



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

العلاقات الأمنية المصرية - الإسرائيلية (1978 - 2016م)

(حسب منهج تحليل النظم)

أحمد نائل توفيق خراز

رسالة ماجستير

القدس / فلسطين

1438هـ/2016م

العلاقات الأمنية المصرية - الإسرائيلية (1978 - 2016م)

(حسب منهج تحليل النظم)

إعداد:

أحمد نائل توفيق خراز

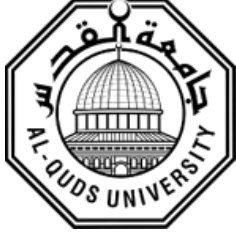
بكالوريوس علوم الطيران والدفاع الجوي من كلية الطيران والدفاع الجوي /
الجمهورية اليمنية

المشرف: د. أحمد رفيق عوض

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الدراسات
الإسرائيلية / معهد الدراسات العالمية / جامعة القدس

القدس / فلسطين

1438هـ / 2016م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات العالمية

إجازة الرسالة

العلاقات الأمنية المصرية - الإسرائيلية (1978 - 2016م)

(حسب منهج تحليل النظم)

إعداد الطالب: أحمد نائل توفيق خراز

الرقم الجامعي: 21320143

المشرف: د. أحمد رفيق عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2016/12/22م، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسمائهم وتوقيعهم:

التوقيع.....

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد رفيق عوض

التوقيع.....

2. ممتحناً داخلياً: د. عوض منصور

التوقيع.....

3. ممتحناً خارجياً: د. محمد المصري

القدس / فلسطين

1438هـ/2016م

"إن الديمقراطية هي الحريضة على التعلم، أما الحكم الإستبدادي فليس

من مصلحته نشر العلم والتنوير"

نجيب محفوظ

الإهداء

إلى من قال الله فيه "وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ" إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من علمني وأنار دربي، وبذل وأعطى من أجلي، إلى أبي الرائع.

إلى من الرأفة والحنان لها، لمن لا حياة لي بدونها، لمن الجنة تحت أقدامها، إلى أمي الحنون.

{رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي إِنَّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ}

إلى من أشدد بهم أوزري وأشركهم في أمري، إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى من هي أمي الثانية؛ عمتي الحبيبة نادية "أم بلال".

إلى أخي الحبيب الذي لم تلده لي أمي، إلى رفيق دربي اليك أنت رأفت صوايفة.

إلى كل من كان، ومازال لي من الأصحاب، إلى إخواني أصدقائي الأحاب.

أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

الباحث: أحمد خراز

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

.....
التوقيع.....


أحمد نائل توفيق خراز.

التاريخ: 2016/ 12/ 22.

شكر وعرّفان

أشكر ربي على هذه النعمة الواسعة التي أنعمها علي، وكلي ثقة بما قدمت من علم الى كل باحث مهتم بمعرفة الشأن العربي - الإسرائيلي.

يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل، المحمل بأجمل باقات الورد والياسمين لأستاذي الغالي ومعلمي الكبير الدكتور أحمد رفيق عوض، على توجيهاته الحكيمة، وإرشاداته القيمة، والتي ساعدتني في إنجاز هذه الرسالة بالشكل الذي هي عليه الآن.

كما وأتقدم بالشكر والعرّفان الى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة، الدكتور اللواء محمد المصري - أستاذ العلوم السياسية في جامعة القدس المفتوحة، والدكتور عوض منصور - أستاذ العلوم السياسية في جامعة القدس، اللذين تحملا عبء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها وإغنائها بالملاحظات القيمة.

أشكر كل من علمني ووقف أمامي ليستعرض نور الفكر... إلى جميع أساتذتي في معهد الدراسات العالمية في جامعة القدس.

كما لا أنسى كل من ساهم في تذليل الصعاب أمامي، وساندني في كل مراحل دراستي، وكان سبباً في وصولي وإشراقتي، لكم مني محبة وتحية....

المخلص

تتناول صفحات هذه الرسالة، دراسة التسلسل التاريخي لطبيعة العلاقات المصرية - الإسرائيلية، منذ الحروب العربية - الاسرائيلية حتى توقيع إتفاق السلام في كامب ديفيد 1978، والفترة اللاحقة وحتى عام 2016، والتركيز على العلاقات الأمنية بين البلدين من أجل البحث عن مستقبل العلاقة في ضوء التحولات التي طرأت عليها في ظل التسوية السياسية في الشرق الأوسط والربيع العربي. وتكمن أهداف الرسالة في دراسة طبيعة وتاريخ العلاقات المصرية - الإسرائيلية وكيفية تبلورها، وتسعى لمعرفة الدوافع والأسباب والمحددات لإقامة هذه العلاقات، وما هي مجالاتها.

أما عن أهمية الدراسة ومبرراتها فتتلخص في دراسة مدى وعمق وتأثير العلاقات المصرية - الاسرائيلية على أمن كل من الطرفين أولاً، ثم على أمن الإقليم العربي ثانياً، والأمن الدولي ثالثاً، وتستعرض العلاقات بين الطرفين في المجالات العسكرية والإستخباراتية، وكذلك الأحلاف والجبهات المختلفة في ظل التغيرات والتحولات السياسية التي تشهدها المنطقة، ولتسليط الضوء على ما آل إليه السلام الموقع بين البلدين، ومن المستفيد الأكبر من هذه العلاقات.

تستعرض الدراسة العلاقات المصرية الإسرائيلية في أربعة فصول؛ عالج الفصل الأول المنهجية المستخدمة في الدراسة، حيث إستخدم الباحث المنهج التاريخي لمعالجة مراحل تاريخ هذه العلاقة، ومنهج تحليل النظم الذي يقوم بالكشف عن المؤثرات الداخلية والخارجية والإقليمية التي دفعت النظام إلى إتخاذ قرارات معينة، أما عن النظريات السياسية المستخدمة في الدراسة، فهي النظرية الواقعية بأنواعها والنظرية المثالية والنظرية الوظيفية، إضافة الى المصطلحات والمفاهيم والدراسات السابقة التي تتناسب والدراسة.

وعالج الفصل الثاني تاريخ العلاقات بين البلدين. تناول المبحث الأول فترة الحرب والتي تضمنت كل الحروب التي خاضتها مصر مع إسرائيل منذ نشئتها، والمبحث الثاني تحدث عن فترة فض الإشتباك الى حين توقيع الإتفاقية والسلام البارد الذي نشأ بعد ذلك.

أما الفصل الثالث فتحدث فيه الباحث عن محددات وخصائص ومضمون العلاقات المصرية - الإسرائيلية وآثارها، وعن ماهية التطبيق، وموقع العرب وإسرائيل ضمن النظام العالمي الجديد.

وأخيراً، في الفصل الرابع؛ فقد تتطرق الباحث الى المجالات العسكرية والأمنية في العلاقات المصرية - الاسرائيلية في الفترات من توقيع إتفاقية السلام في العام 1978 حتى ثورة يناير 2011، وما بعدها في فترتي الرئيس مرسي والرئيس السيسي، وتوصلت الدراسة الى أن إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل لم تؤد الى نتيجة إقتصادية في مصر ولا تقدم في القوة العسكرية المصرية وتراجع في المكانة الإقليمية لها، إذ تراجع تأثير مصر في الإقليم العربي، وزادت عزلتها، كما وأدت الى ظهور جماعات الضغط والمصالح، وإزدياد نفوذ رجال الأعمال بسبب سياسة الإنفتاح الإقتصادي وخصخصة المنشآت الحكومية التي أعتمدت بعد توقيع السلام مع إسرائيل.

The security Israeli Egyptian relations (1978 - 2016)

(According to systems Analysis Approach)

Prepared by: Ahmad Nael Tawfeeq Kharraz.

Supervised by: Ahmad Rafeeq Awad.

Abstract

This study is addressing the historical sequence for the nature of the Egyptian-Israeli relationships starting from the Arab-Israeli wars until signing the Peace Agreement in Camp David in 1978 and for later till 2016. The study also focuses on the security relationships between the two countries in order to search for the future of this relationship in light of the transformations under which it has undergone under the political settlement in the Middle East and Arab Spring.

The objectives of this study are represented in examining the nature and history of the Egyptian-Israeli relationships and their formation. It also seeks to know the motives, reasons and limitations for establishing these relationships in addition to knowing its fields.

For the importance and the justifications of this study, they can be summarized in examining the scope, depth and impact of the Egyptian-Israeli relationships on both of the two parties' security in the first place, the Arab Region secondly and the International Security thirdly.

The study also scurries the relationships between the two parties in the military and Intelligence aspects, the axis and blocs in light of the political changes and transformations under which the area is undergoing, and it sheds some light on the outgrowth of the signed peace between the two countries, and who is the major beneficiary from these relationships.

The study reviews the Egyptian-Israeli relationships in four chapters, the first of which has dealt with the used methodology where the researcher has used the historical approach to study the stages of the history of this relationship and the Systems Analysis Approach that detects the internal, external and regional factors that prompted the system to take certain decisions. For the political theories that are used in the study, they

include the realistic theory with its types, the ideal theory and the functional theory. That is in addition to using the concepts and previous studies that fit with this study.

The second chapter has examined the history of the relations between the two countries where the first study has included all wars that took place between Egypt and Israel since its establishment, while the second has talked about the disengagement period until signing the agreement and the Cold Peace that resulted later.

The researcher has talked in the third chapter about the Egyptian-Israeli relationships' limitations, characteristics and impact. He also talked about the essence of normalization and the position of both of the Arab and Israel in the new global system.

Finally, in the fourth chapter, the researcher has talked about the security and military fields in the Egyptian-Israeli relationships since signing the Peace Agreement in 1978 to January Revolution in 2011 and later during the period of Morse and Al-sisi presidents. The study concluded that the Peace Agreement between Egypt and Israel did not result in an economic impact neither in Egypt nor in any progress in the military power for Egypt. It also caused the regional position for Egypt to retreat, that is to say, the impact of Egypt in the Arab Region has retreated and its isolation has increased. Moreover, pressure and interest groups have appeared and the power of the Businessmen has increased due to the Economic Openness Policy and the Privatization of the governmental facilities, which was adopted after signing the peace agreement with Israel.

فهرس الملاحق

أ	إقرار:
ب	شكر وعرفان
ت	الملخص
ج	Abstract
ر	فهرس الصور
ز	فهرس الخرائط
س	فهرس الملاحق
ش	فهرس الأشكال
1	مقدمة
4	الفصل الأول
4	خلفية الدراسة، والإطار النظريّ والمفاهيميّ والدراسات السابقة
4	1.1 المبحث الأول : خلفية الدراسة
4	1.1.1 مبررات الدراسة
5	2.1.1 أهمية الدراسة
5	3.1.1 أهداف الدراسة
5	4.1.1 إشكالية الدراسة
6	5.1.1 أسئلة الدراسة
6	6.1.1 فرضية الدراسة
6	7.1.1 منهجية الدراسة استخدم الباحث:
9	8.1.1 إجراءات الدراسة
9	9.1.1 حدود الدراسة

10	5.2 المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة
10	5.2.1.1 مفهوم العلاقات السياسية الدولية
12	5.2.1.2 تعريف النظرية في العلاقات الدولية
12	5.2.1.3 نظريات العلاقات الدولية
26	3.2.1 الدراسات السابقة
30	الفصل الثاني: تاريخ العلاقات المصرية الإسرائيلية
32	1.1.2 الحرب العربية- الإسرائيلية الأولى 1948
37	2.1.2 العدوان الثلاثي على مصر "حرب السويس" 1956م
43	4.1.2 حرب الاستنزاف
45	5.1.2 حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973
49	2.2 المبحث الثاني: فضّ الاشتباك والسلام البارد 1973م-2016م
50	2،2،1 مباحثات الكيلو 101
52	2،2،2 اتّفاقيّة النقاط الستّ
53	2،2،3 مفاوضات أسوان: اتّفاقيّة فكّ الاشتباك الأولى (18) كانون الأول/ يناير 1974
55	2،2،4 اتّفاقيّة فصل القوّات بين مصر وإسرائيل (1) أيلول/ سبتمبر 1975م "اتّفاقيّة سيناء" ..
58	2،2،5 "كامب ديفيد" وإطار التسوية
62	2،2،6 السلام البارد
64	2،2،7 المكاسب الإسرائيلية من عملية السلام
66	الفصل الثالث: العلاقات المصرية الإسرائيلية: الأسباب والمحدّدات والدوافع
67	3،1 العرب وإسرائيل في النظام العالمي المتغير
69	3،2 السلام والتطبيع
69	3،3 التطبيع مشروع سياسي مفروض على العرب

70	3،4 العلاقات المصرية- الإسرائيلية في ظل نظريات العلاقات الدولية
72	3،5 مقدمات العلاقة المصرية- الإسرائيلية
80	3،6 محدّدات العلاقة المصرية الإسرائيلية
85	3،7 خصائص العلاقات المصرية الإسرائيلية وآثارها
87	3،8 مضمون العلاقات المصرية الإسرائيلية
102	الفصل الرابع
102	مجالات التعاون الأمنية المصرية- الإسرائيلية
102	4،1 خلفية تاريخية
102	4،2 العهد الناصري
103	4،3 عهد السادات
105	4،4 عهد مبارك
106	4،5 ما بعد ثورة (25) يناير
107	4،6 المجال العسكري والأمني في العلاقات المصرية- الإسرائيلية (1979- 2010)
108	4،7 البروتوكول الخاص بالانسحاب والترتيبات الأمنية (الملحق العسكري- المادة الثانية)
113	4،8 العلاقات الأمنية: الصعود والهبوط
119	4،9 مرسى والعلاقات المصرية الإسرائيلية (2011- 2013)
129	4،10 السيسي والعلاقات المصرية- الإسرائيلية (2013- 2016)
138	4،11 حقيقة التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل
144	نتائج الدراسة:
146	المصادر والمراجع
154	الملاحق
197	الخرائط

فهرس الصور

الصفحة	الصورة	الرقم
144	عدد من الضباط المصريين جنباً إلى جنب مع ضباط إسرائيل.	صورة (1)

فهرس الخرائط

الصفحة	الخريطة	الرقم
200	التصنيفات العالمية وخطوط المناطق	خارطة (1)
201	الخطوط والمناطق التي تأثرت عندما كانت القوّات الإسرائيلية في العريش- خطّ رأس محمّد	خارطة (2)
202	مراحل الانسحاب من العريش- رأس محمّد	خارطة (3)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
156	نص وثيقتي "كامب ديفيد"	ملحق (1)
166	نصوص قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338	ملحق (2)
169	معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل مع ملحقاتها ومرفقاتها	ملحق (3)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
100	الأسباب التي دفعت مصر للسلام مع إسرائيل	شكل (1)
101	سنوات ما بعد السلام	شكل (2)

مقدمة

تعدّ دراسة العلاقات المصرية- الإسرائيلية ذات أهمية كبيرة؛ لاعتبار مصر صمام الأمان العربي، حيث إنّ لها تأثيرها من حيث الموقع والقيادة، وخاضت العديد من الحروب مع إسرائيل، وبالتركيز على العلاقات الأمنية بين البلدين نجد أن لمصر ارتباطات أمنية وعسكرية واقتصادية مع إسرائيل، حيث انبثقت هذه العلاقات بعد أن قامت مصر بتوقيع اتفاقية "كامب ديفيد" مع إسرائيل في العام 1978م.

بعد حوالي أربعة عقود من توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، استمرت هذه العلاقات بوتائر مختلفة، فمرة تكون هذه العلاقات قوية وفي أغلب الأحيان تكون فاترة، وفي ظلّ التغيرات التي تشهدها المنطقة، والتي تمثلت في الربيع العربي والصراعات والتحالفات التي أدت إلى تغيير خارطة السياسية، وظهور الجماعات التكفيرية، كان لا بدّ من دراسة طبيعة وتاريخ العلاقات المصرية- الإسرائيلية وكيفية تبلورها، والسعي لمعرفة الدوافع والأسباب والمحددات لإقامة هذه العلاقات، وما هي مجالاتها؟ على اعتبار أنّ مصر تقوم بالتنسيق أمنياً مع إسرائيل حفاظاً على أمنها القومي؛ للحفاظ على استقرار الجبهة الشرقية من هجمات الجماعات التكفيرية، فمصر عضو في الجامعة العربية وتلتزم بقضاياها، وهي الدولة العربية الأقوى، ولكن هذه الدولة لا ترى حرجاً في التنسيق أمنياً مع إسرائيل وعلى مستويات عليا، أو المشاركة في عمليات تنسيق مع العدو المفترض للأمة العربية.

استخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي لتتبّع العلاقة والكشف عن العوامل التي أدت إلى حدوثها، ودراسة الأحداث حسب تسلسلها التاريخي؛ للوصول إلى الحاضر واستقراء المستقبل، واستخدم أيضاً منهج تحليل النظم الذي يقوم بالكشف عن المؤثرات الداخلية والخارجية والإقليمية التي دفعت النظام إلى اتخاذ قرارات معيّنة.

واستعرضت الدراسة العلاقات المصرية الإسرائيلية في أربعة فصول: الفصل الأوّل المنهجية المستخدمة في الدراسة، حيث استخدم الباحث المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم، أما عن النظريات السياسية المستخدمة في الدراسة، فهي النظرية الواقعية بأنواعها، والنظرية المثالية، والنظرية الوظيفية، إضافة إلى المصطلحات والمفاهيم والدراسات السابقة التي تتناسب والدراسة.

وعالج الفصل الثاني تاريخ العلاقات بين البلدين، فتناول المبحث الأول فترة الحرب، والمبحث الثاني فترة فضّ الاشتباك إلى حين توقيع الاتّفاقية والسلام البارد الذي نشأ بعد ذلك.

أمّا الفصل الثالث فتحدّث فيه الباحث عن محددات وخصائص ومضمون العلاقات المصرية-الإسرائيلية وآثارها، وعن ماهيّة التطبيع، وموقع العرب وإسرائيل ضمن النظام العالمي الجديد.

وأخيراً، فقد تطرّق الباحث في الفصل الرابع إلى المجالات العسكرية والأمنية في العلاقات المصرية-الإسرائيلية في الفترات الممتدّة من توقيع اتفاقية السلام في العام 1978م وحتى ثورة يناير 2011، وما بعدها في فترتي الرئيس مرسي والرئيس السيسي.

الفصل الأول

خلفية الدراسة، والإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

تمهيد

1.1 المبحث الأول: خلفية الدراسة

1.1.1 مبررات الدراسة

1.1.2 أهمية الدراسة

1.1.3 أهداف الدراسة

1.1.4 إشكالية الدراسة

1.1.5 أسئلة الدراسة

1.1.6 فرضية الدراسة

1.1.7 منهجية الدراسة

1.1.8 إجراءات الدراسة

1.1.9 حدود الدراسة

1.2 المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

1.2.1 الإطار النظري

1.2.1.1 مفهوم العلاقات السياسية الدولية

1.2.1.2 تعريف النظرية في العلاقات الدولية

1.2.1.3 نظريات العلاقات الدولية

1.2.2 الإطار المفاهيمي

1.2.3 الدراسات السابقة

الفصل الأول

خلفية الدراسة، والإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

1.1 المبحث الأول : خلفية الدراسة

1.1.1 مبررات الدراسة

مصر صمام الأمان العربي، التي تعدّ من كبريات الدول العربية وأهمها من حيث الموقع والتأثير والقيادة، والتي خاضت الكثير من الحروب مع إسرائيل، هذه الدولة العربية بعد توقيعها اتفاق كامب ديفيد في العام 1978م، أثرت بشكل كبير في تغيير التحالفات والسياسات في العالم العربي والإسلامي، وخرجت على إثره من الإجماع العربي وتم تعليق عضويتها في جامعة الدول العربية ونقل الجامعة إلى تونس.

بعد حوالي أربعة عقود من توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، كان هناك علاقات بين الدولتين وأحياناً كانت علاقات فاترة، لكنّها مستمرة خاصة في ظل التغيّرات التي تشهدها المنطقة، هذه التغيّرات تمثلت في الربيع العربي والصراعات والنزاعات والتحالفات التي أدت إلى تغيير الخارطة السياسية في المنطقة، هنا تبلورت العلاقات هذه حسب التغيرات التي أصابت المنطقة، فعلى سبيل المثال تم التنسيق أمنياً بين مصر وإسرائيل لمواجهة التكفيريين في الحدود الشرقية في سيناء.

وُصف السلام الذي تم توقيعه بين الدولتين بالسلام البارد "الفاتر" وفي هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على ما آل إليه هذا السلام من علاقات بين الجانبين من استقرار، وبيان من المستفيد الأكبر من هذه العلاقات؟ وهل أضرت هذه العلاقات بالأمن العربي ككل أم بالأمن القومي المصري فقط؟

2.1.1 أهمية الدراسة

تأتي دراسة الباحث في العلاقات المصرية- الإسرائيلية في التسلسل التاريخي منذ عام 1978م، والتركيز على العلاقات الأمنية بين البلدين من أجل البحث عن مستقبل هذه العلاقة في ضوء التحولات التي طرأت على هذه العلاقات في ظل عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط والربيع العربي.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

أولاً: دراسة مدى وعمق وتأثير العلاقات الأمنية المصرية الإسرائيلية على أمن كل من الطرفين أولاً، ثم تأثيرها على أمن الإقليم العربي ثانياً، والأمن الدولي ثالثاً.

ثانياً: استعراض العلاقات الأمنية بين الطرفين في المجالات المتعددة: العسكرية والاستخبارية، وكذلك في الأحلاف والجبهات المختلفة.

ثالثاً: التعرف على مستقبل العلاقة الأمنية بين الطرفين خصوصاً على ضوء التغييرات السياسية في كل من مصر وإسرائيل.

3.1.1 أهداف الدراسة

- 1- أن يتعرف القارئ على طبيعة وتاريخ العلاقات المصرية الإسرائيلية، وكيف تبلورت هذه العلاقات من انقاع كامب ديفيد وحتى وقتنا هذا.
- 2- أن يوضح الباحث الدوافع والأسباب للعلاقات المصرية الإسرائيلية، وما هي محدّداتها وقيودها.
- 3- أن يستنتج الباحث حسب تحليل المعطيات مستقبل هذه العلاقات ويوضح أهم مجالاتها.

4.1.1 إشكالية الدراسة

مصر دولة عربية، عضو في الجامعة العربية، تلتزم بالقضايا العربية، وتعدّ صمام الأمان في الدبلوماسية العربية والأمن العربي، وهي الدولة العربية الأقوى، ولكن هذه الدولة لا تجد حرجاً في

التنسيق أمنياً مع إسرائيل وعلى مستويات عليا، وتقوم بالمشاركة في عمليات تنسيق مع العدو المفترض للأمة العربية.

5.1.1 أسئلة الدراسة

- 1- ما مدى وحجم وعمق العلاقات الأمنية المصرية الإسرائيلية من 1978م، وحتى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي؟
- 2- ما مستقبل العلاقات الأمنية المصرية الإسرائيلية؟
- 3- هل التنسيق الأمني بين البلدين يخدم النظام السياسي في مصر أم الشعب المصري أو المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؟
- 4- ما مدى تأثير العوامل الدولية والإقليمية على العلاقات الأمنية المصرية الإسرائيلية؟
- 5- هل العلاقة بين النظامين السياسيين المصري والإسرائيلي علاقة توافق وانسجام من الناحية السياسية أم علاقة مصالح؟
- 6- ما مدى المشاركة والتنسيق الأمني المصري الإسرائيلي في قضايا الإرهاب والتكفيريين؟ وما مجالاته؟
- 7- كيف أثرت الحركات الإسلامية والمعارضة المصرية على العلاقات المصرية الإسرائيلية أمنياً؟

6.1.1 فرضية الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن مصر تقوم بالتنسيق الأمني مع إسرائيل حفاظاً على ما يُسمى الأمن القومي المصري، وذلك من خلال الحفاظ على استقرار الجبهة الشرقية، والاتفات إلى الاستثمار الداخلي، واستجلاب رأس المال الخارجي، وتلقي الدعم الإقليمي والدولي.

7.1.1 منهجية الدراسة

استخدم الباحث:

- المنهج التاريخي التحليلي:-

يستخدم هذا المنهج لتحليل القرارات والسجلات والوثائق، وبالتالي تحليل الأسباب التي أدت

إلى اتّخاذ هذا القرار وإبراز النتائج التي ترتّبت على هذا القرار والآثار المستقبلية الناجمة عنه (فارس، 2014).

فالمنهج التاريخي التحليلي

- يتتبع الظاهرة لتفسير الأحداث والكشف عن العوامل التي أدت إلى حدوثها والنتائج.
- يساعد في فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل.
- يهتم بدراسة الأحداث حسب تسلسلها التاريخي للوصول للحاضر وبالتالي بناء النظريات والقوانين السياسية للمستقبل.
- يساعد في وصف ما كان، وفيه الاستقصاء والتسجيل والتحليل وتفسير الوقائع والوصول إلى التعميمات، ويساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

منهج تحليل النظم

يساعدنا هذا المنهج في الكشف عن المؤثرات الداخلية والخارجية والإقليمية التي تدفع النظام السياسي لاتباع سياسة معينة.

استعان الباحث بمنهج تحليل النظم، أو منهج البنية والوظيفة أو منهج التحليل النظمي في هذه الدراسة، حيث سيتم تناول المدخلات الخاصة بالنظام السياسي وتأثيرها على القرارات التي تصدر عن هذا النظام تجاه مسألة معينة، وفي حالة العلاقات المصرية الإسرائيلية سيتم أخذ المسألة الأمنية (فارس، 2006، ص: 113-124)، ولكن التعريفات المختلفة للنظام تتفق جميعاً على اعتبار أنّ كل نظام سياسي هو "آلة خلط" تغذى من الخارج بمعطيات تتمازج فيما بينها "بطريقة غامضة"، وتكون محصلتها معطيات جديدة، وما بين المعطيات الأولى والأخرى تنشأ علاقة جدلية تؤثر على كل منهما. (النعيمي، 2008، ص 93-94).

منهج تحليل النظم يرى أن النظام السياسي شبيه بالكائن الحي أو آلة الخلط، بسبب أن لكل نظام الأبعاد الآتية:

1. **البناء الاجتماعي:** ويتألف من مجموعة من العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل من خلال الأدوار الاجتماعية، وهي مجموعة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي، وتتحد بالأشخاص

والزمان والجماعات، وما ينتج عنها من علاقات وفقاً لأدوارها التي يرسمها ويجدها الكل، وهو البناء الاجتماعي. (المصري وعض، 2015، ص:3).

2. **الوظيفة الاجتماعية:** ويقصد به الدور أو الأثر الذي يسهم فيه الجزء بالكل، سواء أكانت منفعة تقترح إسهاماً لتأكيد هدف بعينه أم إنجازه، أم تحقق إشباعاً حقيقياً، أم مفترضاً بقصد تأكيد الحالة الراهنة والمحافظة عليها. (المصدر السابق، ص:3).

3. **النظام أو النسق:** وهو مركز التفاعلات بين مختلف المعطيات، بما فيها علاقات التساند أو الارتباط بين عناصر البناء ووظائف كل منها، إن مسألة الاعتماد المتبادل هنا بين عناصر البناء أساسية جداً، بما يعني أن كل تغير في أحد مكونات البناء يلحقه بالضرورة تغيرات في باقي العناصر، وصولاً إلى حالة من التوازن في النظام كله، ويُعدّ مفهوم التوازن حجر الزاوية في منهج تحليل النظم الذي يتهم عادة بأنه يجعل من مفهوم التوازن في النظام هدفاً أساسياً، فالتوازن حسب المنهج يساعد المجتمع على أداء وظائفه. (المصدر السابق، ص:3).

إن الوظيفتين الأساسيتين اللتين اقترحهما دافيد أيستون لتحليل النظام السياسي هما:

أولاً: المدخلات: وتعني مجموعة المطالب أو أنواع الدعم أو التأييد التي يتلقاها النظام السياسي وتتضمن المطالب المادية والاجتماعية، والمطالب المعنوية والرمزية، أما المطالب السياسية والأمنية فلها علاقة بالضغط أو الاحتجاجات أو النداءات من قبل الهيئات والجماعات السياسية، أو المؤسسة العسكرية أو الأفراد المشاركين في وضع السياسة العامة للنظام. وقد تكون المدخلات على شكل مادي، أو أداء للخدمة العسكرية، أو المشاركة الفعالة في الحياة السياسية واحترام قيم السلطة العامة ورموزها (المصدر السابق، ص:4).

ثانياً: المخرجات: وهي كل ما يصدر عن النظام من إجراءات وردود أفعال تقوم بها السلطات لمواجهة المدخلات. وتتمثل المخرجات في شكل تدابير وقرارات، وفي هذا المجال بالذات، قدّم أيستون علاقة تحليلية في الوظائف المختلفة بين المدخلات والمخرجات من خلال ما سماه "مفهوم العلبة السوداء" التي تُعبّر عن مركز اتخاذ القرار (كالمطبخ السياسي مثلاً)، حيث يتم تحويل المطالب إلى قرارات سياسية أو تدابير تنفيذية (ولم يستطع أيستون أو غيره أن يقدم تحليلاً دقيقاً لما يجري داخل هذه العلبة) ولكن أيستون لم يغفل عن تأثير المحيط الداخلي

والخارجي على ممارسة النظام السياسي لوظائفه وقراراته، وفي ذلك أشار أيستون في أن المخرجات تتحول إلى مدخلات جديدة في عملية أسماها التغذية الراجعة.

وسيعتمد الباحث على تحليل منهج النظم لدراسة المؤثرات المختلفة الداخلية والخارجية والدولية والإقليمية التي حملت الجانبين المصري والإسرائيلي على التنسيق أمنياً واتباع سياسات ومواقف أمنية معينة فيما يتعلق بالتصورات والقضايا التي تهم الطرفين المصري والإسرائيلي وكذلك فهم المؤثرات والمواقف التي تبناها الطرفان. (المصدر السابق، ص:5).

8.1.1 إجراءات الدراسة

وتتمثل في أدوات الدراسة التي استخدمها الباحث وحللها من بيانات وسجلات وخطابات ووثائق ومؤتمرات وغيرها؛ لتخدم أهداف الدراسة، وللإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها.

9.1.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية

لقد تناولت هذه الدراسة العلاقات الأمنية المصرية- الإسرائيلية في الفترة ما بين عام 1978م إلى عام 2016م، ومما دفع الباحث لاختيار هذه الفترة الزمنية، هو تتبع وتيرة التنسيق الأمني المصري الإسرائيلي منذ اتفاقية السلام في "كامب ديفد" وحتى ظلّ حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتتبع الذروة والانتكاسة في هذه المسيرة.

الحدود المكانية (الجغرافية)

لقد تمت هذه الدراسة في حدودها الجغرافية في فلسطين التاريخية ومصر، وما تتطلب الدراسة من أمكنة أخرى.

5.2 المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

قام الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى قسمين رئيسيين: تناول في القسم الأول الإطار النظري، حيث سيقوم الباحث بتعريف مفهوم العلاقات الدولية، وماهية النظرية في العلاقات الدولية وسيلقي الضوء على النظريات التي تتناسب والدراسة، وأهميتها في معالجة الدراسة. وسيقوم في القسم الثاني بتعريف أهم المصطلحات والمفاهيم التي تمرّ في الدراسة والتي تساعد على فهم القارئ، وأهم الدراسات السابقة من رسائل دكتوراه وماجستير وكتب محكمة تتناسب وموضوع الدراسة.

5.2.1 الإطار النظري

5.2.1.1 مفهوم العلاقات السياسية الدولية

يعرّف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنبؤ من أجل التفسير والتنبؤ. ويعرّفها رينولدز على أنها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى، وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل. ويعرّفها ماكيلاند بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات. (حقي، 2006، ص:11).

أما كوينسي رايت فيقدّم تعريفاً واسعاً للعلاقات الدولية، وينبع من نظريته إلى العلاقات الدولية بأنها علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية، ويرى فيريدريك هارتمان بأن مصطلح العلاقات الدولية يشتمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية. (المصدر السابق، ص:16).

السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعدّ الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية. (المصدر السابق، ص:16).

تعدّ السياسة الخارجية إحدى العناصر الرئيسية المكوّنة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعاً مركزياً في

السياسة العامة، إن أهمية السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة تختلف من وحدة سياسية دولية لأخرى. فبالنسبة لبعض الوحدات، تُعدّ السياسة الخارجية أداة رئيسة لتحقيق أهداف السياسة العامة. بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى. تلعب السياسة الخارجية أحياناً دوراً في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، وفي تأمين المصالح الخارجية والتكامل القومي والأمني، ففي السياسة الخارجية والعلاقات السياسية الدولية محور التركيز هو الدولة. (موسى، 2015).

لفهم السياسة الخارجية لا بدّ من عرض أبرز طرق دراستها للتوصل إلى تصوّر واضح حول ماهيتها.

تعتمد دراسة السياسة الخارجية على عدة مناهج منها:

• المنهج التاريخي: يقوم على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذوراً وامتدادات تاريخية سابقة ما يجعل التعمق في تفهّم الظروف والمؤثرات التاريخية أمراً ضرورياً لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة، فاستقراء الماضي يساعد على فهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل. (مقلد، 1982، ص:14).

• المنهج القانوني: لا يُحلّل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية والاستراتيجية والأيدولوجية التي تتحكم في تقرير مصير مجرى هذه العلاقات، وإنما يحاول أن يقصّر التحليل على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها، ومن أمثلة هذه الموضوعات التي يهتم بها هذا المنهج هي دراسة المعاهدات والاتفاقيات وتحليلها. (المصدر السابق، ص:15-16).

• المنهج الذي يُركّز على فكرة المصالح القومية: تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمرّ لسياستها الخارجية، أي أن المصلحة القومية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية، ومن مزايا هذا المنهج أنّ فكرة المصلحة القومية تضع جانباً أي تبدّل يمكن أن يصيب الزعامات السياسية، أو أي تحول في نمط الأيدولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة، بمعنى أنه أيّاً كانت طبيعة الاختلاف في العوامل السياسية والاستراتيجية والأيدولوجية

التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع أو التعاون مع غيرها من الدول، فإن المصلحة القومية تظل دائماً وأبداً المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي. (المصدر السابق، ص: 22-23).

• الطريقة التحليلية: تعتمد على تحليل العوامل التي أدت إلى اتخاذ ذلك الشكل من السياسة وبالتالي فتح باب التحليل حول الأسباب والنتائج والآثار المستقبلية. (المصدر السابق، ص: 26).

5.2.1.2 تعريف النظرية في العلاقات الدولية

يعرف كينيث والتز "النظرية" بمجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة (مقلد، 1982، ص: 14). ويعرفها دايفد ادواردز بمجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، والمقصود بها في العلاقات الدولية هو وضع افتراضات حول الظاهرة السياسية الدولية مثل الحروب والأزمات والأحلاف، ويرى فليب بريار في نظرية العلاقات الدولية بأنها "مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات، هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية التي نسميها الدولية"، وهكذا فالنظرية تساعد على فهم الظاهرة السياسية الدولية، وهي موجهة أصلاً لتفسير هذه العلاقات وهيكلها وتطورها، ولاسيما تحديد العوامل الحاسمة التي تؤثر فيها، وحتى يمكن أن تساهم في تفسير التطور المستقبلي لهذه العلاقات، أو في الأقل، استخراج بعض الاتجاهات لهذا التطور. ومثل كل نظرية تتطوي نظرية العلاقات الدولية على خيار وضع معطيات وبناء موضوع ووضع الصيغ وإعداد دراسة النماذج ووضع برهنة النظرية. (حقي، 2006، ص: 71)، كما أن النظرية يمكن أن تعبر عن فائدتها في تطبيقات رئيسة متعددة، إذ إنها تساعد على التنبؤ، فهي تبين لنا كيف تتطور السياسة الدولية، وما هي النتائج التي تتمخض عنها، وهي تساعد على فهم الأحداث بتنظيمها سببياً؛ لذلك إنها تهتم بتفسير حدوثها، وهكذا فهي تهَيِّ مجموعة من الأجوبة لبعض الأسئلة التي تقودنا إلى التساؤل حول سبب قيام الحروب والتحالفات والتعاونات وغيرها (المصدر السابق، ص: 76).

5.2.1.3 نظريات العلاقات الدولية

هناك العديد من نظريات العلاقات الدولية، التي وجدت لفهم طبيعة العلاقة بين الدولة أو تلك، ومتابعة مستقبل هذه العلاقات، ومن أهم هذه النظريات:

النظرية الليبرالية "المثالية": تبلورت النظرية الليبرالية في علم العلاقات الدولية كنظرية تكوينية (constitutive)، بحيث تدعو لتغيير وإنشاء القواعد التي تحكم وتنظم سير العلاقات الدولية، وتعتبر من أولى المدارس النظرية في هذا الحقل المعرفي، ذلك أنها ظهرت بشكل واضح كنظرية سياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بالرغم من ارتكازها على فلسفات مثالية انبثقت في عصر التنوير وقبل ظهور علم العلاقات الدولية كحقل معرفي مستقل. حيث اعتبر المؤرخ والدبلوماسي الإنجليزي ادوارد هاليت كار (1892-1982)، وهو من أفضل من بحث جوانب الخلاف بين المثاليين والواقعيين_ أن المثاليين من الناحية الفكرية هم ورثة التقاؤل الفكري لعصر التنوير في القرن الثامن عشر من جهة، ولبرالية القرن التاسع عشر من جهة ثانية، والمثالية التي اتسم بها القرن العشرون متأثراً بأطروحات ولسون (ودرو ويلسون الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة في الفترة 1913-1921) من جهة ثالثة. (دورتي وبالتسغراف، 1985، ص:10).

قامت النظرية الليبرالية تدافع عن العقلانية العلمية والحرية وحتمية التقدم الإنساني، وأكدت على حقوق الفرد والمبادئ الدستورية والديمقراطية والقيود على سلطة الدولة، وأن التنظيم الاقتصادي على أساس رأسمالية السوق يشجع لرفاهية واستقرار الجميع. (بورتشيل وآخرون، 2014، ص:91). وقامت على فكرة تناغم المصالح، وأن مصلحة الفرد تلتقي ومصلحة المجموع وأن هذا التناغم يتعاضم ليشمل الكيانات الأكبر بحيث إن مصلحة أي أمة لا يمكن أن تتعارض ومصلحة البشرية. إلا أنها لم تتجاهل تأثير المصالح الذاتية، مع أنها آمنت أن التوازن الطبيعي سيظهر في الحياة الاقتصادية بين الجماعات المتنافسة في الحياة السياسية. (فرج، 2007، ص:274).

المدرسة المثالية تعتبر أن سبب الحروب يعود إلى الطبيعة الأنانية والشريرة التي تحكم السلوك البشري، وأنه لتجنب هذه الحروب يجب تجاوز نزعة الشر هذه، وهذا لا يتم إلا ببناء عالم جديد يقوم على احترام الأخلاق والقانون، كما تؤمن بوجود قواعد ومقاييس أخلاقية مطلقة إلا أن هذه المقاييس غالباً ما يتم إسقاطها (فهمي، 2010، ص:85)، أي أنها تتبنى المنهج التطبيقي المجدسد ببيئة دولية تتولى مؤسساتها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال تطبيق القواعد القانونية والمعايير الأخلاقية على السلوك السياسي الخارجي للدولة وهذا خير ضمان لضبط إيقاع حركتها

والحدّ من ميولها واندفاعاتها في سعيها لتحقيق مصالحها. (المصدر السابق، ص:88)، هذه المدرسة أصيبت بانتكاسة فكرية نتيجة الفشل الذي منيت به عصبت الأمم التي عجزت عن ضبط سياسات سباق التسلّح والحدّ من الطموحات القوية لبعض القوى الأوروبية كألمانيا وإيطاليا، هذا فضلاً عن عجزها عن تطبيق نظام الأمن الجماعي، وهذه هي العوامل نفسها التي مهدت لاندلاع حرب عالمية ثانية. (المصدر السابق، ص:86).

النظرية الواقعية الكلاسيكية: جاءت النظرية الواقعية في علم العلاقات الدولية كرد على النظرية الليبرالية؛ لتعارض الأفكار المثالية. وقد هيمنت على دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث مثّلت الحرب نكسة بحقّ المبادئ الليبرالية، ذلك أنّ أغلب الوعود والأفكار التي دعت إليها النظرية الليبرالية لم تحقق أهدافها في إنهاء الحروب. إلّا أنّ جذورها التاريخية تمتد إلى قبل ذلك بكثير متمثلة بأراء ثيوسيديديس (مؤرخ إغريقي صاحب كتاب الحرب البلوبونبزية 460ق.م - 395ق.م) الذي عزا أسباب الحرب بين أثينا وإسبارطة إلى تفوق قوّة أثينا العسكرية، الأمر الذي ولّد تخوّفاً لدى إسبارطة من هذه القوة، حيث أشار إلى أن العالم بأكمله تحكمه موازين القوة النسبية، ولا دور للأخلاق أو المثل ولا يمكن الثقة في الآخرين، وتعتبر ملاحظات ثيوسيديديس حول تصرّف الدول الأساس لمنهج فكري رئيسي في تقييم العلاقات بين الدول. (غريفيش وأوكالاها، 2002، ص:453).

ظهرت النظرية الواقعية كنظرية توضيحية تفسيرية (explanatory) تدعو لفهم الواقع كما هو، محاولة بذلك الوصول إلى حالة من التكيف معه. فتعتقد الواقعية السياسية أن السياسة شأنها شأن المجتمع عامة خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التي تمتد جذورها في الطبيعة الإنسانية، ومن الضروري لتحسين المجتمع، تفهم القوانين التي يعيش المجتمع في ظلها أولاً، ولما كانت هذه القوانين لا تخضع لأهوائنا ورغباتنا فإن الناس لا يتحدّونها عادة إلّا وهم يدركون أنّ احتمال الفشل في تحديهم أكبر من احتمال النجاح. (مورجنتاو، دت، ص:24)، فهي بذلك لم تتبنّ خطوات تدعو إلى تغيير الواقع، وذلك نابع من المبادئ التي أخذتها في عين الاعتبار والمتعلقة بالطبيعة الإنسانية والنظام الدولي وتأثيرها على صنع الحروب.

لقد رأت النظريات المشار إليها بأن النظام الدولي نظام فوضوي يفتقر إلى الكمال، وهو الثمرة الطبيعية للقوى الكامنة في الطبيعة الإنسانية، وأن الإنسان إذا أراد إصلاح العالم عليه أن يتعاون

ويتكيف مع هذه القوى لا أن يحاربها، ولما اعتبرت العالم تجسيدا للمصالح الفطرية المتعارضة، لم تعط دوراً للأخلاق ولا القيم، ذلك أنه لا يمكن الوصول إليها بشكل كلي، لكنها تبنت التوازن المؤقت في المصالح والتسوية المؤدية لعناصر المنازعات. (المصدر السابق، ص:24). إن تبني هذه الأفكار من قبل هانز مورجنتاو (أحد رواد السياسة الدولية، ومن منظري الواقعية في القرن العشرين 1904-1980)، وإدوارد هاليت كار اللذين ثبتا أسس النظرية الواقعية في مقابل الأبحاث المثالية في مجال العلاقات الدولية، التي كانت سائدة في فترة ما بين الحربين، جعلها تأخذ صفة المنهج النظري وذلك تحديداً في أواخر الثلاثينات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين. (غريفش وأوكالاها، 2002، ص:435).

يعتقد الواقعيون أنّ الطبيعة البشرية ثابتة، فالإنسان ليس مجبولاً على حبّ الخير والفضيلة، فالإنسان يزرع للشرّ والخطيئة وامتلاك القوة، وهكذا الحال بالنسبة للدول التي يقودها أفراد يحملون ذات الطبيعة البشرية، إذ يجدون في القوة أفضل وسيلة لتحقيق مصالح دولتهم. ومما يزيد من قناعة أنصار المدرسة الواقعية في صواب منطلقاتهم النظرية الصعوبة الواضحة في تحقيق السلام الدولي عن طريق المنظمات الدولية والقانون الدولي، وغياب حكومة عالمية قادرة على فرض إرادتها على أعضاء المجتمع الدولي، ذلك أن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع الوطني أو المؤطر داخل الدولة الواحدة. (فهيم، 2010، ص:86-87). كل هذه الاعتبارات تجعل من مسألة القوة وليس الأخلاق والقواعد القانونية الدولية هي الخيار الأكثر قبلاً من الناحية الواقعية؛ لحماية مصالح الدولة وضمان تحقيقها، إلا أنّ الإشكالية تكمن في طريقة القوة وتنظيم سبل استخدامها. إذ ممّا لا شكّ فيه أنّ الدول القوية سوف تسعى إلى الهيمنة وفرض سلطتها على الآخرين ما يلحق الأذى بمصالحهم، ولمواجهة مثل هذا التحدي الذي تفرضه الدول القوية تمثل سياسات التحالف في إطار المحاور والمحاور المضادة خير وسيلة لخلق حالة من التوازن لمعادلة نفوذ الدولة أو الدول القوية. (المصدر السابق، ص:87)، وقد وضعت الواقعية السياسات والقواعد التي تؤدي إلى التوازن في القوة، واعتمدت بذلك إمّا على التقليل من قوة الدولة ذات الوزن الثقيل أو بزيادة قوة الدولة ذات الوزن الضعيف، ومن هذه السياسات كما ذكرها مورجنتاو في مؤلفه السياسة بين الأمم، سياسة فرق تسدّ وسياسة التعويضات -من خلال التنازلات المتبادلة ومناطق النفوذ- وسياسة التسليح وسياسة الأحلاف. (مورجنتاو، دت، ص:260).

ينطلق مورجنتاو في تفسيره للعلاقات الدولية من فكرة مركبة تتطوي على ثنائية القوة- المصلحة، فالدافع الأساسي لكل دولة يتجسد بتحقيق مصلحتها القومية المتمثلة بحماية وجودها المادي كوحدة دولية في المجتمع الدولي وبكل مقوماته الفكرية والحضارية والثقافية والمجتمعية من أي اعتداء خارجي قد يشنّ ضدها، لتصبح المصلحة القومية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة والحفاظ على سلامتها وحماية مؤسساتها، فالمصلحة هي جوهر الفعل السياسي الخارجي وغايته. (فهيمى، 2010، ص: 90-91).

إنّ تحقيق المصلحة القومية بهذا المعنى لا يتحقق إلا إذا امتلكت الدولة قدرًا من القوة يعينها على إنجاز هذه الغاية، وبهذا تصبح ثنائية القوة- المصلحة هدفاً ووسيلة يقود كل منها إلى الآخر، إنّ القوة تكون وسيلة لتحقيق المصلحة، أي لا مصلحة بدون قوة، وهي أيضا غاية لحماية مصالح الدولة، والمصلحة أيضا تكون غاية ووسيلة في آن واحد، هي غاية بقدر ما تسعى كل دولة إلى تحقيقها، ووسيلة لأنّ تحقيق المصلحة يسهم في المحصلة إلى زيادة قوة الدولة، أي كلما حققت الدولة مصالحها كانت أقوى، وكلما كانت قوية تمكّنت من تحقيق مصالحها. (المصدر السابق، ص: 91)، وتشير القوة في هذه الصياغات إلى الموارد المادية المتاحة للأمة، بينما تشير المصالح إلى أهداف الأمة و أولوياتها. (زكريا، 1999، ص: 28).

يرفض مورجنتاو تطبيق مبادئ الأخلاق على سلوك الدولة، فالدولة في سبيل تحقيق مصالحها القومية تكون محكومة بمبادئ وأخلاق تختلف عن المبادئ والقيم التي تحكم الأفراد في علاقاتهم الشخصية، بل إنّ الخلط بين القيم الفردية وقيم الدولة يؤدي إلى كارثة قومية، ذلك أن المسؤولية الأولى لرجل الدولة الحفاظ على بقائها، وبهذا تتميز الواقعية السياسية على أنّها تؤكّد على استقلالية الظاهرة السياسية وتفرق بين المعايير التي تحكم الدولة والتي تحكم العلاقات الاجتماعية. (المصدر السابق، ص: 91).

كما يرفض مورجنتاو جميع المذاهب التي تدين سياسات القوة والحروب، ولا يعترف بأهمية المنظمات الدولية في حقل التعاون الدولي مؤكداً أن جميع الدول على اختلاف أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تلتقي في جميع الأزمنة على الصراع من أجل القوة. وهكذا فإنه لا يعترف بفاعلية القانون الدولي العام. (حداد، 2000، ص: 164-165).

الواقعية الجديدة: تعدّ الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنوية أو الواقعية العصرية بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات. ومن أهم مؤيديها كينيث والتز وستيفن كريزير وربرت جليين وروبرت تاكر وجورج مودلسكي. (النعيمي، 2008، ص:44).

وسّع والتز مفهوم القوة ليشتمل عناصر أخرى غير القنوات القتالية، وحاول الربط بين قوة الدولة، وامتلاك عناصر مثل: المساحة، والموقع الجغرافي، والموارد المادية والطبيعية، والسكان، ودرجة النمو الاقتصادي، والتطور العسكري، والاستقرار السياسي والكفاءة. (النعيمي، 2008، ص45).

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية بخصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية محدداً رئيسياً للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقاً من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها، إذن والتز يدافع عن منظور منظومي، بعبارة أخرى، عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة. إذن فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها، يقول والتز إنّ: "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة". (عودة، 2005، ص43).

بنى والتز نظريته على افتراض أن الواقعيين التقليديين حدّدوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو في كليهما، وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، ويرى أن الصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ورغم انطلاق الواقعية الجديدة من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية الكلاسيكية، خاصة من حيث اعتبار أنّ الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل وأنّ دراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات، إلا أنّ الواقعيين الجدد لا يُنكرون وجود فواعل أخرى غير الدولة، كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والجماعات الإرهابية والمنظمات عبر الوطنية، إلا أنّ هذه الفواعل تبقى في تصورهم ذات أهمية قليلة ما دامت الدول هي الفواعل المهمة. (عودة، 2005، ص:44).

كما أنّ الواقعية الجديدة فسرت السلوك الخارجي دون الاعتماد على العوامل الداخلية، حيث إنها ليست عاملاً مهماً في السياسة الدولية و يقول والتز إن نظرية العلاقات الدولية تفقد خصائصها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي.

يُفسّر والتز سلوكيات الدول في ظل النظام العالمي بمسلمات هي: الدولة مهتمة في الدرجة الأولى بتحقيق الأمن؛ لأنّ تحقيق الأهداف الأخرى يعتمد على بقاء الدولة، أما فيما يخص شكل النظام العالمي، فإنّ والتز يبني تصوره بهذا الخصوص على فرضية تعتبر "أنّ الاستقرار يقوم في النظام ثنائي القطبين أكثر ممّا يقوم في نظام متعدّد الأقطاب". (المصدر السابق، ص:45)، ويدعم حجته هذه من خلال اعتبار أن قدرة الدولتين المهيمنتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه تمكنها من تخفيف آثار استخدام الآخرين للعنف. وأن قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجود اعتماداً على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية. إن زيادة القوتين العظميين لقوتيهما يقلل من احتمالات استخدامها، حيث تصبح الأسلحة _ في النظام ثنائي القطب _ مهمة إذا كان الغرض منها لدافع ردعي وليس لاستعمالها، ما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار. (المصدر السابق، ص:46).

النظرية الواقعية الدفاعية: التي تتفرع هي والواقعية الهجومية من النظرية الكلاسيكية الجديدة، تركّز على الطرق التي يؤثر بها النظام الدولي على سلوك السياسة الخارجية للدولة. (زكريا، 1999، ص21)، وتعتبر هذه النظرية بالصورة التي قدّمتها (روبرت جيرفس، وجورج كويستر، وستيفن والت، وستيفين فان إفرا، وجاك سنايدر) من الإضافات المهمة للمدرسة الواقعية، يجادل هؤلاء بأن احتمال وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع التغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل، فإن الأمر كان أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى، بل حين يكون للدفاع فائدة وتكون الدولة قادرة على تمييز الأسلحة الدفاعية من الهجومية، فإن الدول تستطيع كسب وسائل الدفاع عن نفسها من غير أن تهدّد الآخرين، وبذلك تقلّل من تأثيرات الفوضى الدولية. (محمد فرج، 2007، ص:385).

تفترض النظرية الواقعية الدفاعية أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، وبذلك تنتبأ أن الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد، في أوقات انعدام الأمن، في مواجهة

الأمم القوية ذات النوايا العدوانية. وفي غياب مناخ التهديد، لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع. (المصدر السابق، ص:385).

ويَدعي كل من جيرفيس وسنايدر أن قادة الدول بدؤوا يفهمون بأن تكاليف الحرب أكبر من فوائدها وأن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن استراتيجية أمنية يرفضها الكثير، كم أنها حاولت تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية و الخارجية، بحيث قدمت مواقف وُصفت بالمعتدلة؛ لتشكل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي و إعطاء أهمية للمحددات الداخلية. (زكريا، 199، ص:38).

تتفق الواقعية الدفاعية مع الليبرالية الجديدة بأن الحرب يمكن تفاديها من خلال خلق وإيجاد المؤسسات الأمنية التي تقوم بدورها بالانحسار التدريجي للمأزق الأمني وتوفير أمن متبادل للدول المشاركة في تلك المؤسسات، ولكنها لا ترى فيها الفاعلية لتفادي جميع الحرب. (محمد فرج، 2007، ص:368)، تعتبر الواقعية الدفاعية أكثر تفاؤلاً من الواقعية الهجومية وفي نفس الوقت أكثر تشاؤماً من الليبرالية الجديدة؛ وذلك بسبب أن الواقعية الدفاعية تتحدى الليبرالية الجديدة في رؤيتها حول سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة واعتبارها أساساً للتعاون ونقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية. ومع أن الواقعية الدفاعية تقر بوجود مساحات للمصالح المشتركة أو المتبادلة، لكنها ترجح عدم إذعان الدول ولجوئها للغش فيما يتعلق بمصالحها القومية خاصة في السياسات الأمنية. (المصدر السابق، ص:387).

وهذا يعني أنّ الواقعية الدفاعية ترى أنّ الدول لا تسعى إلى تعظيم قوتها النسبية وإنما تحاول أن تحافظ على مستوى قوتها في مواجهة الدول الأخرى بحيث لا ينحصر شيء من قوتها النسبية في مقابل قوة خصومها، بينما الواقعية الهجومية ترى أن الدول تسعى للحصول على الحد الأعلى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود. (المصدر السابق، ص:389).

نظرية التعاون والتكامل الدولي أو النظرية الوظيفية: تذهب هذه النظرية إلى أن العلاقات القائمة بين القوة الرئيسية في نظام الدول وإن كانت تحكمها عوامل الصراع والقوة لتحقيق هذه المصالح فإن هذه المصالح يمكن تحقيقها من خلال التعاون، وذلك لما ينطوي عليه من فوائد تعم الأطراف المعنية، إذ في الوقت الذي تفضي فيه استخدام القوة إلى حالة من الفوضى والصراع، فإن التعاون يفضي إلى السلام والاستقرار، وتوفير مستويات عليا من الشعور بالأمن، حيث إن هذه النظرية ما

هي إلا نتاج مآسي الحروب وما خلفته من دمار مادي وآثار عمية في النفس البشرية. (فهومي، 2010، ص:147) .

تقوم هذه النظرية على فرضية تتبلور في ثلاثية ما ألا وهي (التطور - الحاجة - المصلحة)، فالتطور الذي شهدته المجتمعات الإنسانية بمختلف مجالاته أنتج حاجات متزايدة من المفترض إشباعها والعمل على تأمينها، وإن تأمينها يمثل مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المعنية، وهذه الغاية لا يتم تحقيقها إلا عن طريق التعاون الدولي، الذي يقود بدوره إلى التكامل بين هذه الدول المتعاونة. (المصدر السابق، ص:148).

يعتبر الباحث البريطاني (الروماني الأصل) ميثراني_ الذي وضع هذه النظرية عام 1943م، عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية_ أن التطور السلمي لا يتم من خلال نقل الحدود بل من خلال أعمال ونشاطات تتجاوزها، فالدول لن تتخلى عن سيادتها مبدئياً ولكنها قد تقبل نقلها لطرف جديد في بعض المجالات من خلال توزيعها على المنظمات الدولية المتعددة، ويعتبر ميثراني أن هناك حاجات أساسية ومشكلات فنية مرتبطة بالتطورات التقنية، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والبيئية المتزايدة التي تدفع إلى التوحيد الوظيفي الدولي، وذلك يمكن أن يتحقق بمعزل عن أي سلطة سياسية عامة، ويستعمل ميثراني مصطلح الانتشار الذي يسمح بازدياد المصالح المترابطة، ما يخلق حاجة مشتركة للسلم. (حداد، 2000، ص:206).

إنّ هذا الطرح الوظيفي اعتمد على الفصل بين السياسة والأمور الاقتصادية والاجتماعية، وحاول ميثراني إبراز سمة المنفعة العامة الناتجة عن تأمين الحاجات الأساسية التي تؤدي إلى التضامن والتعاون. وخلاصة هذا الطرح أن الوظيفة يمكن اعتبارها استراتيجية لتحقيق السلم الدولي. (المصدر السابق، ص:206).

المصطلحات والمفاهيم، والدراسات السابقة

سيقوم الباحث بتعريف بعض المفاهيم والمصطلحات الواردة في هذه الدراسة؛ نظراً لأهميتها في مساعده القارئ على الفهم الصحيح لفحوى هذه الدراسة، كما سيتطرق أيضا لبعض الدراسات السابقة سواء كانت من رسائل ماجستير أو غيرها.

2.2.1 الإطار المفاهيمي (التعريف بالمصطلحات والمفاهيم)

سيتحدث الباحث عن أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في مضمون هذه الدراسة:

1- التطبيع

المفهوم ينصرف في استخدامه الواسع إلى إحلال مجموعة من التفاعلات ذات الطابع التعاوني والسلمي محل مجموعة أخرى من التفاعلات ذات الطابع التصادمي الصراعي، وذلك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، سواء كان ذلك على المستويات الرسمية أو غير الرسمية، والتطبيع هنا يعني التحول من حالة غير طبيعية هي الصراع والتصادم، إلى حالة طبيعية هي التعاون والسلام وحسن الجوار، فالحالة الطبيعية بين الدول التي تهدف إليها عملية التطبيع هي في النهاية: "اتفاق بين دول معترف بها شرعياً وفق مبادئ القانون الدولي، بقصد إنهاء حالة النزاع أو الحرب من خلال معالجة الأسباب التي أدت إليها، والبدء بترسيخ أسس للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الطبيعية المتوازنة المتكافئة، كتلك العلاقات القائمة بين الدول المتعايشة سلمياً، على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل والمصالح والمنافع المتبادلة". الأصل الطبيعي للعلاقات الذي يهدف التطبيع في العودة إليه هو مفهوم يتبدل ويتطور تبعاً لتبدل التنظيم الدولي وتطوره؛ لأن العلاقات الدولية في كل مرحلة من مراحل تطورها تحكمها قوانين محددة وملائمة تعد مقياساً لتحديد طبيعة العلاقات وقانونيتها. فالحالة الطبيعية ليست مسألة مجردة بل حالة واقعية. (يقين، 2013، ص:13).

تشير عودة العلاقات الطبيعية بين الدول في التجربة العالمية إلى انتهاء حالة الحرب أو التآزم السياسي وعودة العلاقات إلى سابق عهدها، وهذه العملية (التطبيع) تطلبت عادةً الجلاء عن إقليم محتلّ، أو تسوية خلافات حدودية حول إقليم متنازع عليه، وسحب القوات العسكرية، أو إطلاق سراح أسرى الحرب والاعتراف بسيادة الدول المشتركة في الصراع. لذا، فإن عودة العلاقات بين الدول المتحاربة أو المتنازعة، ارتكز أصلاً في أدبيات العلاقات الدولية على معالجة الأسباب التي أدت إلى القطيعة السياسية، أو إلى الحرب دون انتقاص لسيادة أي طرف من الأطراف، ودون الحصول على الاعتراف بشرعية أي اكتساب ناتج عن التهديد باستعمال القوة، أو استعمالها فعلياً كما جاء في القانون الدولي، وعملية عودة العلاقات إلى طبيعتها السلمية التعاونية (تطبيع العلاقات) تستلزم إجراء تغييرات متقابلة ومتزامنة معاً بين أطراف النزاع، ليتسنى للفرقاء الشروع في إجراءات عملية لتطبيع العلاقات كتبادل أسرى الحرب، أو ضحايا الحرب من القتلى، وضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة المتبادلة قبل الإعلان عن التبادل الدبلوماسي

الذي يكون بمثابة خطوة متقدمة بعد إجراءات عملية تضمن تحقيق سيادة الأطراف المتنازعة، وتحقيق مصالحها، وضمان أمنها وسلامة رعاياها وحدودها الدولية السيادية. (المصدر السابق، ص:14).

أنماط التطبيع

أ- التطبيع السياسي والدبلوماسي: وهو مجموعة من الإجراءات التي تباشرها الحكومات في العادة، ويندرج ضمن التطبيع السياسي التنسيق الأمني، والزيارات أو اللقاءات السرية والعلنية، بين ممثلي الدول، وتبادل الرسائل، وإجراء المفاوضات وتبادل التمثيل الدبلوماسي، وأحياناً المصافحة أو الالتقاء على هامش المؤتمرات الدولية.

ب- التطبيع الاقتصادي: جميع الاتفاقات التجارية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والإنمائية المشتركة، وبروتوكولات التعاون في مجال إنعاش البنى التحتية، وكذلك إجراء الأبحاث المشتركة في مجالات الزراعة والبيئة والتنقيب عن الخامات، ويعدّ التطبيع الاقتصادي من أهم المجالات التي يجري من خلالها تطبيع العلاقات بين الدول، وفي هذا المجال لا تضطلع الحكومات وحدها بمسؤولية التطبيع، إذ إن القطاع الخاص يتولى دوراً أساسياً في عمليات التطبيع الاقتصادي، خصوصاً مع سيطرة هذا القطاع على الكثير من مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول، ويذهب الباحثون إلى اعتبار أن شبكات العلاقات الاقتصادية تُشكّل اليوم إحدى آليات تطبيع العلاقات الدولية وسبباً مهماً في رسوخها وتطورها.

ت- التطبيع الثقافي: يتضمن جميع ما له علاقة بالشأن الثقافي، ويكاد الباحثون يُجمعون على أن التطبيع الثقافي يشكل الحلقة الأخطر في إعادة العلاقات بين الدول إلى حالتها الطبيعية؛ لارتباط الثقافة بالضمير الجمعي للشعوب، فمن الثقافة تتشكل مواقف الناس ورؤيتهم للعلاقات، ومواقفهم إزاء القضايا التاريخية المشتركة، ومن هنا تلجأ الدول إلى نشر ثقافتها والتأثير في ثقافات الدول والشعوب الأخرى بشكل قصدي من أجل استمالة الشعوب المستهدفة في التطبيع، وردم الفجوات السياسية بين الشعوب، خاصة تلك التي خاضت

حروباً فيما بينها، وتعدّ الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الوقت الحاضر من أهم الأذرع والأدوات التي تتولّى عمليات التطبيع الثقافي برضى ودعم من المؤسسة الرسمية في الدول المعنية بتطبيع علاقاتها مع دول أخرى. (المصدر السابق، ص:19).

1- التعاون "التنسيق" الأمني

إنّ التعاون من الناحية اللغوية هو المساعدة المتبادلة، تبادل العون لتحقيق هدف معين، وهو المعنى العام لكلمة التعاون، يُفهم منها التضافر المشترك لطرفين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم، هذا من الناحية اللغوية أمّا الاصطلاحية فمن الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع ومانع للتعاون؛ وذلك بسبب اتّساع دائرة الصور المختلفة التي قد يتّخذها التعاون، فالتعاون له مبادئه الخاصة وفلسفته التي تقوم على حث الأفراد أو الدول، أو الجماعات ذوي المصالح المشتركة على التشبّع بالروح التعاونية، والعمل سويّاً من أجل تحقيق الهدف الذي يشبع حاجاتهم الجماعية ويحل مشاكلهم المختلفة في شتى مجالات الحياة، توجد العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون، لكنها تختلف باختلاف توجّهات الباحثين ومواقفهم، إذ قد يعني التعاون الارتباط والتنسيق في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد يتضمن مجالات متعددة أخرى. (عكروم، 2011، ص:51).

يرى المختصون في الاستراتيجيات العسكرية أنّ التعاون هو تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شروط معينة لبلوغ أهداف محددة.

إنّ التعاون الأمني يتّخذ صوراً وأشكالاً متعددة من الترتيبات الأمنية أهمّها:

أ- الدفاع الجماعي: وهو الشكل الذي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدوّ مشترك مُدرك أو مُحتمل، مثل: الجماعات الإسلامية في الحالة المصرية الإسرائيلية، وذلك عبر اتّفاقيات أمنية رسمية، وعليه فإنّ تدابير الأمن الجماعي تكون في جوهرها مزيجاً بين مفهومين، هما "الأمن الجماعي" و"توازن القوى" مع غلبة المفهوم الأخير.

ب-الأمن المُتَّحد: هو إجراءات أمنية جماعية، تتم بقيام مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون فيما بينها لصدّ أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي.

ت-الأمن الجماعي: هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم، أي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف.

فالتعاون بين الدول المتجاورة إقليمياً هو محاولة لتقريب سياسات الدول في مجال أو مجالات متعددة لبلوغ أهداف محددة.

ومن أهم صور التعاون الأمني "الاعتماد المتبادل" الذي يعتبر من المفاهيم التي يمكن أن توصف بها العلاقات فيما بين الدول، خاصة إذا ارتبط الأمر بتهديدات أمنية مشتركة، كما يمكن أن تدعم هذه العلاقات بعوامل الجوار والمجال الإقليمي المشترك والمصالح متعددة المجالات، وينطلق من حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل الخدمات. (المصدر السابق، ص: 55-56).

يستند التنسيق الأمني والعسكري القائم بين إسرائيل وجمهورية مصر العربية على اتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام 1978 وتحديداً على البند الثالث المتفرع عن المادة الرابعة من الملحق الثالث في هذه الاتفاقية، الذي يتحدّث عن تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تطبيق اتفاقية السلام، إضافة إلى الملحق الأول من الاتفاقية ذاتها الذي تحدث أيضاً عن لجنة مشتركة لمتابعة الاتفاقية وضرورة إقامة مكتبين للاتصال: الأول في مصر في مدينة العريش، والثاني إسرائيلي في مدينة بئر السبع يرأس كلاً منهما ضابط رفيع يساعده عدد آخر من الضباط لتنظيم الاتصال والتنسيق بين الجيشين المصري والإسرائيلي وقيادة قوات الأمم المتحدة والمراقبين التابعين للأمم المتحدة، يقوم مفهوم التنسيق الأمني المصري الإسرائيلي على منع صدور أي فعل أو عمل عدائي من أي طرف ضد الطرف الآخر وضمان أقصى درجات الأمن، ويقضي مفهوم هذا التنسيق بتبادل المعلومات الأمنية اللازمة لحماية تطبيق الاتفاقية إضافة إلى تبادل المعلومات والترتيبات الخاصة بالتحركات العسكرية في المناطق المختلفة من شبه جزيرة سيناء التي قسّمتها الاتفاقية إلى مناطق "أ، ب، ج، د" إضافة للمنطقة العازلة على طرفي الحدود الدولية حيث تنتشر في المنطقة الواقعة شرقي الحدود الدولية "داخل إسرائيل" أعداداً متّفق عليها من القوات الإسرائيلية سواء من حيث العدد والتسليح فيما تخلو تقريباً المنطقة المصرية المقابلة من قوات الجيش مكتفياً بقوات الشرطة العادية. باختصار: يقوم مفهوم التنسيق الأمني المصري الإسرائيلي على المفهوم

العام الشامل للتنسيق بين الدول في حالات السلم مع إضافات جوهرية تتعلق بخصوصيات الحالة المصرية، من حيث تقسيم المناطق ونوع وحجم القوات الأمنية والعسكرية المسموح بانتشارها، إضافة للتنسيق بين أجهزة المخابرات التابعة للطرفين؛ لضمان أقصى درجات الأمن وتبادل المعلومات عبر مكاتب اتصال ترتبط فيما بينها بخطوط هاتف وغيرها من وسائل الاتصال واجتماعات دورية "شهرية" بين الجانبين للتقدم في عملية التنسيق تنفيذاً لاتفاقية السلام الموقعة بين الطرفين وملحقاتها الأمنية وغير الأمنية. (فؤاد اللحام، سبتمبر 2016، اتصال شخصي).

3.2.1 الدراسات السابقة

اختار الباحث مجموعة من الدراسات لمراجعتها في الموضوع العام للدراسة التي يطرحها، بحيث يستفاد منها في موضوع البحث ولأنها تدعمه.

1. التطبيع بين المفهوم والممارسة (دراسة للدكتور سعيد يقين، منشورة)

تقف هذه الدراسة عند حدود مفهوم التطبيع في إطاره العام، وتجارب ممارسته عند الدول التي خاضت حروباً بينها وانتهت بتطبيع علاقاتها من جديد، ثم دراسة الظاهرة (التطبيع) في إطارها الإقليمي كحالة خاصة بين دولة لم تكن ناشئة وموجودة أصلاً ودول كانت قائمة بالفعل ومعترفاً بها، أي بين إسرائيل والأطراف العربية المختلفة.

تعنى هذه الدراسة بمناقشة وتحليل وتوثيق خط تطور مفهوم التطبيع وتفاعله في إطار مشروع "الأرض مقابل السلام" إقليمياً، وفي إطار "النظام العالمي الجديد" المتبنى أمريكياً وغريباً، وفي إطار الشرق الأوسط المروّج له إسرائيلياً.

تأتي أهميتها في تبيان المفهوم الإسرائيلي للتطبيع، وكيفية تحديد أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودور الفواعل السياسية المؤثرة في النظام الدولي، وكيفية تفاعل النظام العربي الرسمي مع التطبيع.

2. تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط (دراسة

للأستاذة لينده عكروم، منشورة)

توضّح هذه الدراسة مجال العلاقات الدولية الذي يتمثل في الدراسات الأمنية عن طريق بحث الظاهرة الأمنية في ظلّ التحوّلات العالمية الجديدة، كما تُبرز دور عامل التهديدات الأمنية بمستوياتها المختلفة (على مستوى دولي وإقليمي وعالمي) في المنطقة المتوسطة، حيث يشكل الهاجس الأمني الدور الحاسم للعلاقات بين الدول عن طريق استخدام متغيرات أمنية تؤثر على مدى تفاعل سياسات الدول وعلاقاتها في سبيل تحقيق الأمن الإقليمي.

إن موضوع التهديدات الأمنية والأخطار الجديدة المحدقة بعدد من دول العالم، خاصة إذا كانت هذه الأخطار عابرة للحدود والإقليم ليست محددة الأبعاد ولا الأسباب مثل (الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، التهريب...) ولا تخص دولاً بمفردها.

3. إسرائيل والثورة المصرية (دراسة للدكتور محمود محارب، منشورة)

تعرض هذه الدراسة المواقف الإسرائيلية من الثورة المصرية، التي عبر عنها القادة السياسيون والعسكريون وخبراء الشؤون العربية والأكاديمية، وتقف أمام مفاجئة إسرائيل من اندلاع الثورة المصرية، وتتابع دوافع دعم إسرائيل لاستمرار حكم مبارك حتى اللحظة الأخيرة، وأسباب اتخاذها موقفاً معادياً من الثورة المصرية.

أولت إسرائيل منذ نشوئها اهتماماً كبيراً لمصر ولدورها بالغ الأهمية في معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي، سواء في مرحلة الحرب بين الدولتين أو بعد توقيع اتفاقية السلام بينهما، ويعود هذا لقوة مصر، ودور مصر العربي والإقليمي الذي مكّنها من تبوؤ العمل العربي المشترك فترة طويلة.

4. الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات استراتيجية في التعاون والعداء؟ (دراسة

لإسماعيل الإسكندراني، منشورة)

تناقش هذه الدراسة ظاهرة الجماعات المسلحة في شبه جزيرة سيناء المصرية، وتعرض تاريخ نشأتها، والأوضاع التي أدت إلى حالة التصادم العنيف بينها وبين الأجهزة الأمنية المصرية عبر فترة حسني مبارك، مروراً بحكم محمد مرسي، وانتهاء بعهد عبد الفتاح السيسي، وتناقش مختلف العوامل التي قادت إلى حدة الصراع بين هذه الجماعات المختلفة وأجهزة الدولة، وإلى أسباب اتساع نطاق الصراع، وازدياد وتيرة العنف فيه، كما عرضت المرجعيات الدينية التي تنطلق منها هذه الجماعات، إضافة إلى مختلف العوامل التي أثّرت في توجّعاتها السياسية، كما ناقشت أيضاً، ما بدا من تقارب وتنسيق مصري إسرائيلي في التعامل مع هذه الجماعات، حيث اعتمد فيها الباحث على دراسات حية من المقابلات مع أفراد هذه الجماعات المختلفة والسكان في سيناء.

5. السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة (1981 - 1991) دراسة من منظور الاقتصاد

السياسي (أطروحة دكتوراه لزينب محمد، منشورة).

إن الولايات المتحدة وفقاً للمقاييس التقليدية المتمثلة في الثروة، والقوة العسكرية، والتمثيل الدبلوماسي تُعدّ من أكثر الدول التي تملك مقدرات للتأثير تفوق أي دولة أخرى؛ لذلك فهي تمثل نموذجاً توضيحياً فريداً لتجسيد القدرة على ممارسة السيطرة والتأثير، ومن ناحية أخرى

فإن مصر_ على الرغم من خصائصها التاريخية والجغرافية والحضارية المتميزة_ إلا أنها تشترك مع باقي دول العالم الثالث فيما يتعلق بالأحوال المجتمعية والأوضاع الاقتصادية والسمات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي. إن مصر خلال فترة السبعينات شهدت العديد من التحولات الجذرية، تمثلت في التحول إلى أحادية الاعتماد على الغرب، كذلك جاءت هذه التحولات تالية لتوقيع مصر للمعاهدة المصرية- الإسرائيلية 1979، بما كان يعنيه من تغيير في سياسة مصر الخارجية في إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي ، التي وظفتها لتحقيق هدف تعبئة الموارد لتحقيق التنمية المنشودة.

الفصل الثاني

تاريخ العلاقات المصرية الإسرائيلية

تمهيد

1.2 المبحث الأول: فترة الحرب "الاشتباك" ما بين (1948-1973)

1.1.2 الحرب العربية- الإسرائيلية الأولى 1948

2.1.2 العدوان الثلاثي على مصر "حرب السويس" 1956

3.1.2 حرب حزيران/ يونيو 1967

4.1.2 حرب الاستنزاف

5.1.2 حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973

2.2 المبحث الثاني: فض الاشتباك والسلام البارد 1973 - 2016

2،2،1 مباحثات الكيلو 101

2،2،2 اتفاقية النقاط الست

2،2،3 مفاوضات أسوان: اتفاقية فك الاشتباك الأولى 18 كانون الأول/ يناير 1974

2،2،4 اتفاقية فصل القوات بين مصر وإسرائيل أيلول/ سبتمبر 1975

2،2،5 "كامب ديفيد" وإطار التسوية

2،2،6 السلام البارد

2،2،7 المكاسب الإسرائيلية من عملية السلام

الفصل الثاني: تاريخ العلاقات المصرية الإسرائيلية

تمهيد

لا تُفهم العلاقات المصرية- الإسرائيلية إلا من خلال السرد العام لتاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي في المنطقة، والتي تتمركز حول قضية الصراع العربي- الإسرائيلي فيما يخص القضية الفلسطينية باعتبارها قضية أمة.

1.2 المبحث الأول: فترة الحرب "الاشتباك" ما بين (1948 - 1973)م.

لم يتفق طرفا النزاع العربي- الإسرائيلي على تحديد وقت ابتدائه، لكن من وجهة نظر بريطانيا وبعض أعضاء الأسرة الدولية بدأ الصراع يحتدم مع الوعود المتضاربة التي أعطتها بريطانيا لليهود وللعرب خلال الحرب العالمية الأولى، حيث إنه وبموجب قرار من عصبة الأمم عام 1924م، تولت بريطانيا الانتداب على فلسطين ووردت فقرة في مستهل قرار الانتداب تلغي وعد بلفور وتعتبر "أن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لن يؤدي إلى الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للمجموعات غير اليهودية في فلسطين أو بالحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر" (بيلي، 1992م، ص7).

ادّعت بريطانيا أنها لم تعد تحتل الوضع الحاصل في فلسطين، خاصة وأن الاحوال الأمنية قد خرجت عن سيطرتها. فأحالت المسألة للأمم المتحدة، وعقدت دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة تم بموجبها تشكيل لجنة خاصة حول فلسطين لعرض الوقائع وتقديم الاقتراحات لحل المشكلة، وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1947م، تبنت الجمعية العامة مشروع التقسيم الذي جاء نتيجة لموافقة أغلبية أعضاء اللجنة، وبموجبه أصدرت القرار رقم 181 الداعي إلى تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، مع نظام دولي خاص لمنطقة القدس، وتشترك الدولتان في وحدة اقتصادية. كما تقرر وضع مدينة القدس ومدينة بيت لحم تحت وصاية دولية. (منصور ونحاس، 2009م، ص135).

حسب قرار التقسيم، كانت الدولة اليهودية تشكل (56%) من مساحة فلسطين، وتشكل الدولة العربية (43%) من المساحة، أما المنطقة الدولية فكانت تشكل مساحة (68) ميلاً مربعاً وفيها (100) ألف يهودي و(100) ألف عربي، أدى قرار التقسيم إلى تدهور سريع للموقف في الشرق الأوسط.

العرب الذين كانوا يعتبرون بريطانيا العدو الرئيس أداروا الآن وجوههم لبعضهم البعض، وطلب مفتي القدس حينها بدعم من مصر مقاومة عربية لقرار التقسيم، اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة وقررت تشكيل جيش الإنقاذ (جيش التحرير العربي) من متطوعين، وتم إنشاء مركز تدريب لهم في دمشق ووصل السلاح إلى الدول العربية من تشيكوسلوفاكيا. كان تكتيك العرب إرباك خطوط المواصلات بين المدن الرئيسية وخصوصاً الواقعة بين تل أبيب والقدس ومهاجمة المستوطنات اليهودية المعزولة (بيلي، 1992م، ص8).

أدى قرار التقسيم رقم 181؛ إلى اندلاع اشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين واليهود في القدس ويافا، ف فيما عقد اليهود مهرجانات صاخبة فرحاً بالقرار، كان الفلسطينيون يقومون بتظاهرات حاشدة سخطاً على صدوره، ليس في فلسطين فحسب وإنما في كافة الأقطار العربية، وكانت قوات "الهاجاناه" في كل مكان، بدأت المواجهات في باب الخليل في القدس "حي الشماعة" وهو حي مختلط باليهود والعرب، وحينما أقدمت الهاجاناه على إطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين، ردّ الفلسطينيون باقتحام الحوانيت اليهودية وإحراقها، وانتهت المواجهات في نهاية المطاف إلى سيطرة الفلسطينيين على الحيّ وطرد اليهود منه، ما ألحق الضرر بسمعة الهاجاناه حينها، وفي اليومين التاليين لسقوط حي الشماعة كثفت وحدات الهاجاناه وعصابات منشقة أخرى الهجوم على الأحياء الفلسطينية بإلقاء المتفجرات فيها؛ لإثارة الرعب في قلوب المدنيين ودفعهم إلى الهروب، لكنهم جوبهوا بمواجهة عنيفة من المتطوعين الفلسطينيين، وبالتالي تثبتت المواطنين الفلسطينيين في بيوتهم وأحيائهم. (شوفاني، 2009م، ص136).

توالى العمليات العسكرية بين الطرفين خاصة في الأحياء المختلطة والبلدات المجاورة، وفي منطقة يافا- تل أبيب كان التوتر يتصاعد؛ لحيوية هذه المنطقة، استمرت وحدات الهاجاناه والمنظمات المنشقة (ايتسل، وليحي) بالهجوم على القرى الفلسطينية وأماكن تحصن المقاومة الفلسطينية ومحاولات لفتح طريق تل أبيب- القدس، وأسفر ذلك عن احتلال قرية القسطل وتدمير مقر قيادة حسن سلامة في الرملة، وكذلك تدمير وقتل سكان قرية دير ياسين الواقعة بين القدس والقسطل، ورداً على ذلك هاجم المقاتلون الفلسطينيون قافلة يهودية كانت في طريقها إلى مجمع هداسا والجامعة العبرية وأبادوا جميع من فيها. (شوفاني، 2009م، ص142-144).

1.1.2 الحرب العربية- الإسرائيلية الأولى 1948

دخلت وحدات جيش الإنقاذ إلى فلسطين والانتداب البريطاني ما زال قائماً فيها، وانتشرت في الأماكن المحددة للدولة العربية التي جاءت في قرار التقسيم بناء على تفاهم مع الجامعة العربية، وفي الواقع، فإنه ابتداءً من شباط/ فبراير 1948، اعتبرت قيادة الجيش البريطاني؛ جيش الإنقاذ المسؤول رسمياً عن الأمن في المناطق التي انتشر فيها، وتركزت مسؤولية الجيش البريطاني عن المناطق اليهودية لحمايتها من أي هجوم عربي. وميدانياً انقسم جيش الإنقاذ إلى ساحتي عمل مستقلتين: المنطقة الوسطى، حيث تمركزت أغلبية الوحدات بقيادة فوزي القاوقجي؛ والمنطقة الشمالية، حيث عملت عدة وحدات منه ومفارز مستقلة إدارياً وجيش الجهاد المقدس ومجموعات محلية بقيادة أديب الشيشكلي. وبقي الأمر كذلك إلى ما بعد دخول الجيوش العربية، إذ أعطى الأمير عبد الله لقب (باشا) للقاوقجي وطلب منه الانسحاب، ففعل ذلك في 17/05/1948، وسلّم مواقعه للجيشين: الأردني والعراقي وعاد إلى سوريا، ومنها إلى جنوب لبنان ثم فلسطين في حزيران/ يونيو 1948، فانسحب الشيشكلي، وتولّى القاوقجي القيادة الميدانية في الشمال. بدأت هجمات جيش الإنقاذ في الجليل الغربي ضد المستعمرات الإسرائيلية، حيث نجح جيش الإنقاذ وبمساعدة من المواطنين الفلسطينيين بالتسلل إلى داخل مستعمرة "يحيعام" (جدين) ومفاجأة المدافعين عنها الذين هرعوا للتحصن داخل القلعة الصليبية الموجودة هناك، وتدخلت القوات البريطانية فأوقفت الهجوم وبقيت المستعمرة محاصرة حتى ربيع تلك السنة، وهجوم آخر على مستعمرة "طيرت تسيفي" في غور بيسان، ومستوطنة "مشار هيعيمك"، لكن تدخل الجيش البريطاني حال دون احتلالها وأجبرت قوات جيش الإنقاذ على الانسحاب، وعند انطلاق عملية نحشون التي كان الهدف الأساسي منها فتح طريق تل أبيب القدس لمدّ اليهود المحاصرين بالمؤن والعتاد، قام فوزي القاوقجي بهجوم فاشل على مستعمرة "مشار هيعيمك" وبدأ بقصفها بالمدفعية محاولاً احتلالها إلا أنّ تدخل الجيش البريطاني حال دون ذلك، وبالتالي الحؤول دون تواصل قواته مع حامية حيفا والسيطرة على منطقة مصفاة البترول، التي يحرسها الجيش الأردني بقيادة بريطانية. فعززت الهاجاناه قواتها هناك واحتلت عدداً من القرى العربية في المنطقة وأرغمت سكانها على الجلاء منها، وكذلك ورغم استبسال جنود جيش الإنقاذ "فوج جبل العرب" في معركة "هوشا والكساير" (رمات يوحنان)، بين شفا عمرو وحيفا، التي وقعت لمساندة الهجوم على "مشار هيعيمك"، وبدأت بعد ذلك معركة مواقع بين الطرفين امتدّت لحوالي أسبوعين. ورغم المعارك الضارية التي قامت إلا أنّ جيش الإنقاذ فشل وفتح الباب أمام

الهاجانه والعصابات الأخرى لاستثمار الفوز وتحقيق إنجازات كبيرة، شكّلت إلى جانب ما تحقّق في عملية نحشون منعطفًا عامًا في مجرى القتال. (شوفاني، 2009، ص146).

دخلت الجيوش العربية النظامية فلسطين عند انتهاء الانتداب البريطاني، وفي بيانها المطول سوغت الدول العربية دخول المعركة لفلسطين بأنها مضطرة للتدخل لمساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون وحقناً للدماء. (بيلي، 1992م، ص24).

أربك دخول جيوش خمس دول عربية إلى فلسطين في آنٍ معاً المنظمات اليهودية وتحديدًا الهاجانه، بغض النظر عن درجة تأهبها، وعلى الرغم أن ميزان القوى العسكري ظلّ مائلاً إلى جانب القوات الصهيونية، وكذلك أفضلية تموضعها إلا أنّ مواجهة خمسة جيوش عربية في الوقت نفسه وَصَحَّ الهاجانه في حالة الدفاع، وقررت قيادتها امتصاص الاندفاعية العربية الأولى وتنشيت الخطوط ثم التحول إلى الهجوم، ضمن خطة استفراد كل جبهة على حدة وتركيز القوة لمواجهة الوضع فيها، ثم الانتقال إلى جبهة أخرى، واستطاعت الهاجانه تحقيق خطتها؛ لغياب خطة مضادة منسقة بين الجيوش العربية. ومع ذلك كان شهر القتال الأوّل هو الأصعب على الهاجانه في الحرب، إذ كانت المبادرة إلى الهجوم بأيدي الجيوش العربية، وبصورة عامة لم تقم الهاجانه بالمبادرة بالهجوم إلا في حالات قليلة، باءت أغلبها بالفشل. وكان الملك عبد الله تولى القيادة العامة للجيوش العربية، تساعده هيئة أركان شكلية. بينما مستشاره الفعلي كان قائد الجيش الأردني، الجنرال البريطاني جون باجوت جلوب. وعمل كل جيش بمفرده، أشرفت عليه حكومته وتولت تزويده بصورة منفردة. (شوفاني، 2009م، ص148).

شاركت جيوش كل من لبنان وسورية والأردن والعراق ومصر في الحرب وحُدِّد لكل جيش مهمة يقوم بها، وهذا أدّى إلى اندلاع خمس جبهات عربية قامت كل دولة بمهامها على جبهتها، حيث قام الجيش السوري في 14/05/1948، باحتلال قرية سمخ جنوب بحيرة طبريا واحتلال مستعمرتي "شاعر هجولان" و"مسادة" ومن ثم استعادت القوات الإسرائيلية قرية سمخ من السوريين، أما على الجبهة اللبنانية فتحرّكت القوة اللبنانية في 15/05/1948، وقامت باستعادة المالكية وقدس من القوات الإسرائيلية وذلك بمساندة جيش الإنقاذ والجيش السوري، وعلى الجبهة العراقية فقد قام الجيش العراقي في 15/05/1948 باحتلال مشروع الكهرباء (روتنبغ) في "نهرام" (الباقورة)، وعَبَّرَ جسر اللنبي ودامية متّجهاً إلى نابلس ومنها طولكرم واصطدم بالقوات الإسرائيلية في أثناء تقدّمه باتجاه

نتانيا، كما قام بهجوم مضادّ على القوات الإسرائيلية في مدينة جنين بعد أن قامت باحتلالها، وحزّر المدينة وجوارها من القوات الإسرائيلية، أمّا على الجبهة الأردنية فقد قام الجيش الأردني في 12/05/1948، ويسانده متطوعون فلسطينيون بالهجوم على التجمع الاستيطاني "جوش عتسيون" وبعد معارك استمرّت لمدة يومين استسلم المستوطنون. (شوفاني، 2009م، ص149)، ومن ثم انتشرت القوات الأردنية في مناطق واقعة داخل الجزء المخصص للدولة العربية في مشروع التقسيم. وتحركت القوات الأردنية بسرعة باتجاه القدس واحتلت مستوطنة "عطروت" ومستوطنة "نفي يعقوب" لكن المعارك العنيفة دارت داخل المدينة، وانتهت بتقسيم القدس إلى شطرين البلدة القديمة بيد الجيش الأردني والحديثة بيد الهاجاناه، واستسلم الحي اليهودي في البلدة القديمة. (بيلي، 1992م، ص31)، وقام لواء أردني باحتلال منطقة اللطرون فأصبح عن مسافة (30) كيلو متراً من تل أبيب وقطع الطريق منها إلى القدس، كما دخلت وحدة أردنية إلى مدينة بيت لحم، واستولت على معامل البوتاس شمالي البحر الميت، وعلى مستوطنة "بيت هعرافا"، كما احتلت محطة ضخ المياه بالقرب من "بيتح تكفا"، وصدّت في اليوم التالي هجوماً معاكساً، وأصبح الوضع هناك يُهدّد تل أبيب؛ فتوقف العمل العسكري. (شوفاني، 2009م، ص152).

أمّا على الجبهة المصرية فهاجمت القوات المصرية مستوطنة "كفار داروم" وفشلت في احتلالها، وكذلك بالنسبة لمستوطنة "نيريم"، إلا أنّ القوات المصرية احتلت "عراق سويدان" النقطة الاستراتيجية المهمة، ومن بعدها في 24/05/1948 سقطت مستوطنة "يد مردخاي" ومن ثم تقدمت كتيبة نحو المجدل وتموضعت فيها. وبذلك سيطرت القوات المصرية على الطريق المؤدية إلى مستعمرات الجنوب، وبتاريخ 29/05/1948 تحرّك اللواء المصري الثاني إلى أسدود واحتل مواقع شماليها، وتخذق هناك بعد أن اصطدم بتعزيزات صهيونية كانت قد جاءت من منطقة رحوفوت لصدّ الهجوم، الذي أصبح على بعد (32) كيلو متراً من تل أبيب، أما الرتل المصري الثاني الذي أخذ الطريق الداخلي باتجاه بئر السبع، فكان يتقدّم بسرعة من دون مقاومة، فدخل بئر السبع وتقدّم باتجاه بيت لحم، حيث التقى مع الوحدات الأردنية هناك، وفي ليلة 2-3/06/1948م شنّت القوات الإسرائيلية هجوماً على اللواء المصري في أسدود ولكن الهجوم جوبه بمقاومة عنيفة من القوات المصرية التي توقّعت الهجوم وتصدّت له وأنزلت بالمهاجمين خسائر كبيرة اضطرّتهم للانسحاب، ومع ذلك فهذا الهجوم حوّل اللواء المصري من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع وبالتالي يتخذق شمالي أسدود، ولم

يحاول التقدم شمالاً باتجاه تل أبيب، وبدلاً من ذلك احتلت القوات المصرية مستعمرة "نتسانيم". ومع الهدنة الأولى وقبلها كانت القوات المصرية قد عزلت النقب تماماً. (منصور ونحاس، 2009م، ص160-161).

بتاريخ 1948/06/11 دخلت الهدنة الأولى حيّز التنفيذ بعد أن وافقت الجامعة العربية عليها بضغط من الأمم المتحدة والدول العظمى، التي لم تكن بحاجة لها، لكنّ هذه الهدنة كانت ضرورة للقوات الإسرائيلية، إذ وجدت نفسها في مواجهة خمس جبهات مفتوحة تأخذ فيها القوات العربية زمام المبادرة، وجدت تلك القوات نفسها في موقع الدفاع، وبالتالي تشتتت القوى، لقد أرادت القيادة الصهيونية الهدنة لالتقاط الأنفاس وتلافي الثغرات وذلك عبر توفير المستلزمات المادية والبشرية؛ لتتحول من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم على الصعيدين السياسي والعسكري وأخذ زمام المبادرة من الدول العربية لاحتلال أوسع رقعة جغرافية ممكنة من فلسطين، وبرغم الأسباب الذاتية الموجبة لذلك، فإن قبول الدول العربية بالهدنة استجابة لقرار مجلس الأمن ولضغط الدول الكبرى، كان بمثابة الاعتراف بالأمر الواقع- التقسيم، على أقل تقدير وإن قبول الهدنة كان ينذر بعواقب وخيمة على العرب. (شوفاني، 2009م، ص156)، استؤنف القتال بعد الهدنة الأولى التي استمرت أربعة أسابيع عملت فيها القوات الإسرائيلية على الاستعداد لمرحلة القتال القادمة، فضربت جيش الإنقاذ الذي انتشر في الجليل الأعلى والغربي ووضعت خطة لتصفية رأس الجسر السوري إلا أن القوات السورية أحبطت الهجوم، وانتهز الجيش العراقي الفرصة واخترق خطوط القوات الإسرائيلية شمالي جنين، كما قام جيش الإنقاذ بالهجوم على مستعمرة "الشجرة" إلا أنّ هذه المستعمرة لم تسقط، الأمر الذي أدّى بالقوات الإسرائيلية إلى الهجوم على الجليل الغربي فاخرقته من جهة شفا عمرو، واحتلت الناصرة وبذلك تكون قد أسقطت الجليل الأسفل عملياً، ومن ثم سقطت الكرمل، وعلى الجبهة الوسطى بدأت عملية "داني" التي كان من أهدافها إزالة التهديد عن منطقة تل أبيب وتوسيع الممر إلى القدس ووقف الضغط عنها، وبصورة عامة أخذ زمام المبادرة بيد القوات الإسرائيلية، وفي ذلك الوقت احتلت مدينة اللد والرملة، وفتح الطريق الجديد إلى القدس، إلا أنها فشلت في احتلال اللطرون ومداخل القدس في تلك المنطقة، (بيلي، 1992م، ص43-44)، وعلى الجبهة الجنوبية بادر الجيش المصري قبل انتهاء الهدنة 1948/07/08، إلى احتلال مفرق الطرق الرئيسي في الجنوب (بيت دراس وجولس ونغبا) وحقّق نجاحاً جزئياً باحتلاله النقطة (113)، وكذلك كوكبا وحليقات. إلا أنه

أخفق في احتلال نبعاً، كما فشل هجومه على بئروت يتسحاق. ومع ذلك تم إخلاء كفار داروم. فبادرت القوات الإسرائيلية إلى عملية "مافت لبوليش" (الموت للغازي) التي كان هدفها فتح طريق النقب وقطع التواصل بين انتشار القوات المصرية إلا أن العملية فشلت في تحقيق أهدافها، وظل طريق النقب مقطوعاً، والمستعمرات فيه معزولة. وعشية إعلان الهدنة الثانية 1948/07/18، وفي مقابل موقع كرتيا الذي احتلته القوات الإسرائيلية، احتلّ الجيش المصري سبعة مواقع، الأمر الذي ترك النقب معزولاً، بينما ظلت طرق مواصلات الجيش المصري مفتوحة.

اجتمع مجلس الأمن 1948/07/15م، وأصدر قراراً يقضي بوقف إطلاق النار حفاظاً على السلم الأهلي، بدأت الهدنة الثانية بتاريخ 1948/07/19م، دون تحديد موعد لنهايتها، بعد الهدنة الثانية قدّم برنادوت ممثل الأمم المتحدة في فلسطين بمشروع جديد يدعو إلى اعتراف الدول العربية بإسرائيل وتنفيذ الحدود حسب قرار التقسيم وضمّ الأراضي العربية إلى شرق الأردن والقدس تحت إشراف دولي، إلا أنه عندما تم عرض هذا المشروع كان الموقف العربي قد تدهور سياسياً وعسكرياً، ومع ذلك لم تكن القيادة الإسرائيلية راضية عن المشروع تماماً، إذ كانت قد حسمت أمرها لتحقيق هدفها بواسطة القوة العسكرية وفرض الأمر الواقع على جميع الأطراف المعنية من خلال خطة "يؤاف" الرامية إلى تحطيم القوات المصرية والسيطرة على النقب. (شوفاني، 160م، ص160)، كانت خطة "يؤاف" تهدف إلى دقّ إسفين في اتجاه الساحل من داخل النقب؛ بهدف تهديد وعزل القوات المصرية الموجودة شمالي هذا الإسفين والتي كانت المجدل مركزها، واختراق شريط المجدل - بيت جبرين، انطلقت العملية وخاضت القوات المصرية معارك دفاعية عنيفة وصدّت الهجوم على عراق المنشية، لكن القوات الإسرائيلية عادت واحتلت النقطة (113) في النقب ومن ثم بئر السبع، كما تمّ قطع الطريق إلى بيت لحم والتي تعتبر شريان المواصلات المهم للقوات المصرية هناك، وبذلك تكون حصيلة عملية "يؤاف" فتح طريق النقب وبتر الشريط العرضي الممتد من المجدل إلى بيت جبرين، وأجبرت الجيش المصري على الانسحاب باتجاه قطاع غزة، ومن ثمّ تمّ الإعداد إلى عملية "حيرام" وتم من خلالها احتلال الجليل وكذلك حصل، ومن ثم عملية "حوريف" تمّ من خلالها احتلال عراق السويدان، وطوّقت الفالوجة وكان بها لواء مصري رفض الاستسلام وانسحب اللواء بعد اتفاقية الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل، ومن ثم تلتها عملية "عفودا" التي تهدف إلى طرد القوات الأردنية من إيلات وبعض المناطق في سيناء وبالفعل تم طرد القوات الأردنية دون أي مقاومة، وقرّر الجيش

العراقي الانسحاب دون أي مفاوضات مع إسرائيل، ومن ثم توالت اتّفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المشاركة في الحرب. (منصور ونحاس، 2009م، ص162).

2.1.2 العدوان الثلاثي على مصر "حرب السويس" 1956م

حرب شنتها إسرائيل على مصر بمساندة فرنسية بريطانية، واحتلّ الجيش الإسرائيلي فيها شبه جزيرة سيناء والضفة الشرقية لقناة السويس، وكان السبب وراء هذه الحرب بالنسبة لإسرائيل هي تعرّض مستوطنات النقب وقطاع غزة إلى هجمات من قبل الفدائيين الذين أرسلتهم مصر لهذه المستوطنات. (منصور والنحاس، 2009م، ص176) وكذلك لتأمين دورها الوظيفي وموقعها في استراتيجية التحالف الغربي الاستعماري تجاه منطقة الشرق الأوسط، أما السبب الذي دفع بريطانيا وفرنسا لشنّ هذه الحرب هو قيام الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس ردّاً على سحب أمريكا وبريطانيا عرضها لتمويل السد العالي، إضافة إلى عدة عوامل مجتمعة من تزعم مصر الاتجاه القومي في المنطقة العربية ونشاطها التحرري على مستوى العالم، ومعركة كسر احتكار السلاح من قبل الغرب، وكذلك رفض مصر الانضمام إلى حلف بغداد، كما أن وقوف مصر مع الثورة الجزائرية أغضب فرنسا، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى نشوب هذه الحرب. (سالم، 2000م، ص99-100).

أرادت إسرائيل من هذه الحرب تصفية قواعد الفدائيين المنتشرة في سيناء وقطاع غزة وإسقاط حكم جمال عبد الناصر، وشنّ ضربة استباقية لحرمان مصر من أي هجوم على إسرائيل وفتح خطوط الملاحة في خليج العقبة والسويس. (منصور والنحاس، 2009م، ص177)، وبالفعل توالت الهجمات الإسرائيلية على البلدات والقرى العربية فيما سُمّي بعمليات الردّ الانتقامي، لكن هذه العمليات لم تحقّق أهدافها بل على العكس حفّزت الفلسطينيين على التصدي للقوات الإسرائيلية المغيرة وإنزال الخسائر بها وإجبارها على الهروب، وبعد فشل هذه الهجمات التي كان الهدف منها تسخين الأوضاع على الجبهات العربية أصدرت دائرة الاستخبارات الإسرائيلية تقريراً توضّح فيه ضرورة تغيير النهج الانتقامي وتطوير أساليب أفضل، حيث قرّرت قيادة الجيش الإسرائيلي تشكيل وحدة خاصة من القتلة المحترفين لتولّي مهمة الإغارة على القرى العربية المحاذية لخطوط وقف إطلاق النار، عرفت باسم الوحدة "101" بقيادة "أريئيل شارون" وكانت باكورة عمليات هذه الوحدة في مخيم البريج ومضارب قبيلة العزازمة إضافة إلى عملية قبية، وعلى خلفية "ثورة تموز/ يوليو

1952"، والمفاوضات المصرية- البريطانية لإخلاء قناة السويس، ومحاولات الغرب تشكيل حلف عسكري في الشرق الأوسط، ودور مصر المركزي فيه، عمدت القيادة الإسرائيلية إلى التحرش بمصر لجرّها لحرب مبدئية فقامت بعمليات عسكرية على خطوط وقف النار بل تعدت ذلك لتصل إلى داخل القاهرة بتفجيرها مؤسسات عامة وأجنبية بريطانية وأمريكية لتوتير الأوضاع بين هذه الدول وزعزعة الاستقرار في مصر وضرب مصداقية النظام المصري، ما يقدم الذريعة لحكومة لندن للتملص من تنفيذ اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس، إلا أنه تم كشف هذه العملية وعرفت باسم "فضيحة لافون"، ما أدى إلى إقصاء لافون وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك وعودة بن غوريون لتوليها، حيث قام الأخير بإصدار أوامره للهجوم على معسكر صغير للجيش المصري في غزة، وشكّلت هذه العملية منعطفاً في مسار التوتير الذي انتهجت القيادة الإسرائيلية ومحطة رئيسة للتقدم نحو حرب السويس، ففيما نشطت القيادة المصرية العمليات الفدائية ضد إسرائيل، قامت القيادة السياسية في القاهرة بالتوجه للاتحاد السوفياتي وعقد صفقة السلاح التشيكية التي وضعت المواجهة مع إسرائيل والدول الغربية على المسار، وبعد أن أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن صفقة الأسلحة التشيكية جرّت القيادة الإسرائيلية مصر إلى حرب شاملة قبل أن يستوعب جيشها الأسلحة الجديدة، فقامت باحتلال العوجا، ومن ثم هاجمت الكنتيلة، وكان الهجوم على الصبيحة أكبر عملية يقوم بها الجيش الإسرائيلي منذ 1948، وقتل فيها (81) جندياً مصرياً وأسر (600) واحتل الموقع ودُمّرت الاستحكامات العسكرية فيه، وهذه كانت المعلم البارز في الطريق إلى حرب السويس، حيث استمرّ التوتير على الجبهة السورية والأردنية خلال العام اللاحق إلى أن جرى العدوان الثلاثي على مصر. (شوفاني، 2009م، ص 205-208).

اتفق ديفيد بن غوريون مع رجال السياسة والجيش في فرنسا وبريطانيا على أن تبادر إسرائيل إلى تنفيذ هجوم كاسح يعقبه هجوم مشترك للقوات العسكرية لجيشي بريطانيا وفرنسا بذريعة الفصل بين مصر وإسرائيل. (شوفاني، 2009م، ص 214)، تحركت كتيبة مظليين إسرائيلية في 1956/10/29م، باتجاه ممرّ المتلا في سيناء، وفي اليوم التالي طالبت حكومتا بريطانيا وفرنسا من مصر وإسرائيل إبعاد قواتهما لمسافة (16) كيلو متراً عن ضفتي القناة، الأمر الذي رفضته مصر طبعاً. ثم التقت كتيبة المظليين الإسرائيلية مع فرق ووحدات من سلاح الدروع الإسرائيلي واتّجهت معاً نحو القناة، وانضمت بعدها فرنسا وبريطانيا بواسطة سلاح الجو لتسديد ضربة

للطائرات المصرية التي كانت تدافع عن أي اعتداء للقناة في نفس الوقت الذي كانت فيه القوات البحرية لهما تحرس السواحل الإسرائيلية من أي هجوم من قبل البحرية المصرية إضافة إلى تقديم المعونة النيرانية للهجوم البري. (سالم، 2000م، ص102)، ومن ثم قام الجيش الإسرائيلي بمحاصرة فرق عسكرية مصرية في موقعي أم الكنف وأبو عجيلة، وشقّ الطريق باتجاه القناة على المحور الشمالي واقتحام ممرّ المتلا، إلا أنها وقعت في مصيدة الجيش المصري وتكبّدت خسائر كبيرة في الأرواح، ووفق الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا أوقفت إسرائيل قواتها عند الكيلو السادس عشر مستغلة في ذلك الفرصة لتصفية قواعد المقاومين والفدائيين الفلسطينيين في قطاع غزة وفي شبه جزيرة سيناء، ووصلت كتائب من الجيش الإسرائيلي حتى شرم الشيخ في أقصى جنوب سيناء وسيطرت إسرائيل على جزيرتي تيران وسنافير عند مدخل خليج السويس. (منصور والنحاس، 2009م، ص178)، أصدرت الأمم المتحدة قراراً بوقف إطلاق النار في 1956/11/1م، ووافقت إسرائيل عليه بعد أن كانت احتلت كل سيناء تقريباً التي ما لبثت أن عادت عن موافقتها لإعطاء الحلفاء فرصة التقدّم على الأرض، فأُنزل هؤلاء مظليّين على الأرض في منطقة القناة بتاريخ 1956/11/05م، فردّ الاتحاد السوفياتيّ بإنذار نووي، في نفس اليوم استنفرت واشنطن ووافق أطراف النزاع على وقف إطلاق النار. وطالبت جيوش فرنسا وبريطانيا وإسرائيل بالانسحاب الفوري من سيناء، وتجاوبت كل من فرنسا وبريطانيا لذلك، وتلّكأت إسرائيل حتى آذار 1957م. هذه الحرب ورغم النجاح العسكري فشلت في إسقاط حكم جمال عبد الناصر وحولته إلى بطل قومي على صعيد الوطن العربي، وكذلك أدت إلى تدهور في موقف القوى الإمبريالية في المنطقة العربية وانتهاء عصر الاستعمار بسماته القديمة المعروفة. (سالم، 2000م، ص104).

3.1.2 حرب حزيران/ يونيو 1967م

في نهاية عام 1966م، استكملت إسرائيل استعدادها العسكري للحرب الشاملة ضد الدول العربية، فقامت بزيادة الموازنة العسكرية للجيش الإسرائيلي، وشراء الأسلحة المتطورة من الدول الغربية

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت الظروف الدولية والمحلية تشكل أنسب الظروف لشن الحرب، فقد اطمأنت إسرائيل للدعم السياسي والعسكري المستمر من جانب الولايات المتحدة، وأصبحت العلاقات بينهما تزداد قوة في المجالات المختلفة. وتدهورت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر في عهد الرئيس جونسون؛ لانحيازه الكامل لإسرائيل ووقوفه ضدّ عناد مصر، وكانت الخلافات السياسية والعقائدية تنهش الدول العربية حتى أصبحت في حالة تفكّك، وبذلك تكاملت الظروف السياسية والعسكرية التي تدفع إسرائيل للحرب لتحقيق أهدافها التوسعية، وفي نفس الوقت تطابقت مصالح الولايات المتحدة مع مصالح إسرائيل لتوجيه ضربة قوية ضدّ مصر لتقليل وتحجيم نفوذها في الوطن العربي وتحطيم حكم جمال عبد الناصر، وبذلك لم يعد أمام إسرائيل إلا إيجاد المبررات والذرائع لبدء الحرب. (الجمسي، 1998، ص: 32-33).

قامت إسرائيل بإغارة قوية على قرية السموع في الضفة الغربية يوم (13) نوفمبر 1966م؛ بحجة تدمير قواعد الفدائيين الفلسطينيين، عبّرت فيها الأردن عن خيبة أملها في كل من مصر وسوريا؛ لأنهما لا يتحملان مسؤولياتهما في الصراع ضد إسرائيل. والحقيقة أن إسرائيل قامت بهذه الإغارة وبمثل هذا العنف ردعاً للأردن ولاختبار ردّ فعل كل من سوريا ومصر بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة، ومدى قدرتها على العمل في ضوء قرارات مؤتمرات القمة العربية عام 1964م، وأخذ التخطيط الإسرائيلي للعدوان على العرب سمة جادة مع بداية عام 1967م، فقد كان النشاط الفدائي الفلسطيني مركزاً في ربيع ذلك العام ضد تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب لاستعمارها بالمزيد من المهاجرين الإسرائيليين الجدد. ووجّهت إسرائيل الاتّهامات لحكومة سوريا بأنّها تقوم بتشجيع الأعمال الفدائية داخل الأراضي المحتلة وتسهّل عبورهم للحدود، وفي يوم (07) إبريل حدث اشتباك بالنيران على الحدود السورية تدخّل فيه الطيران الإسرائيلي والسوري، وفقدت فيه سوريا ستّ طائرات، الأمر الذي وضع مصر في موقف حرج لارتباطها مع سوريا باتفاقية دفاع مشترك، والحقيقة أن الهدف من المعركة في ذلك اليوم كان معرفة ردّ فعل مصر بالذات ومدى استعدادها لتقديم المعونة لسوريا وحجمها وأسلوبها، وجرها للمعركة إن اتّخذت موقفاً إيجابياً. (المصدر السابق، ص: 34).

بتاريخ 15/مايو/1976م، نقلت وحدات مصرية إلى سيناء مروراً بشوارع القاهرة، وطلب من قوات الطوارئ الدولية التجمّع والانسحاب فوراً لتكون مصر مستعدة للعمل ضد أي عمل عدواني تقوم به

إسرائيل ضد أي دولة عربية، وتؤثر الموقف على خطوط الهدنة بين سوريا وإسرائيل وارتفعت أصوات تطالب بالزحف إلى دمشق، الأمر الذي حدا بالقوات المسلحة المصرية إلى إعلان الطوارئ وتحريك قطاعات من الجيش إلى سيناء، وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت في جرّ مصر إلى غايتها وهي الحرب، وفي غمرة التطورات محلياً ودولياً ازداد الضغط على الحكومة الإسرائيلية برئاسة أشكول من قبل القيادة العسكرية وجمهور المستوطنين، حيث تم تصوير الحرب على أنها حرب مصيرية على أكثر من جبهة، راحت القيادة العسكرية الإسرائيلية إلى الإلحاح على ضرورة المبادرة العسكرية والتهويل بخطر التأخر في اتخاذ قرار الحرب، وبعد أن قام أشكول بالإعلان على الهواء بتاريخ 1967/05/28م، عن قرار الحكومة الانتظار لمدة أسبوعين بهدف إعطاء الفرصة للمسارات الدبلوماسية الجارية لاستنفاد طاقتها، القشة التي قصمت ظهر البعير. فقد تكالبت عليه القوى السياسية والعسكرية والشعبية وفرضت عليه التخلي عن وزارة الدفاع لصالح موشيه دايان، وتشكيل حكومة ائتلاف تضم جميع الأحزاب ما عدا الشيوعيين، وبهذا حسم الأمر. (شوفاني، 2009، ص:236).

اندلعت هذه الحرب صبيحة الخامس من حزيران 1967م، بين إسرائيل وبين جيوش مصر وسورية والأردن وبدعم عسكري من العراق. تطرح إسرائيل سلسلة من الذرائع والعوامل التي أدت بها إلى شنّ هذه الحرب على الدول العربية المحيطة بها، كان من أهمها إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل بمثابة الحرب عليها، وذلك ردّاً على حشد القوات العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية بسبب إصرار سورية على تحويل مياه نهر بانياس الأمر الذي رفضته إسرائيل، إضافة إلى استمرار النزاع على الحدود الإسرائيلية السورية من قصف متبادل بين الطرفين، وازدياد قوة الفلسطينيين في الأردن والضغط السياسية الداخلية التي تعرّض لها الملك حسين من قبلهم. وكان ضرب حركات التحرر العربية وإسقاط أنظمة الحكم التقدمية في كل من مصر وسورية، والسيطرة على رقعة أرض جديدة من الأراضي العربية من أهم أهداف هذه الحرب بالنسبة لإسرائيل. (سالم، 2000م، منصور والنحاس 2009، ص106، ص181).

قامت الطائرات الإسرائيلية الساعة (08:45) صبيحة الخامس من حزيران بضرب القواعد الجوية المصرية بشكل مركز عطّل نسبة عالية من الطائرات والمدارج والرادارات خلال ثلاث الساعات الأولى الأمر الذي حسم نتائج المعركة إلى حد كبير، تلاه بعد ذلك الهجوم البري على ثلاثة

محاور، وقاتلت القوات المصرية المتحصنة في خطوط الدفاع بشراسه دون مساندة أو حماية جوية، كما تلقت من قيادتها أوامر متضاربة ومرتبكة، الأمر الذي سهّل على القوات الإسرائيلية اختراق خطوط التحصينات والتغلغل في العمق وراء الوحدات المصرية، فسدت عليها طرق الانسحاب أو تلقي الدعم، وبعد يوم ونصف من القتال تلقت القوات المصرية أمراً بالانسحاب العام، وتدفقت القوات المصرية على محاور الطرق الرئيسية الأربعة ووقعت فريسة سهلة للطيران الإسرائيلي الذي قصفها دون هواده، واحتلت رفح والعريش إضافة لقناة السويس وشرم الشيخ وشبه جزيرة سيناء. (شوفاني، 2009م، ص238)، في نفس اليوم قامت الطائرات والمدفعية الأردنية بقصف بعض المواقع والقرى الإسرائيلية في نتانيا، واستولت على مستعمرات "امى" و"جبل سكوين"، ورداً على ذلك قام الطيران الإسرائيلي بقصف مطار عمان وتدمير (27) طائرة أردنية وعراقية كانت جاثمة على أرض المطار، واحتلت القوات الإسرائيلية المواقع جنوب وشمال القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وطردت الجيش الأردني إلى الضفة الشرقية. (سالم، 2000م، ص107)، أما على الجبهة السورية فقد اقتحمت القوات السورية عدة مستعمرات إسرائيلية واستولت على مستعمرتي "صوله" و"كيفار"، ردت عليها القوات الإسرائيلية بهجوم مضاد باتجاه جسر بنات يعقوب على المواقع الحربية السورية، استعادت إسرائيل من خلاله المستعمرات التي تم احتلالها، وفي 1967/06/07م، واصل الجيش الإسرائيلي تقدمه باتجاه هضبة الجولان. واستمر القتال الشديد حتى ما بعد يوم السبت 1967/06/10م، وتكبّد الطرفان خسائر كبيرة جزاء طبيعة القتال الذي دار على هذه الجبهة، وتوقّف التقدّم الإسرائيلي عند مدينة القنيطرة بعد احتلالها وقد جاء ذلك عقب إنذار من موسكو إلى إسرائيل عبر واشنطن، بأنّ الاتحاد السوفياتي سيّخذ أي إجراء ضروري بما فيه العسكري، لإجبار إسرائيل على الالتزام بقرار مجلس الأمن. وفيما ردّ الرئيس الأمريكي جونسن بأنه يضغط على إسرائيل لوقف القتال، فقد استنفر الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط، وتوقّف القتال بعد بضع ساعات، وكانت هذه الحرب بمثابة نكسة عربية أدت إلى زيادة الرقعة الجغرافية لإسرائيل إلى ثلاثة أضعاف مساحتها الأولى، إلى أن انتهت بعد أن وقّعت الدول العربية المشاركة على اتفاق وقف إطلاق النار مع إسرائيل. (بيلي، 1992م، سالم، 2000م، ص230، ص109).

4.1.2 حرب الاستنزاف

وقعت هذه الحرب بين مصر وإسرائيل في الفترة ما بين شهر آذار 1969م، وشهر آب 1970م، وتوقّفت حين توصل الطرفان إلى عقد هدنة في السابع من آب 1970.

قلبت حرب حزيران/ يونيو الوضع وموازن القوى في المنطقة، وبالشكل الذي تمّت فيه أحدثت اختلالاً في المعايير، فبالنصر العسكري السريع والسهل الذي تحقّق لإسرائيل، اعتبرت نفسها القوة العظمى في المنطقة، وأن الهزيمة العسكرية التي أنزلتها بالجيوش العربية ستعمل على تطويع الأمة العربية سياسياً، وبالواقع حصل ما هو منافٍ لما أرادته القيادة الإسرائيلية، حيث وقف العرب ضد التسليم بالأمر الواقع، وتمزّدت على الرضوخ لإملاءاته، وبالتالي الخضوع لإرادة إسرائيل، رغم الهزيمة المرّة. فكان أن تنامت الثورة الفلسطينية واشتدّ عودها، وراحت كلّ من مصر وسوريا تعمل جاهدة لبناء قواتها العسكرية، وتعدّ لمعركة (إزالة آثار العدوان)، الأمر الذي قاد إلى حرب الاستنزاف ومن ثمّ إلى حرب تشرين الأوّل/ أكتوبر 1973، وقد أطاحت هاتان الحربان بقسط وافر من نتائج حرب 1967، وعدّلتا بالتالي الاختلال في ميزان القوى. (شوفاني، 2009م، ص241).

شهدت الفترة بين حربي حزيران/ يونيو 1967، وتشرين الأوّل/ أكتوبر 1973، ثلاث مراحل من الصراع، تشابك فيها العمل السياسي حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242)، مع العمل العسكري على خطوط وقف إطلاق النار وسباق التسلّح. وامتدّت المرحلة الأولى من نهاية حرب حزيران/ يونيو حتّى (8) آذار/ مارس 1969، يوم أعلن الرئيس عبد الناصر عن بدء حرب الاستنزاف. وكان الغالب فيها الصراع السياسي حول تنفيذ قرار مجلس الأمن. أما الثانية، فقد امتدّت حتى (7) آب/ أغسطس 1970 عندما تمّ الاتّفاق على وقف إطلاق النار، وفي الثالثة عاد الصراع السياسي ليبرز من جديد إلّا أنها انتهت بحرب تشرين الأوّل/ يونيو 1973، رفضت إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242)، إلّا بشروطها هي، حيث اعتقدت بأنها تستطيع فرضها على الدول العربية بالاستناد إلى الدعم الأمريكي، لكن الدول العربية وتحديداً سوريا ومصر سارعت إلى بناء جيوشها وتسليحها، وبهذه الذريعة راحت إسرائيل تعزّز قوتها العسكرية بدعم من الولايات المتحدة، ولكي تستطيع إسرائيل أن تخوض في عملية السلام، يجب أن تكون متفوّقة على

الدول العربية مجتمعة، وهكذا وضعت الأمور على سكة حرب تشرين الأولى. (منصور ونحاس، 2009م، ص190).

ولمّا بدا من خلال المناقشات حول ترتيبات ما بعد الحرب في مجلس الأمن وسواه أن الدول العربية لن ترضخ للمطالب الإسرائيلية-الأمريكية، عمد الجيش الإسرائيلي إلى تحسين خطوط وقف إطلاق النار استعداداً لفترة احتلال طويلة، فقام في 1967/07/01، بهجوم على رأس العش بهدف احتلال الموقع وتصفية الوجود العسكري المصري شرقي قناة السويس، ولكن القوات المصرية أحبطت الهجوم. كما حاول الطيران الإسرائيلي عرقلة انتشار الجيش المصري غربي القناة. ووقعت معركة جوية 1967/07/14، وتوقّف التحليق الإسرائيلي فوق المواقع المصرية. ولمّا أغرق الجيش المصري المدمّرة "إيلات" 1967/11/24، صعّد الجيش الإسرائيلي قصفه للمرافق المدنية غربي قناة السويس- مستودعات الوقود ومصافي البترول، فدمّرها، وبعد ذلك هدأ القتال نسبياً لمدة سبعة أشهر. وفيما انكبّت القوات المصرية على تعزيز مواقعها غربي القناة، انصرف الجيش الإسرائيلي إلى ما صار يعرف لاحقاً باسم خطّ "بار-ليف" من التحصينات على الجانب الشرقي من القناة. ثم عادت الجبهة واشتعلت في حزيران/ يونيو 1968، برّاً وجوّاً. بمبادرة مصرية، كما أعلنت إسرائيل 1968/08/27، عن عبور أول وحدة كوماندوز مصرية إلى شرقي القناة. فقامت وحدة مظلية إسرائيلية بغارة على نجع حمادي في 1968/11/01، كما أغارت وحدات أخرى على جسور النيل، ثم ركزت المدفعية الإسرائيلية نيرانها على مدينتي السويس والإسماعيلية، الأمر الذي اضطر سگانهما للإجلاء عنها. (شوفاني، 2009).

كانت مصر هي المبادرة لحرب الاستنزاف، إذ عمدت من خلالها إلى الحؤول دون تمكين الجيش الإسرائيلي من استكمال خطّ "بارليف"، وبالتالي قطع الطريق على خطة الجيش المصري بعبور القناة وتحرير سيناء، وعلى الصعيد السياسي فقد أرادت توكيد عزمها على منع تحول خطوط وقف إطلاق النار إلى حدود دائمة ومستقرة، وتكثفت عمليات العبور المصرية، كما استمرّت الاشتباكات المدفعية يومياً على طول جبهة قناة السويس، وفي المقابل؛ عمد الجيش الإسرائيلي إلى تحصين خط بارليف والردّ بالمدفعية والقيام بعمليات قصف انتقامية ضد المدنيين والمنشآت المصرية في العمق المصري، وبذلك دخلت حرب الاستنزاف مرحلة جديدة عنوانها السيطرة الجوية على أرض المعركة، ومن خلال هذه النقلة النوعية، حاولت إسرائيل انتزاع زمام المبادرة، وتحويل حرب

الاستنزاف ضد مصر التي بدأت إسرائيل بعد أن تسلمت طائرات فانтом حديثة أمريكية؛ الإغارة على العمق المصري، حيث أغارت على مدينة أبو زعبل والمنصورة ومدرسة بحر البقر، وإزاء تفاقم الوضع في مصر جراء الغارات الجوية الإسرائيلية على أهداف مدنية وعسكرية في وادي النيل، قام جمال عبد الناصر بالسفر إلى الاتحاد السوفييتي سراً وطلب منظومات دفاع جوي "سام3" لتتغلب على الطيران الإسرائيلي وطائرات ميج (21) اعتراضية ذات محرك متطور ودرارات—(15) بطواقمها السوفييتية، وكان له ما أراد، إذ توقفت الغارات الإسرائيلية في العمق المصري، ودخلت الحرب منحى آخر عنوانه التفوق الجوي المصري، إلا أن المجهود الحربي لم يتوقف وأدى إلى إشعال الجبهات السورية والأردنية واللبنانية ووقعت معارك برية قامت إسرائيل من خلالها بتكثيف غاراتها على هذه المناطق، بيد أن نتائج هذه الحرب دفعت بالغرور الإسرائيلي إلى البحث عن انتصارات وهمية لرفع معنويات الشارع الإسرائيلي من خلال تصفية الحسابات مع الثورة الفلسطينية، واختارت لذلك مخيم الكرامة، في الأغوار الجنوبية على بعد (5) كيلو مترات، شرقي نهر الأردن كهجوم استعراضي اعتقدت أنه سيقضم ظهر الثورة الفلسطينية. لكن ما حصل العكس، حيث عبرت قوة إسرائيلية كبيرة معززة بمدافع ودبابات وطيران عمودي وبدأت المعركة واستنسل الفدائيون الفلسطينيون والجيش الأردني في صد الهجوم الإسرائيلي، وعندما احتدم القتال تدخل الطيران الإسرائيلي لإنقاذ الموقف، وإخراج الوحدات الإسرائيلية من المأزق الذي وقعت فيه، وعلى الرغم من تضارب الأرقام حول الخسائر، إلا أن الواضح أن الجيش الإسرائيلي قد مُني بهزيمة نكراء أربكت صفوفه، وشكلت صدمة للقيادة الإسرائيلية، في المقابل أخذت تلك المعركة منعطفاً حاداً في تنامي قدرات الثورة الفلسطينية وتعاظم هيبتها، الأمر الذي دفع العديد من أبناء الشعب الفلسطيني والعربي للانضمام إليها. (المصدر السابق، ص244).

5.1.2 حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973

يمكن القول إن أسباب هذه الحرب تكمن في نتائج حرب حزيران/ يونيو 1976، وحرب الاستنزاف، إذ أرادت مصر وبعد استفادها كافة الوسائل السياسية والدبلوماسية لتحريك القضية، وقبولها كافة قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وتحديداً قرار (242)، كان لا بد من كسر الجمود السياسي وخلق أزمة دولية تُجبر القوى الكبرى على التدخل والضغط على إسرائيل

للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في يونيو 1967م، وكان هدف مصر عبور قناة السويس بالقوة واتخاذ مواقع حصينة على الضفة الشرقية للقناة قبل أن تبدأ المفاوضات الدبلوماسية، وكان هدف سوريا استعادة أجزاء من مرتفعات الجولان وتدمير القوات الإسرائيلية هناك. (شلايم، 2000، ص:297).

عملت مصر على تدعيم قواتها في شتى الجوانب (سياسياً- اقتصادياً- معنوياً- عسكرياً) وعندما تحقق ذلك كان من الطبيعي لمصر أن تدرس الخيار العسكري لتحريك السياسة الدولية باتجاه أزمته، وبناء على ذلك قام السادات بإصدار ورقة أكتوبر التي كلف فيها جميع أجهزة ومؤسسات الدولة أن تقوم بالإعداد للحرب في إطار أهداف وتكليف بمسؤوليات واضحة، وذلك بالتزامن مع التحرك الدبلوماسي في المحافل الدولية لإعطاء فرصة للقوات المصرية بأن تستكمل نواقصها من سلاح وتطور الأداء العسكري لديها، وكل ذلك كان بتنسيق مصري سوري. (سالم، 2000، ص110-111).

بتاريخ 6 أكتوبر 1973، انطلقت القوات المصرية والسورية الساعة الثانية ظهراً بحرب شاملة ضد إسرائيل على جبهتين: قناة السويس والجولان. بدأت الحرب بضربة جوية مركزة مع التمهيد النيرانى للمدفعية، وعلى الجبهة المصرية قامت أسراب الطائرات المصرية بعبور القناة لقصف أهداف عسكرية إسرائيلية في سيناء. وفي نفس الوقت فتح أكثر من 2000 مدفع ميدان وهاون ولواء صواريخ أرض- أرض على المواقع الإسرائيلية شرقي القناة، واستمر القصف الغزير 53 دقيقة، عبر خلالها حوالي 8000 جندي مصري من وحدات الصاعقة وقناصة الدبابات إلى الضفة الشرقية من القناة، ومن ثم قامت وحدات الهندسة العسكرية بفتح ممرات في الساتر الترابي الذي يحجب خط "بار- ليف" بواسطة مضخات المياه القوية التي وصل عددها إلى (60) ممرًا. وتم اقتحام حوالي (25) حصناً من حصون خط "بار- ليف" خلال اليوم الأول والثاني، وتبخرت أسطورة خط "بار- ليف" التي رافقت تشييده عبر سنين. (الجمسي، 1998، ص:311).

استمر تدفق الوحدات المصرية عبر القناة في (12) موجة متتالية من الفرق الخمس المتأهبة غربي القناة، وقامت وحدات الهندسة ببناء الجسور العائمة فوق القناة وعبور الدبابات والآليات، كما تم عمل إنزال لقوات الإبرار الجوي (الصاعقة) المسلحة بأسلحة مضادة للدروع، وذلك على محاور الطرق في مؤخرة خطوط الجيش الإسرائيلي الأمامية بهدف قطع الإمداد عنها، وحاولت

ثلاثة ألوية دروع إسرائيلية التصدي للهجوم المصري وإنقاذ الجنود الإسرائيليين المحاصرين في خط "بار - ليف" لكنها باءت بالفشل، كما فشل سلاح الجو الإسرائيلي في محاولته إيقاف العبور على جانبي القناة، حيث قامت شبكة الدفاع الجوي بالتصدي لسلاح الجو الإسرائيلي وأسقطت حوالي (13) طائرة في الساعات الثلاثة الأولى للعبور، فتوقف الطيران الإسرائيلي عن الإغارة على منطقة العبور وركز الجهد على الجبهة الشمالية. (شوفاني، 2009، ص 259).

وبعد إعلان التعبئة العامة في إسرائيل ظلت وحدات الاحتياط تتقاطر على الجبهة الجنوبية، وراحت تنظم ثلاث فرق ورّعت في الشمال والوسط والجنوب، وقرّرت القيادة الإسرائيلية شنّ هجوم مضاد يوم الإثنين في 8 أكتوبر ومحاولة عبور القناة باستخدام الجسور المصرية ذاتها، إلا أنّ هذا الهجوم أحبط بسبب غياب الغطاء الجوي وانشغاله في الجبهة الشمالية، في يوم 9 أكتوبر استكملت القوات المصرية احتلال مدينة القنيطرة شرقاً وصدّت هجمات تكتيكية قامت بها الفرقة الإسرائيلية الوسطى بقيادة "آرئيل شارون"، وبذلك تكون القوات المصرية قد تقدمت حوالي (20) كيلو متراً، داخل سيناء وانتقلت إلى وضع يغلب عليه الطابع الدفاعي وراحت تتخذ في الخطوط التي وصلت إليها شرقي القناة، وانتهاء مرحلة الاندفاع المصري الأولى. (المصدر السابق، ص:260).

قرّرت القيادة المصرية تخفيف الضغط عن الجبهة الشمالية في الجولان استجابة لطلب الأسد، وقامت بالهجوم على أربعة محاور: الأول باتجاه بالوزا في الشمال والثاني باتجاه التاسا في الوسط والثالث باتجاه ممر الجدي والرابع باتجاه ممر ميتلا في الجنوب. (بيلي، 1992، ص:324)، ونقلت الفرقتان المدرعتان (4\21) من غربي القناة إلى شرقها وأصبحت الضفة الغربية شبه خالية من القوات المصرية الفاعلة، وبدأ الهجوم يوم (14) أكتوبر ومنذ انطلاق القوات المشاركة فيه، كانت تعمل خارج مظلة شبكة الدفاعات الجوية فتعرضت لقصف جوي إسرائيلي عنيف وكانت هذه المعركة منعطفاً حاداً على الجبهة الجنوبية، إذ تحوّلت المبادرة إلى الجيش الإسرائيلي، الذي انتهاز الفرصة للبدء في عملية العبور المضاد بعد أن بدأ يتلقى أسلحة ومعدات جديدة من الجسر الجوي الأمريكي حيث كانت تصل مباشرة إلى أرض المعركة، وبذلك أيضاً تمكّن الجيش الإسرائيلي من عبور القناة في "الدفرسوار" وراح يوسّع ثغرة الاختراق، ولم تستطع القوات المصرية التصدي بنجاح لهذه العملية التي انتهت بعد يومين من قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار

الساعة 19:00 في (22) أكتوبر، بتطويق الجيش المصري الثالث وذلك بعد احتلال ميناء ي عتاقة والأدبية على الجانب الغربي من خليج السويس. (شوفاني، 2009، ص260).

كما على الجبهة المصرية، هكذا أيضا على السورية، عبرت أسراب من الطائرات السورية خط وقف إطلاق النار وقامت بالإغارة على مراكز القيادة والاتصال الإسرائيلية الأمامية بهدف تعطيلها، وفي نفس الوقت فتحت المدفعية السورية نيرانها على المواقع الإسرائيلية المواجهة على طول جبهة الجولان، وتحت غطاء نيران كثيف تقدمت الدروع وناقلات الجند السورية باتجاه خط "الون" وكان ذلك بمثابة مفاجأة تكتيكية حرمت الجيش الإسرائيلي من استغلال تفوقه الجوي، ومن وقف الاندفاع السوري. قامت قوات الصاعقة السورية بعملية إنزال على مرصد جبل الشيخ واحتلته بعد قتال ضارٍ وهو الأهم على الجبهة الشمالية لاعتباره محطة الإنذار المبكر وعين إسرائيل الإلكترونية، وفي اندفاعها الأول تقدمت القوات السورية على ثلاثة محاور: شمالي ووسطي وجنوبي، وحققت تلك القوات نجاحات متفاوتة واقتربت في القطاعين الأوسط والجنوبي إلى مسافة بضعة كيلومترات من بحيرة طبريا ونهر الأردن. اتخذت القيادة الإسرائيلية قراراً يقضي بتركيز الجهد العسكري على الجبهة الشمالية أولاً، درءاً لخطر تغلغل القوات السورية في المناطق المأهولة غربي نهر الأردن، فركز سلاح الجو الإسرائيلي غاراته في الشمال، كما قامت زوارق البحرية الإسرائيلية بهجوم على ميناء اللاذقية إلا أن السفن الحربية والدفاعات البحرية السورية قامت بالتصدي لها، وبعد يومين من القتال الضاري وصلت القوات السورية في المحور الأول إلى مشارف جسر بنات يعقوب وأطلقت على سهل البطيحة شمالي بحيرة طبريا، وقرية العال إلى الجنوب الشرقي من البحيرة. (منصور والنحاس، 2009م).

بدأ الهجوم المعاكس الإسرائيلي في (10) أكتوبر استطاعت خلاله القوات الإسرائيلية استعادة الأراضي التي احتلتها القوات السورية في اليومين الأولين من الحرب ما عدا موقع جبل الشيخ الذي صمد حتى (21) أكتوبر؛ بسبب تركيز الجهد الإسرائيلي على درء خطر القوات السورية إلى المناطق المحتلة عام 1948م، ولما استبعد هذا الخطر انتقل الجهد إلى الجبهة الجنوبية، وتحولت القوات الإسرائيلية على الجبهة الشمالية إلى الوضع الدفاعي بصورة عامة، أصدر مجلس الأمن قراره الأول بـ(22) أكتوبر لكن القتال استمر حتى صدور القرار الثاني في (24) أكتوبر فقبلته سوريا وإسرائيل وتوقف القتال. (بيلي، 1992، ص:325).

تشكّلت لجنة تحقيق رأسها رئيس المحكمة العليا الدكتور سيمون أجرنات من أجل تحديد مدى مسؤولية السلطات العسكرية والمدنية عن الفشل في توقع الهجوم والإخفاق في التعامل مع الحرب في نتائجها الأولى، وخلصت النتائج إلى براءة القادة السياسيين وألقت المسؤولية على فشل مخابرات الجيش التي كان يتوقّر لديها المعلومات الكافية عن القدرة والخطط العسكرية للجيشين المصري والسوري، إلّا أنّ الفشل في توقع الهجوم كان بسبب القراءة الخاطئة للمعلومات. (شليم، 2000، ص: 296).

انتهت حرب أكتوبر بتسوية سياسية، وهناك ثلاثة أسباب تُساعد على تفسير كيف وضعت هذه الحرب أسس إبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل بعد مرور خمس سنوات:

1- الأداء المثير للجيش العربية في المرحلة الأولى من الحرب، وأوضحت أن إسرائيل يمكن أن تُقهر.

2- الوسيلة الثانية وهي أداء إسرائيل في هذه الحرب، حيث إنه وبعد أن عانت من هزائم ثقيلة في المرحلة الأولى، استطاعت إسرائيل أن تقوم بهجوم مضاد استعادت من خلاله توازنها وكانت النتيجة شيئاً قريباً من التعادل.

3- التدخل الأمريكي فور انتهاء الحرب، حيث تحرك كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي من أجل بناء بُد جديد للسياسة الخارجية الأمريكية، وكان هدفه من ذلك استخدام الموقف المرن الذي خلقته الحرب من أجل دفع الاطراف خطوة خطوة نحو تسوية سياسية.

2.2 المبحث الثاني: فضّ الاشتباك والسلام البارد 1973م-2016م

تمكّنت مصر في حرب أكتوبر 1973م، من تحقيق انتصار محدود على إسرائيل بتحريز جزء من صحراء سيناء. إلّا أنّ إسرائيل تمكّنت أيضاً من اختراق الحدود المصرية غربي قناة السويس في منطقة الدفرسوار، على نطاق محدود تم استغلاله معنوياً من قبل إسرائيل للتقليل من أهمية الانتصار العربي. وامتثلت مصر وإسرائيل بعدها لقرار مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار في 11 تشرين ثاني 1973. ومن ثم صدر قرار (338) الذي دعا فيه الأطراف المتحاربة إلى

تنفيذ فوري لقراره السابق (242)، كما أصدر مجلس الأمن عدة قرارات دعا فيها إلى وضع مراقبين عسكريين دوليين على كلا الجبهتين. (الرفاعي، 1984م، ص 30-31).

وفي (15) كانون أول- ديسمبر 1973م، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يفضي بعقد مؤتمر شامل للسلام في الشرق الأوسط في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، وانعقد المؤتمر في (21) كانون أول- ديسمبر 1973م. وشاركت فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وأطراف النزاع المباشرين (مصر- وإسرائيل- والأردن). ورفضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك، ولعل النتيجة الوحيدة التي تمخضت عن هذا المؤتمر في المحصلة هي أن مصر وإسرائيل توصلتا إلى اتفاقية لفصل القوات بتاريخ (18) كانون الأول- يناير/1974م في خمسة قطاعات، حيث نصت الاتفاقية على إعادة انتشار القوات وانسحاب للقوات من قبل مصر وإسرائيل. وأن تكون هناك بين الموقعين منطقة مجردة من السلاح بين الطرفين، بإشراف الأمم المتحدة تتمركز فيها وحدات من الدول غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وتمتد هذه المنطقة العازلة غرباً حتى قناة السويس وشرقاً حتى سفوح الجبال حيث يقع ممراً الجدي ومتيلاً، وسيتمدد السلاح فيهما، كما فعلت سوريا بتاريخ 31/مايو/1974م، حيث وقعت هي أيضاً اتفاقية لفصل القوات بينها وبين إسرائيل. ومن ثم شهدت السنوات التالية تكثيفاً من المفاوضات لتحقيق السلم خاصة بين مصر وإسرائيل. قاده بالدرجة الأولى الولايات المتحدة وعرفت بسياسة الخطوة- خطوة آنذاك، وهي السياسة الشهيرة التي انتهجها وزير الخارجية الأمريكي كسينجر. هذه السياسة هيأت جواً للحوار بين الطرفين من خلال الجهود الأمريكية التي كسبت ثقة مصر وإسرائيل على حد سواء، وأدت هذه الجهود إلى عقد اتفاقية أخرى بين مصر وإسرائيل للفصل بين القوات في (1) أيلول/ سبتمبر 1975، وانسحاب إسرائيل من بعض المناطق التي احتلتها، وبموجب هذه الاتفاقية وضعت مراكز أمريكية للاستطلاع والإنذار المبكر بين القوات المتحاربة لتأمين امتثال كلا الجانبين لبنود الاتفاقية المبرمة. (الرفاعي، 1984م، بيلي 1992، ص 348).

1،2،2 مباحثات الكيلو 101

وافقت مصر على إجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل حول الشؤون العسكرية وتطبيق قرارات مجلس الأمن، على أن تبدأ في (28) أكتوبر في منطقة الكيلو 101 على طريق القاهرة-

السويس، بإشراف الأمم المتحدة بشرط الالتزام التام بوقف إطلاق النار، ووافقت إسرائيل على ذلك أيضا. (بيلي، 1992، ص:341).

عقد الاجتماع الأول بتاريخ (29) أكتوبر الساعة 01:30 صباحا، ممثّل الوفد المصري اللواء/ محمد عبد الغني الجمسي، وممثّل الوفد الإسرائيلي الجنرال/ أهارون ياريف، وممثّل قوات الطوارئ الدولية الجنرال/ سلاسفيو، عقدت ثلاثة اجتماعات تحت رعاية الأمم المتحدة خلال الأيام الأخيرة من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وتم التوصل إلى اتفاق حول القوافل المتجهة إلى الجيش الثالث، وتم التباحث حول مراقبة وقف إطلاق النار وفصل القوات ونشر قوات الأمم المتحدة الجديدة. (المصدر السابق، ص:341).

كان الجانب المصري يعطي الأولوية للحديث عن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط (22) أكتوبر لضمان الإمداد لمدينة السويس والقوات على الضفة الشرقية للقناة من الجيش الثالث. وكان الجانب الإسرائيلي يعطي الأسبقية لتبادل الأسرى والإبقاء على موقف قواتهم على طريق القاهرة- السويس الصحراوي، ومن ثم تكررت الاجتماعات بين الجانبين المصري والإسرائيلي في مكان الاجتماع الأول، نوقش فيها عناصر تثبيت وقف إطلاق النار والحديث عن خطوط (22) أكتوبر والإمداد المطلوب لمدينة السويس والجيش الثالث، وعمل قوات الطوارئ الدولية. (الجمسي 1998، ص:463).

ويقسم الجمسي في مذكراته (مذكرات الجمسي- حرب أكتوبر 1973) مباحثات الكيلو 101 إلى ثلاث مراحل:

ففي المرحلة الأولى تمت المباحثات كلها في منطقة الكيلو 101، لتثبيت إطلاق النار، وتبادل الأسرى وإمداد مدينة السويس باحتياجاتها، وإمداد قوات الجيش الثالث الموجود شرق القناة بالإمدادات غير العسكرية. لم تحقق المباحثات نتائج إيجابية عن "فك الاشتباك" والفصل بين القوات، للخلاف الجوهرى بين وجهتي النظر المصرية والإسرائيلية. واستغرقت هذه المرحلة سبعة اجتماعات. وهنا جاء كيسنجر في يوم (6) نوفمبر 1973م، ليجري مفاوضات مع الرئيس السادات، كان نتيجتها وضع "اتفاقية النقاط الست" باقتراح من الولايات المتحدة، التي وافقت عليها مصر وإسرائيل.

وفي المرحلة الثانية كانت هناك مباحثات تتم في مصر، وأخرى في جنيف في إطار مؤتمر السلام المعقود هناك، وبالرغم من تحقيق التقدم في بعض الموضوعات المثارة، إلا أن الطرفين وصلا إلى طريق مسدود بخصوص "فك الاشتباك"، وبرغم مضيّ عشرة اجتماعات في الكيلو 101، وفي إطار مؤتمر السلام قامت لجنة عسكرية ببحث موضوع "فك الاشتباك" إلا أنها لم تتجح، وبناء على ذلك أعلن كيسنجر بأن موضوع "فك الاشتباك" سيكون في جدول أعمال مؤتمر جنيف. وهذا ما تمّ فعلاً.

وفي المرحلة الثالثة وصل كيسنجر إلى أسوان وأعلن بعدها بأنه تم التوصل إلى فك الاشتباك والفصل بين القوات بنجاح، باقتراح أمريكي وافقت عليه كل من مصر وإسرائيل، وتم توقيع الاتفاقية بين الجمسي رئيس الأركان المصري، وأليعازار رئيس الأركان الإسرائيلي في منطقة الكيلو 101، في يوم (18) كانون الأول/يناير 1974.

2,2,2 اتفاقية النقاط الست

وصل كيسنجر للمرة الأولى إلى القاهرة يوم (6) نوفمبر 1973، حيث أجرى المفاوضات مع الرئيس السادات يوم (7) نوفمبر، وتم الاتفاق على مشروع "اتفاقية النقاط الست" وهي الاتفاقية التي وافقت إسرائيل عليها أيضاً، وتم التوصل للاتفاق يوم (9) نوفمبر، وخلال زيارة كيسنجر إلى القاهرة أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، بعد أن كانت مقطوعة منذ عام 1967م.

ونصّت الاتفاقية على الآتي (الجمسي، 1998، ص472-473):

- 1- يتعيّن على مصر وإسرائيل أن تلتزما بدقة بوقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- 2- تبدأ المحادثات فوراً بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط (22) أكتوبر ضمن خطة لاتفاق "فك الاشتباك" وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة.
- 3- يتعيّن أن تحصل مدينة السويس على إمدادات يومية من الطعام والماء والأدوية ونقل الجرحى منها.

- 4- لا تفرض أي عوائق تمنع نقل إمدادات غير عسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة.
- 5- تحل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة محل المراكز الإسرائيلية على طريق القاهرة-السويس، وفي نهاية الطريق من جانب السويس، يمكن للضباط الإسرائيليين أن يشتركوا مع مسؤولي الأمم المتحدة في التحري عن طبيعة الإمدادات غير العسكرية.
- 6- عندما تتم إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة-السويس، يبدأ تبادل أسرى الحرب بمن فيهم الجرحى.

3،2،2 مفاوضات أسوان: اتفاقية فك الاشتباك الأولى (18 كانون الأول/يناير 1974

وصل كيسنجر إلى أسوان يوم (11) يناير 1974؛ لإجراء المفاوضات مع الرئيس السادات لوضع اتفاقية عن "فك الاشتباك" والفصل بين القوات، وهو الموضوع الذي لم تتمكن المباحثات في الكيلو 101 أو في جنيف من حسمه والوصول فيه إلى نتيجة محدّدة.

وضع الجانب الإسرائيلي العراقي أمام تنفيذ البند الثاني من "اتفاقية النقاط الست" وهو خاص بمسألة عودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط (22) أكتوبر، وبعد تضيق الخناق على الوفد الإسرائيلي بعد أن تم عقد العديد من الاجتماعات، اضطرّ الجنرال ياريف أن يُقرّر أنه غير مفوّض من حكومته لمناقشة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط (22) أكتوبر، وكذلك فعل زميله الجنرال/ مردخاي جور رئيس الوفد الإسرائيلي في مباحثات جنيف. (المصدر السابق، ص:480).

بدأت المفاوضات العملية في أسوان بين الوفدين المصري والأمريكي في فندق كتاركت الجديد، جلس الوفدان لإجراء محادثات جادة وسرية لمدة ساعتين، صُنع فيها الوفد المصري من اتفاق تمّ بين السادات وكيسنجر يهدف إلى تخفيض حجم القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة لتصبح 7000 رجل، و30 دبابة، وعددًا محدوداً من القطع المدفعية، بعد أن كان عددهم عشرة أضعاف ما تم الاتفاق عليه، لدرجة أن الجسمي رئيس الأركان العامة استشاط غضباً وقام بمغادرة الاجتماع.

يقول الجسمي في مذكراته (ص:482): "... استدعاني السيد الرئيس إلى مكتبه في استراحة أسوان... وبادرني بالقول بأنه علم بغضبي أثناء جلسة مباحثات أمس وعدم موافقتي على تخفيض حجم القوات بالقدر الذي اتفق به مع كيسنجر، وكان يرى أن حجم القوات في شرق القناة لا يجب أن يكون عائقاً أمام اتفاق فك الاشتباك وبالتالي يكون عائقاً أمام الاستراتيجية السياسية التي يضعها كيسنجر لتحقيق السلام في المنطقة على المدى البعيد، كما كان يرى الرئيس أن عمل قوات الطوارئ الدولية في المنطقة العازلة بين القوات المصرية والإسرائيلية يكفل عدم استئناف القتال"

يوم (18) كانون الأول/يناير أذيع أن اتفاق فك الاشتباك قد تم بنجاح، وتم استئناف المباحثات العسكرية في الكيلو 101 لمناقشة طريقة تنفيذ الاتفاقية ومراحل التنفيذ والجداول الزمنية لها.

وأصبحت أوضاع القوات المصرية والإسرائيلية في سيناء بعد هذه الاتفاقية كالاتي:

1- القوات المصرية تعمل في شريحة من الأرض من الضفة الشرقية للقناة حتى الخطوط الأمامية التي وصلت إليها في حرب أكتوبر، وأصبحت هذه المنطقة محدودة القوات والتسليح. وأشار للخط الأمامي منها (أ- أ).

2- القوات الإسرائيلية انسحبت من الضفة الغربية للقناة، وتعمل في شريحة من الأرض في سيناء غرب ممرات متلا والجدي على خط أشير له بالخط (ج- ج)، كما أشير للخط الأمامي منها بالخط (ب- ب).

3- تعمل قوات الطوارئ الدولية في منطقة عازلة "منطقة فصل" بين الخط الأمامي للقوات الإسرائيلية والخط الأمامي للقوات المصرية.

4- يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل على الخط الأمامي لكل منهما، دون تدخل من الجانب الآخر.

5- عدم إقامة صواريخ دفاع جوي في منطقة 30 كيلومتراً من الخط الأمامي المصري، وإلى الشرق من الخط الأمامي الإسرائيلي.

6- أن تقوم الولايات المتحدة بطلعات استطلاع جوي منتظمة للإشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاقية، وعلى أن تبلغ نتائج الاستطلاع للطرفين.

وهكذا انتظمت الأوضاع العسكرية في جبهة القناة، بوضع اتفاق "فك الاشتباك" موضع التنفيذ برغم تنازلات مصرية كان بالإمكان تفاديها. كان هذا الاتفاق العسكري اتفاقاً سياسياً هاماً لا يمكن تجاهله، فقط أصبح هذا الاتفاق نقطة تحول في علاقات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بمصر. لقد أكدت أمريكا دورها البارز وقدرتها على العمل لإيجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط. وانحسرت العلاقات المصرية السوفييتية بعد أن كانت مميزة لسنوات طويلة سابقة. (الجمسي، 1998، ص: 484).

2،4،2 اتفاقية فصل القوات بين مصر وإسرائيل (1) أيلول/ سبتمبر 1975م "اتفاقية سيناء"

في (8) آب/ أغسطس استقال الرئيس الأمريكي نيكسون وحل مكانه جيرالد فورد، كان واضحاً لفورد ووزير خارجيته كيسنجر أنه يجب تحقيق اتفاقية ثانية لفصل القوات في سيناء تُخلي بموجبها إسرائيل ممريّ الجدي ومتيلا وحقول النفط في أبو رديس وتصبح بأيدي المصريين. في كانون الأول/ ديسمبر زار رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين واشنطن واقترحَ كردّ على إعلان مصر إنهاء حالة الحرب_ أن تنسحب إسرائيل من سيناء دون أن تخلي الممرات أو حقول النفط في أبو رديس، لم يعجب هذا الاقتراح فورد ولا كيسنجر ووافقا على تمريره للسادات الذي بدوره رفضه بشدة، وفي كانون الثاني/ يناير، زار ألون واشنطن ومعه نسخة معدلة للاقتراح الإسرائيلي يقترح فيه أن تنسحب إسرائيل مسافة (20-30) ميلاً من سيناء دون أن تخلي ممريّ الجدي ومتيلا وحقول النفط واقتراحات أخرى، إلا أن كيسنجر اعتبر أن النص الإسرائيلي الجديد لا يحمل أي جديد، عرض رابين على كيسنجر نسخه جديدة أخرى من الخطة التي كان قد عرضها سابقاً ألون في واشنطن. كانت القضيتان الحاسمتان تحديد الخط الجديد لفصل القوات والحدّ الذي تلتزم فيه مصر بإنهاء حالة الحرب. قال ألون: "إن عمق التراجع يعتمد على حجم التعويض"، وهذا يعني أن إسرائيل لن تبحث في الخط الجديد حتى تقبل مصر بأفكار إسرائيل حول إنهاء حالة الحرب. رفض السادات هذه القواعد وعندما أدرك كيسنجر أن استمراره في مهمة التوسط لن يؤدي إلى هدف مفيد، أرسل فورد رسالة إلى رابين يعبر فيها عن خيبة أمله العميقة موقف إسرائيل وأعطى تعليماته في إعادة النظر في سياسيات الولايات المتحدة تجاه المنطقة ومن ضمنها علاقته مع إسرائيل، وهذا يعني وقف تسليم بعض الإمدادات العسكرية، الشيء الذي لن يضر بأمن

إسرائيل بشكل مباشر لكنه يشكل تحدياً للافتراض بأن إسرائيل يمكنها أن تعتمد على دعم أمريكي غير مشروط مهما كانت السياسة التي تتبعها، قامت إسرائيل بخطوة سليمة حين قررت سحب قواتها بضعة أميال في سيناء. قام رابين بزيارة واشنطن وكانت القضية الوحيدة التي تحقق فيها تقدم هي مستقبل العناصر التي ستشغل أجهزة الإنذار المبكر في سيناء. (بيلي، 1992، ص:353).

قام كيسنجر بجولة مكوكية أخرى إلى المنطقة بعد أن استنتج أن إعادة النظر في السياسية الأمريكية قد أصبح مفهوماً ليس من قبل الرأي العام الإسرائيلي فقط بل من قبل القيادة الإسرائيلية أيضاً، كان استقباله من قبل الجمهور عدائياً لكنه تمكن من ترطيب الأجواء بأن وافق على عدد من المطالب الإسرائيلية حول اتفاقيات على مسائل ثانوية، مثل ضمان إمدادات النفط والتشاور عندما تحصل خروقات مصرية وتهديدات لأمن إسرائيل من قبل قوى عالمية، وتعهدات بالعلاقات المستقبلية مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقّع الطرفان الاتفاقية الأساسية بالأحرف الأولى في (1) أيلول/ سبتمبر 1975م، أجريت مفاوضات حول بروتوكول تنفيذي من قبل فريق العمل العسكري التابع لمؤتمر جنيف برئاسة سيلاسفيو، ووقّعت عليه مصر في (22) أيلول/ سبتمبر وإسرائيل في (10) تشرين الأول/ أكتوبر. (الرفاعي، 1984، ص55).

نصت الاتفاقية وملحقاتها على أن النزاع بين مصر وإسرائيل يجب ألا يُحلّ بالقوة العسكرية، ووافقت الدولتان على وقف إطلاق النار والامتناع عن أي عمل عسكري أو شبه عسكري ضد بعضهما البعض، والسماح للشحنات الإسرائيلية غير العسكرية بالمرور من قناة السويس.

ودعت الاتفاقية إلى انسحاب إسرائيل إلى السفوح الشرقية للممرات، وإلى عودة حقول النفط إلى مصر. وسوف تكون هناك منطقة عازلة بين خطي الجبهة تشرف عليها الأمم المتحدة، وعلى كل جانب تنشأ قطاعات يجري فيها تحديد الأسلحة، وأن تؤمن كل من مصر وإسرائيل محطات للإنذار الاستراتيجي المبكر في سيناء، وستؤمن الولايات المتحدة ثلاث محطات مراقبة في الممرات يعمل فيها مدنيون، وذلك للإنذار التكتيكي المبكر. (أبو غزالة، دت، ص256).

نص الاتفاقية

نصت المادة الأولى من الاتفاقية بين حكومة مصر وإسرائيل على أن النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويته عن طريق القوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية، وقد شكل الاتفاق المعقود في (18) يناير 1974م، في إطار مؤتمر جنيف خطوة أولى نحو سلام عادل وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم (338) الصادر في (22) أكتوبر 1973م. (بيلي 1992، ص:420).

ويرى الباحث أنه ومع توقيع هذه الاتفاقيات وتحديداً اتفاقية سيناء، فإنه فتح الطريق أمام توقيع اتفاقية سلام دائمة وشاملة بين مصر وإسرائيل.

ونصت المادة الثانية من الاتفاق بأن يتعهد كل طرف بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر أما المادة الثالثة فتتص على أن يراعي الطرفان بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو، ويمتنعان عن أي أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر وأن يقرّ الطرفان بملاحق وبروتوكولات هذا الاتفاق. أما المادة الرابعة فتتضمن بأن على الطرفين تحريك قواتهما المسلحة وفقاً للمبادئ الآتية:

- 1- تتسحب جميع القوات الإسرائيلية إلى شرق الخط المشار إليه (J) و (M) على الخريطة.
- 2- تتقدم جميع القوات المصرية إلى غرب الخط المشار إليه بخط (E) على الخريطة.
- 3- ستكون المنطقة الواقعة بين الخطّين المشار إليهما في الخريطة (E) و (F)، وكذلك المنطقة الواقعة بين الخطّين المشار إليهما في الخريطة المرفقة بالخطّين (J) و (K)، محدّدتي السلاح والقوات.
- 4- سيتم الاتفاق على التحديدات الخاصة بالسلاح والقوات في المنطقتين المشار إليهما في الفقرة (3).
- 5- ستكون المنطقة الواقعة بين الخطّين المشار إليهما في الخريطة بخطّي (E) و (J) عبارة عن منطقة عازلة وستستمرّ قوات الطوارئ على القيام بوظائفها حسب المتّفق عليه.
- 6- في المنطقة الواقعة بين الخطّ (E) وغرب الخطّ (M) لن تكون هناك قوات عسكرية.
- 7- التفاصيل المتعلقة بالقوات والأسلحة والخطوط الجدية والاستطلاع الجوي ومنشآت الإنذار المبكر كلها سيتم تحديدها في الملاحق والبروتوكولات التي هي جزء لا يتجزأ من الاتفاق.

وفي المادة الخامسة تعتبر قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة أساسية وتستمر في عملها ويجدد لها سنوياً. أما المادة السادسة فتتص على أن ينشئ الطرفان لجنة مشتركة أثناء سريان هذا الاتفاق تعمل برئاسة المنسق العام لعمليات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وذلك للنظر في أية مشكلة تنجم عن هذا الاتفاق ولمعاونة قوات الطوارئ وستعمل ضمن الاجراءات الواردة في البروتوكول. وتسمح المادة السابعة بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها في قناة السويس.

أما المادة الثامنة والأخيرة فتتص على أن يعتبر الطرفان هذا الاتفاق خطوة مهمة نحو سلام دائم وعادل. وهو ليس اتفاق سلام نهائي، ويتم الاستمرار في التفاوض حتى الوصول إلى سلام نهائي في إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (338). (بيلي، 1992، ص: 421-422).

2,2,5 "كامب ديفيد" وإطار التسوية

شكّلت كامب ديفيد صيغة تطبيقية للتسوية بين مصر وإسرائيل وللتسويات اللاحقة الأخرى؛ لأنها رسمت إطاراً عاماً في القانون والسياسة، وأحدثت تبدلات وتحولات عميقة في منطقة الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي السياسات الإقليمية والدولية. ويصعب على أي باحث متابع لمسار التسوية، تجاهل ما أسست له اتفاقية كامب ديفيد؛ نظراً لما خلّفته من مفاعيل ولما خلّفته من مفاهيم ومصطلحات جديدة في العلاقات العربية-الإسرائيلية. وأصبحت هذه السياسة إطاراً عاماً للتسوية بين العرب وإسرائيل. (حسين، 1998، ص: 35).

لقد بُني إطار السلام المبرم في كامب ديفيد على مقدمتين رئيسيتين، أولها: أن مصر في مفاوضاتها للسلام تُمثّل ضمناً الدول العربية على ضوء حجمها ودورها البارز في الصراع ومركزها القيادي بين هذه الدول. وكان من هذا المنطلق أن تحدّث الرئيس المصري أمام الكنيست الإسرائيلي حيث صرّح أنّه لم يحضر إلى إسرائيل لغايات تحقيق اتفاقية ثنائية بين مصر وإسرائيل، إذا لم يكن ذلك هو الغاية من سياسة مصر، بل وأيضاً تحقيق سلام شامل بين إسرائيل ودول المنطقة، وعليه فقد أكد الموقعون على إطار كامب ديفيد أنهم يبتغون حلاً شاملاً ودائماً للصراع في الشرق الأوسط من خلال التوصل إلى معاهدات سلام تستند إلى قراري مجلس الأمن (242) و(338)

بمجموعهما، وثاني المقدمات أنه يقدم أساساً محددة ليجري اتّباعها من قبل كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا المحتمل توقيعها على معاهدات للسلام مع إسرائيل. (الرفاعي، 1984، ص:36).

أعلن السادات يوم (9) تشرين الثاني 1977م، أمام مجلس الشعب المصري بأنه مستعدّ للذهاب إلى أقصى الأرض، حتى إلى الكنيست نفسه للتحدّث مع الإسرائيليين، وردّ بيجين بأنه يوجّه دعوة رسمية للسادات لزيارة القدس، ومساء (19) تشرين الثاني 1977م، هبطت طائرة الرئيس المصري أنور السادات في مطار اللد، ليجد أمامه صفّاً طويلاً من قادة إسرائيل، والعالم يقف مدهوشاً ممّا يحصل وسط استهجان وغموض يلفّ العالم العربي. (شلايم، 2000، ص:336).

ثم توالى الاتّصالات واللقاءات بين المصريين والإسرائيليين، بعضها مُعلن والآخر بقي طيّ الكتمان، وبينما ينعقد مؤتمر القاهرة في 14/1/1977م، تحت شعار التحضير لمؤتمر جنيف، بحضور مصر وإسرائيل والولايات المتحدة وممثل عن الأمم المتحدة، وبامتناع كل من سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير عن الحضور، كان يجري التحضير الفعلي لتسوية ثنائية، وليس لعقد مؤتمر دولي.

ومن قمة الاسماعيلية بين السادات وبيغن في 25/12/1977م، إلى لقاء فينّا في 9/7/1978م، بين عدد من المسؤولين المصريين وشمعون بيرز، إلى مؤتمر لندن في 18/7/1978م، بمشاركة وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل دون التقدّم نحو مؤتمر دولي؛ بل تسوية ثنائية تبدأ بين مصر وإسرائيل، على أن تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم تتبّعها دائرة ثنائية تضمّ الأردن والفلسطينيين المعتدلين، وثالثة تشمل سوريا وبمشاركة الاتحاد السوفياتي السابق. (حسين، 1998، ص40).

تحركت الولايات المتحدة على قاعدة هذا التصور، فأجرى السفير الأمريكي ألفرد أثرتون سلسلة لقاءات في مصر وإسرائيل، وتبعه وزير الخارجية سايروس فانس في جولة شملت مصر وإسرائيل والسعودية والأردن، كل هذه العوامل مجتمعة مهّدت لصدور إعلان الدعوة لمؤتمر كامب ديفيد على لسان البيت الأبيض التي تمّت في 8/8/1978م، وعلى أساس هذه الدعوة اجتمع الرئيس الأمريكي كارتر بالرئيسين السادات وبيجين لوضع إطار لعملية السلام في الشرق الأوسط. (المصدر السابق، ص:41).

لقد استمرّ مؤتمر كامب ديفيد ثلاثة عشر يوماً من الخامس من سبتمبر 1978م، حتى السابع عشر منه. وبرهن على كونه المرحلة الحاسمة والأكثر صعوبة في مفاوضات السلام المصرية-الإسرائيلية. كانت المناقشات في الأيام الخمس الأولى من كامب ديفيد تدور في دوائر مفرغة وتنتهي بإخفاق تام، طرح الأمريكيون وثيقة أولية كأساس للاتفاق النهائي لكنها عُدلت ثلاثاً وعشرين مرة من أجل التوصل إلى مسودة للاتفاق، وتقدّم الإسرائيليون باتفاق مضادّ لكنه رُفض، ومارس كارتر ضغوطاً شديدة على بيجين من أجل التخفيف من موقفه في كل مرحلة من مراحل المفاوضات، وكذلك فعل مع السادات. كانت المستوطنات الإسرائيلية في سيناء العقبة الأساسية في المفاوضات، أراد بيجين الإبقاء على المستوطنات لكن المصريين كانوا مصرّين وبصلابة على استعادة كل قدم مربّع من أرضهم، وحصل ما أرادوا حينما أبلغ شارون بيغن بأنه لا توجد هناك أي دواعٍ أمنية للإبقاء على المستوطنات في سيناء، أما بخصوص القدس فقد أراد السادات ضم القدس الشرقية إلى الضفة الغربية وأصرّ بيجين على أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، ولما وصلت الأزمة ذروتها وحزم الوفد المصري حقائبه للمغادرة قام الرئيس كارتر بتسليم رسالة للسادات يؤكّد فيها استمرار الولايات المتحدة في معارضة ضمّ القدس الشرقية إلى إسرائيل. (شلايم، 2000، ص: 349-351).

وفي اليوم السابع عشر من أيلول/سبتمبر 1978م، تم التوقيع على اتفائتيّ كامب ديفيد في البيت الأبيض. وحملت الاتفائيتان عنوانيّ: "إطار السلام في الشرق الأوسط" "إطار لإبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل" وقد نصّت الاتفائية الأولى في مقدمتها على "أن الأساس المنطق عليه للتسوية السلمية للصراع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم (242) وكافة أجزائه". وعالج الإطار مسألة الضفة الغربية وغزة، ولم يتصوّر شيئاً أقل من حل القضية الفلسطينية من كافة نواحيها. وكانت مصر والأردن وإسرائيل وممثّلو الشعب الفلسطيني هم أطراف المفاوضات التي كانت ستتواصل على ثلاث مراحل. كان سيجري في الأولى وضع أسس انتخاب "سلطة حكم ذاتي" للمناطق والأراضي، وصلاحيات هذه السلطة ستكون محدودة، وفي المرحلة الثانية وبمجرّد تأسيس سلطة الحكم الذاتي، سوف تبدأ مرحلة انتقالية. وتقوم إسرائيل بسحب حكومتها العسكرية وإدارتها المدنية، وكذلك سحب قواتها المسلحة وإعادة نشر القوات المحددة في بعض مواقع أمنية

محدّدة. وفي المرحلة الثالثة وبعد فترة لا تزيد عن ثلاثة أعوام عن المرحلة الانتقالية يتم عقد مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة. (المصدر السابق، ص351).

أما الإطار لعقد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل، فقد تضمّن إبرام معاهدة سلام خلال ثلاثة أشهر، إلا أنها استغرقت سنّة أشهر لإكمال المفاوضات، وكانت المعاهدة تركز على أربعة مبادئ هي: انسحاب إسرائيلي كامل من سيناء والاعتراف بالسيادة المصرية على هذه المنطقة، ونزع سلاح معظم سيناء، وتمركز قوات الأمم المتحدة لمراقبة نزع السلاح وضمان حرية الملاحة في خليج السويس وقناة السويس، وتطبيع كامل للعلاقات بين مصر وإسرائيل. ونصّ الجدول الزمني على أن يبدأ التطبيع بعد انسحاب إسرائيل من غرب سيناء. (الرفاعي، 1984، ص:39).

واستمراراً وتعزيزاً للاتفاقية السابقة فقد تم عقد مؤتمر بلير هاوس في واشنطن في (12) أكتوبر 1978م، برئاسة وزير خارجية أمريكا سايروس فانس، ورفرف علم الأمم المتحدة بجانب علم أمريكا ومصر وإسرائيل؛ لأنّ كلاً من مصر وإسرائيل قد حدّدا في كامب ديفيد بأن المحادثات المستقبلية يجب أن تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة، وبعد افتتاح الجلسة ألقى الرئيس كارتر وكل من رئيسي الوفدين المصري والإسرائيلي كلماتهم، وترأس الوفد المصري وزير الدفاع كمال حسن علي، والوفد الإسرائيلي وزير الخارجية موشيه ديان، حيث أكّد الرئيس كارتر في كلمته على أن المحادثات التي تبدأ اليوم تعالج الجزء من إطار كامب ديفيد المتصل بتوطيد أسس السلام بين مصر وإسرائيل، ووضع الشروط المحددة التي تستطيع مصر من خلالها ممارسة سيادتها على سيناء، وأن يكون السلام بين هاتين الدولتين الأساس والخطوة الأولى باتّجاه تسوية عادلة وشاملة بين إسرائيل وجيرانها؛ وتحدث الوزير ديان بأن المساعي الأمريكيّة هي التي أوصلتهم لعقد معاهدة السلام بينها وبين مصر، وأنه لا بد من التغلب على العقبات القادمة من خلال مساعي الولايات المتحدة الأمريكيّة؛ وأشار الوزير حسن علي بأنه يريد الوصول إلى مسعاه وهو السلام، سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. (أبو غزالة، د.ت، ص:198).

وقد قدّمت كلّ من مصر وإسرائيل مسوّدّة معاهدة سلام تحدد كل منهما وجهة نظرها، وقد سحب كل من الوفدين مشروع السلام الخاص به وقبلوا بالنص الأمريكي المقدم كأساس للمفاوضات. انظر الملحق رقم (2).

2،2،6 السلام البارد

جرى التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في اليوم السادس والعشرين من مارس 1979م، وسط حفل كبير أقيم في حديقة البيت الأبيض ضمن حضور رسمي للمئات من الضيوف والصحفيين، وألقى كل من كارتر والسادات وبيغن خطاباً أكدوا فيه الأهمية التاريخية للمناسبة؛ وبناءً على ذلك طردت مصر من جامعة الدول العربية عقب إبرامها معاهدة السلام مع إسرائيل، وكان الاتهام الرئيسي الموجّه لها هو أنها شكّت وحدة الصف العربي وعقدت اتفاقية منفصلة مع العدو. وصحب ذلك خوف من وجود تحالف سرّي بين إسرائيل ومصر يكمن خلف بنود المعاهدة، واعتقد أصحاب نظرية المؤامرة أن مصر سوف تكون القائد السياسي، وأن إسرائيل سوف تكون القائد التكنولوجي، وأن الولايات المتحدة سوف تكون الدعم المالي، وأن هذا الثلاثي سوف يهيمن على منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من العداء العربي الواسع، إلا أنّ تنفيذ معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر مضى على نحو سلس ووفقاً للخطة الموضوعة. ففي (26) مايو 1979م، تم إعادة العريش لمصر، وجرى في (15) نوفمبر 1979م، إعادة دير سانت كاترين قبل الموعد المحدد دلالة على حسن النية، وتم في الخامس والعشرين من نوفمبر تسليم حقول البترول في علما إلى مصر، وتم في (26) يناير 1980 فتح الحدود بين مصر وإسرائيل، بعد أن قامت إسرائيل بالانسحاب إلى خط العريش- رأس محمد، ما جعل (80%) من سيناء تعود إلى السيادة المصرية. وجرى في (26) فبراير 1980، إقامة علاقات دبلوماسية، وتبادل السفراء، وجرى رفع العلم الإسرائيلي فوق السفارة الإسرائيلية في القاهرة؛ وكذلك العكس بالنسبة للسفارة المصرية في إسرائيل، وتحقّق أيضاً تقدّم كبير فيما يتعلّق بإقامة علاقات اقتصادية طبيعية، وخطوط أرضية وجوية للاتصالات، والتسهيلات السياحية. (شلايم، 2000، ص:358).

لم تنجح العلاقات الرسمية التي أقيمت مع إسرائيل في تثبيت الأمن وتوفير الرفاهية للشعب المصري، بل زادت أزمة المديونية في ظل سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي على الغرب، وفي ظل عمليات التطبيع نشطت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) داخل المجتمع المصري في محاولات لتهديد الوحدة الوطنية، مثل الإضرابات التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين الأقباط، فيما حاول الإسرائيليون بعناد الضغط على المجتمع المصري لقبول عمليات التطبيع في مجالات الاقتصاد والتعليم والإعلام والثقافة، دون أن يتمكنوا من تحقيق نتائج مهمّة.

بل يمكن القول إن المصريين تمكنوا من محاصرة التطبيع على الرغم من (البروتوكولات) الموقعة رسمياً بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية في عهد السادات. ويمكن التمييز هنا بين موقفين: الموقف الرسمي والموقف الشعبي، وتلك مسألة مصرية عربية في آنٍ معاً. (حسين، 1998، ص:46-47).

وعلى مدى السنوات الماضية سعت مصر إلى إدارة علاقاتها مع إسرائيل باستخدام صيغة تقييدية يُشار إليها في الغالب بمصطلح "السلام البارد". وتحديدًا في سنوات الثمانينيات، حين صرح وزير الدفاع الإسرائيلي موشية آرنس لصحيفة "دافار" الإسرائيلية (1984/02/26) أن العلاقات بين مصر وإسرائيل قد تراجعت وأنه "...ثمة سلام بارد" يسود هذه العلاقات، في حين أشار رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك يتسحاق شمير إلى أنّ ما يُميّز علاقات إسرائيل ومصر هو انعدام التقدّم، والجمود في كل ما له صلة بالعلاقات المتبادلة، واتّهم مصر بعدم إظهار أي اهتمام بمحاولات إسرائيل بعث التطبيع. (هآرتس، 1984)، وهكذا، خلال حكم الرئيس السادات وحسني مبارك، بدأت فئات كبيرة من الشعب المصري _تضمّ نقابات، واتّحادات، وجمعيات_ بحملات مقاطعة شاملة، تمثّلت في منع الشركات الإسرائيلية من الفوز بمناقصات، فيما فرضت العديد من النقابات ولجان مقاومة التطبيع قيوداً صارمة على تطوّر العلاقات الثنائية.

أمّا من ناحية التعاملات بين الشعبين، فلم تُتخذ القاهرة سوى أجزاء محدودة من اتّفاقيات التطبيع التي وقّعتها في تتابع سريع عقب معاهدة السلام، وليس كما كان متصوّراً آنذاك. على سبيل المثال، جاء التعاون بين الشبكات الإذاعية والتلفزيونية الوطنية إلى نهايته بعد إخراج برنامج مشترك واحد فقط للاحتفال بالانسحاب الإسرائيلي من سيناء في نيسان/ إبريل 1982 ولا يزال "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" في القاهرة مفتوحاً ولكنه يخدم أساساً الطلاب المحليين الذين يدرسون اللغة العبرية. ولا تشجّع الحكومة المصرية مواطني البلاد على طلب الحصول على التصريح المطلوب لزيارة إسرائيل، ومعظم المصريين المقيمين في إسرائيل هم باحثون عن العمل كانوا قد استفادوا من الترتيب الذي يسمح لهم بدخول جنوب إسرائيل عن طريق معبر "طابا" الحدودي من دون تأشيرة، بنفس الطريقة التي يستطيع فيها الإسرائيليون زيارة القطاع الذي يحتوي على فنادق على طول ساحل البحر الأحمر من دون الحصول على تأشيرة مسبقة. (فتحي، 2014).

أما على الصعيد العربي؛ فقد ركزت السياسات الإسرائيلية على إنجاز التسويات الثنائية انسجاماً مع التوجه الاستراتيجي الإسرائيلي منذ عام 1948م، حتى لا يتكئ العرب مجموعة واحدة في المفاوضات، مع ما يعني ذلك من زيادة الفرقة والانقسام، وتخرج مصر بتقلها وحجمها ودورها من الصراع، فيما يزداد التسلح الإسرائيلي ليهدد الدول العربية، وصولاً إلى غزو لبنان عام 1982م، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، ليكون دور مصر تارة هامشياً يستتكر ويشجب من بعيد، وتارة أخرى يؤيد مشاريع السلام والتسوية. (شلايم، 2000، ص:431).

2،2،7 المكاسب الإسرائيلية من عملية السلام

- 1- إنهاء حالة الحرب بصورة تامة بين إسرائيل ومصر، ما يؤدي إلى امتناع مصر عن مساندة أي طرف عربي في أعمال قتالية ضد إسرائيل، وتوقفها عن مساعدة المقاومة الفلسطينية في أي مكان، وعدم السماح بالتحريض على المواجهة العسكرية مع إسرائيل.
- 2- الاعتراف القانوني الكامل بإسرائيل، مع اقتران الاعتراف بالدعوة إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية... وانتهاء المقاطعة الاقتصادية، بينما لا تزال البلدان العربية الأخرى في حالة حرب مع إسرائيل.
- 3- إقامة ترتيبات أمنية متفق عليها: مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية بنوع خاص كأن يُسمح بدخول القوات المسلحة المصرية إلى مسافة (58) كيلو متراً، فقط شرق قناة السويس وبعدها محدود وتسليح محدود، وعدم إقامة موانئ أو مطارات عسكرية مصرية في صحراء سيناء، وتشكيل قوات دولية _أصبحت لاحقاً قوات أمريكية في معظمها_ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة، والقيام بدوريات استطلاع على الحدود الدولية وداخل الأراضي المصرية في سيناء، ذلك لأن سحبها لا يتم إلا بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي.
- 4- السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور الحرّ في قناة السويس وخليج العقبة والبحر الأبيض المتوسط، وإسقاط "الصفة العربية" عن مضيق تيران وخليج العقبة واعتبارهما من الممرات المائية الدولية المفتوحة أمام الدول كافة، وذلك من دون موافقة صريحة من السعودية والأردن على هذا التحول.

5- تمتع مصر عن الدخول في أي التزام يتعارض مع مضمون المعاهدة المصرية-الإسرائيلية. (المادة السادسة)، وهذا يقود إلى التصل من الالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي 1950م، وعلى ذلك تشكل الترتيبات الأمنية انتقاصاً من السيادة المصرية، وتكون إسرائيل قد عززت مكانتها التجارية ودورها الاستراتيجي في خليج العقبة والبحر الأحمر، إضافة إلى خروج مصر من الإجماع العربي مع ما يحمل من أبعاد سياسية واستراتيجية خطيرة. (حسين، 1998، ص: 42-43).

6- تحسين الأوضاع الاستراتيجية الإسرائيلية، وقد أدى تحييد مصر عسكرياً إلى منح إسرائيل مزايا عسكرية أهمها التخلص من فكّي الكماشة العربية، وحل مشكلة البحر الأحمر من ناحية الملاحة الإسرائيلية فيه، وسهولة الوصول إلى المغرب العربي، عن طريق قواتها البحرية والجوية، وعندما كان التوقع الإسرائيلي أن تقوم مصر باعتراض وعرقلة هذه العمليات، فإن هذا الاحتمال لم يعد وارداً بعد توقيع معاهدة السلام، وبذلك أصبح سهلاً لإسرائيل أن تتفقد مثل تلك العمليات عندما تقرّر ذلك. (الأشقر، 1979، ص: 13-15).

الفصل الثالث

العلاقات المصرية-الإسرائيلية: المحددات والخصائص، والمضمون والآثار

تمهيد

3،1 العرب وإسرائيل في النظام العالمي المتغير

3،2 السلام والتطبيع

3،3 التطبيع مشروع سياسي مملّى على العرب

3،4 العلاقات المصرية- الإسرائيلية في ظل نظريات العلاقات الدولية

3،5 مقدمات العلاقة المصرية- الإسرائيلية

3،6 محدّدات العلاقة المصرية- الإسرائيلية

3،7 خصائص العلاقات المصرية الإسرائيلية

3،8 مضمون العلاقات المصرية- الإسرائيلية

الفصل الثالث: العلاقات المصرية الإسرائيلية: الأسباب والمحدّدات والدوافع

تمهيد

كان للنتائج العسكرية التي حققتها إسرائيل في حربها الخاطفة في حزيران 1967، أبعاداً سياسية هامة على المستويين العربي والفلسطيني. فعلى المستوى العربي، كان قبول النظام السياسي في مصر بنتائج الحرب ومن ثم التعاطي مع القرار (242) بشكل إيجابي، بداية لمرحلة سياسية قادتها

مصر منذ ذلك اليوم. وجاء ضمن هذه المرحلة عقد مصر للصلح مع إسرائيل؛ عندما قام الرئيس السادات بزيارة القدس في العام 1977، حيث انتهت بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد. وكان لمصر بحكم ثقلها السياسي في المنطقة الدور الأساسي في تهيئة النظام العربي الرسمي وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) في الإقرار الموضوعي بما هو كائن في المنطقة، والشروع في التطبيع السياسي على أساس مبدأ مقايضة الأرض بالسلام. وكانت نقطة انطلاق هذه المرحلة تتمثل في المفاوضات التي قادها المبعوث الدولي جون يارنج في إسرائيل ولبنان والقاهرة وعمّان، حيث رسّخت مبدأ الحوار والمفاوضات. وأصبح العالم العربي مهياً عملياً لأي تسويات سياسية قائمة على تبادل الاعتراف المستند أصلاً لمنطق مبادلة الأرض بالسلام. (يقين، 2003، ص: 58).

1،3 العرب وإسرائيل في النظام العالمي المتغير

هناك تاريخ طويل يميّز بالرفض والكراهية والتوجّس بين أطراف غربية وشعوب المنطقة العربية، بدأ منذ اللحظات الأولى لانتشار الإسلام كدين عند العرب. وقد ظهر هذا الرفض جلياً في الغزوات الصليبية الغربية، وامتدّ عبر الاستعمار الغربي الحديث مع الثورة الصناعية في أوروبا. ويبدو أنه لم ينته بدعم وإنشاء وحماية إسرائيل كدولة لليهود في قلب المنطقة العربية، بل ذهب إلى تبني هذه الدولة سياسياً وأمنياً ومادياً منذ الإعلان عنها حتى هذا اليوم (2016). ولذا فإن إسرائيل هي مشروع أوروبا في الشرق، وإن كان الإعلان عنه والشروع في تنفيذه جاء من قبل اليهود. فهذا لا يُلغي ولا يُخفّف من التحام أوروبا وأمريكا بالمشروع الصهيوني الذي يمثل مصلحة غربية كبرى على المستوى الحضاري من ناحية قيمة ثقافية، ومن ناحية مادية اقتصادية، ومن ناحية عسكرية أمنية. (المصدر السابق، ص: 99).

وجد الغرب ضالته الأداة الوظيفية (إسرائيل) في الشرق الأوسط لتحقيق جملة من الأهداف والمصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية. وبذلك أصبحت إسرائيل تُشكّل أحد مرتكزات السياسة الغربية في المنطقة، وأصبح لزاماً على القوى الغربية أن تخلق المواءمة بين وجود إسرائيل المرفوض عربياً، وبين مصالح الغرب الحيوية، فإذا استمرّ العرب في حالة عداء لإسرائيل فإن الشعوب العربية ستبقى بالضرورة معادية للمصالح الغربية، ولذلك يصبح التطبيع العربي - الإسرائيلي بكافة جوانبه مصلحة غربية وضرورة استراتيجية.

على خلفية حرب حزيران 1967، تدهورت العلاقات بين الأقطار العربية والولايات المتحدة ومصر تحديداً؛ بسبب وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في هذه الحرب ودعمها عسكرياً وسياسياً في المحافل الدولية، كانت علاقة مصر بالاتحاد السوفييتي علاقة جيدة جداً بدأت من العمل بالسد العالي، إلا أنه بعد حرب الـ(67)، تعززت العلاقة بينهما أكثر وأكثر ووصلت إلى أن قام الاتحاد السوفييتي بدعم مصر ومؤازرتها سياسياً والوقوف معها عسكرياً من خلال عملية كسر الاحتكار الغربي للسلاح في ذلك الوقت، وعقد صفقه مصرية-سوفييتية ساعدت مصر في حرب الاستنزاف، ولاحقاً خلال حرب أكتوبر 1973، وما لبثت أن عادت الأوضاع إلى سابق عهدها مصرياً بعد استبعاد الاتحاد السوفييتي عن دائرة التسوية، ومن ثم توقيع الاتفاقيات تلو الأخرى التي كان الراعي الأول لها أمريكا؛ وبهذا تكون مصر قد عادت إلى القطب الأمريكي.

شهد مطلع التسعينيات 1989-1990، انهيار النظام الدولي الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو النظام ثنائي القطبية. أدى الانهيار الكبير للاتحاد السوفييتي وتفتك المنظومة الاشتراكية وتلاشي الأيديولوجية الماركسية إلى تربع الولايات المتحدة على رأس النظام العالمي الجديد، وأخذت أمريكا تحت الخطى نحو مضاعفة جهودها السياسية لاستثمار الانتصار التاريخي الذي حققه النظام الرأسمالي، وذلك من خلال الاتجاه نحو تسوية الصراعات الإقليمية الموروثة عن الحرب الباردة، والسعي نحو الهيمنة على دول العالم الثالث بذرائع الديمقراطية والهيمنة على المنظومة الدولية. (عبد السميع، 1998).

ضمن هذا المناخ الدولي الجديد الذي بشر بالسلام على أنقاض انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية العالمية، اندلعت في الشرق الأوسط حرب جديدة شكلت في مضمونها تحدياً كبيراً للمصالح والمكانة والرسالة الأمريكية جراً احتلال العراق للكويت في (2) آب 1990، الذي تزامن مع تصاعد الانتفاضة الفلسطينية في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبتعبير كميل منصور في كتابه "الولايات المتحدة وإسرائيل- العروة الأوثق": "... إن الولايات المتحدة كانت ضالعة ضلوعاً ثلاثياً في الشرق الأوسط: فهي ضالعة كقوة عظمى معنية بالنفط، ثم كحليف ثابت لإسرائيل، وأخيراً كقوة عظمى عالمية معنية بمصير كل منطقة من مناطق العالم".

أدت هذه الحرب إلى نتائج سياسية خطيرة في الشرق الأوسط، فقد استطاعت أمريكا أن تُجنّد حولها معظم الدول العربية لتغطية عملياتها لتحرير الكويت. في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل عبئاً على الحشد الأمريكي ضد العراق، وجاءت نتائج حرب الخليج الثانية لتزِيل وتخترق نظرية العمق الجغرافي الإسرائيلي بسقوط الصواريخ العراقية على إسرائيل وتهديد جبهتها الداخلية، ولتخرج أمريكا بحلفاء جدد مثل سوريا التي كانت موصوفة بالإرهاب ضد الغرب، كانت هذه الحرب بمثابة إنذار مبكر وخطير للمصالح الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة التي دفعت الولايات المتحدة بإلقاء كل ثقلها الاستراتيجي لأجل ضبط النظام والاستقرار في الشرق الأوسط. (عابدين، 1997، ص: 19).

3،2 السلام والتطبيع

تلتقي المصالح الغربية عند التطبيع العربي- الإسرائيلي مع المصلحة الإسرائيلية العليا مع هذا التطبيع. فقد استلهم جورج بوش الأب مثلاً الأفكار الإسرائيلية في كلمته أمام مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط 1991، التي تتجاوز الاتفاقيات التعاقدية بين أطراف النزاع وإنهاء العداء، إلى التعاون الأمني والاقتصادي والثقافي والسياسي: "إنّ هدف الولايات المتحدة ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط فحسب، وإنما تمتد لتحقيق سلام حقيقي يتضمّن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي. بدلاً من أن توجّه فيه جهود المنطقة للتسلح". (المصدر السابق، ص: 65-66). وكانت الولايات المتحدة قد أكّدت هذا المضمون في (كتاب التطمينات) لإسرائيل، مما جاء فيه أنّ الولايات المتحدة تؤمن بأن المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع يجب أن تقضي إلى عقد اتفاقيات سلام مع علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجاراتها العربيات، فالسلام واستتباب الأمن في الشرق الأوسط ليس هو الشرط الوحيد لإنهاء الحرب وتصفية ذيلها في المنطقة إن لم تُؤدّ عمليات إنهاء الحرب التعاقدية إلى اتّصال بين أطراف الصراع في الشرق الأوسط بكل ما تعنيه الكلمة من دلالة، وذلك عبر إقامة علاقات وروابط دبلوماسية وأمنية وتبادل ثقافي وتجاري وسياسي، ويجب أن يتضمن هذا الاتّصال التطبيعي اتّفاقاً مسبقاً على الأرض والحدود والأمن والتعايش، بمعنى عدم رغبة طرف في إزالة الطرف الآخر. (يقين، 2003، ص: 102).

3،3 التطبيع مشروع سياسي مفروض على العرب

يتّصل التطبيع "كروية" ومشروع سياسي إسرائيلي- غربي بألته الأدوات الوظيفية الحاملة له، التي يفترض أن تسير به - كما هو مخطط لها - نحو التحقق، ونعني بها النظام الشرق أوسطي، لذلك

فإن الذين رفضوا مشروع التطبيع من العرب، انتقلوا إلى رفض آليات تطبيقه، باعتبار أن النظام الشرق أوسطي سيكون الآلية المباشرة لتمير وتسيويع مشروع التطبيع الإسرائيلي. وعلى الجانب الآخر، فإن الذين تعاطوا إيجابياً مع "التطبيع" من المؤسسة الرسمية والثقافية والاقتصادية هم أنفسهم الذين رحّبوا بالمشروع الشرق أوسطي، ورأوا فيه منطلقاً للتنمية والسلام وطبّ ملفات الماضي الحربي في المنطقة العربية، ويلتقي المرخبون بالتطبيع من الاتجاهين الواقعي والبراغماتي مع الراضين الراديكاليين العرب على حقيقة أساسية واحدة وهي: "أن مشروع التطبيع وآلياته المقترحة إنما هي مفروضة على العرب ومطروحة عليهم من الخارج وليست منطلقة من وعي العرب أنفسهم. وبالتالي فإنّ الساحة العربية بهذا المعنى تصبح منفعة بمشروع سياسي مفروض، يتعلق بمستقبلها على المدى البعيد، ويرتبط بواقعها الأمني والسياسي والاقتصادي". (عبد الرزاق، 2000، ص:90).

ومما يجدر الانتباه إليه أنّ اشتراط تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل لحملها على الانسحاب من الأراضي التي احتلت بالقوة العسكرية يعتبر شرطاً قسرياً وتجاوزاً لمنهج التطبيع الحرّ بين الدول دون استخدام القوة أو التلويح بها، ويأتي على أرضية التفوق العسكري الإسرائيلي المهيمن في المنطقة، وليس بمحض رضى الأطراف العربية. (يقين، 2003، ص:58).

4،3 العلاقات المصرية- الإسرائيلية في ظل نظريات العلاقات الدولية

المدرسة الواقعية: لأنّ إسرائيل تمتلك منطق القوة والسلاح الذي من خلاله حققت وجودها، ولأنّ الدول العربية مجتمعة لم تستطع التغلب على إسرائيل، ولأنّ النظرية الأمنية الإسرائيلية هدفها بالدرجة الأولى التوقّع عسكرياً على كافة الدول العربية مجتمعة، فإنّ مفهوم الواقعية يقتضي الإقرار بعدم التكافؤ بين القوتين المتصارعتين، كتعبير عن عجز الإرادة في تحقيق ما تريد، وعندما يصادر مفهوم الواقعية جميع الإمكانيات في سبيل إزالة وجود إسرائيل، فإنّ مفاهيم التعايش والسلام والتطبيع والحوار والتعاون والعقلانية تطفو على السطح، وإن الاستنتاج المنطقي يؤدّي إلى تعاون الفرقاء

كأساس للتعايش، عندها تكتمل دائرة المفاهيم لتشكل منظومة أيديولوجية تسعى نحو تغيير في الوعي ليسهل تقبل الواقع.

تفترض المدرسة الواقعية أن الصراع مع إسرائيل قد كلف الكثير دون جدوى، وأن المنطق الواقعي يدعو إلى إعادة النظر بكل ذلك الصراع، على أرضية أن القضية الفلسطينية لن تحلّ إلا بتسوية سياسية يكون لإسرائيل فيها الحق في الوجود والبقاء. وبالتالي فإنّ الصراع العربي- الإسرائيلي لم يعد منطقياً بعد أن اتّجه العالم كلّهُ إلى خيار الشراكة من أجل السلام، وانتهت الحرب الباردة، كما انتهى الأمل بعمل قومي ناجز لحسم الصراع عسكرياً في جبهات القتال، وعلى ذلك فإنّ الصراع لم يعد قائماً بالمعنى الاستراتيجي وأنّ الحلول البديلة هي حلول سلمية، وهذا ما دفع مصر إلى الذهاب للسلام مع إسرائيل وإقامة علاقات أمنية واقتصادية والاعتراف والتطبيع مع إسرائيل. (يقين، 2003، ص:119).

أما النظرية الواقعية الدفاعية _المتفرعة عن الواقعية الجديدة_ فإنها تتفق مع الليبرالية الجديدة بأنّ الحرب يمكن تفاديها من خلال خلق وإيجاد المؤسسات الأمنية التي تقوم بدورها بالاحتواء التدريجي للمأزق الأمني وتوفير أمن متبادل للدول المشاركة في تلك المؤسسات. (محمد فرج، 2007، ص:368)، وفي الحالة المصرية- الإسرائيلية فإنّ العلاقات الأمنية المتبادلة بين الطرفين التي نشأت منذ توقيع المعاهدة المصرية- الإسرائيلية عام 1979، عملت على منع اندلاع الحرب من خلال إقامة مؤسسات أمنية مشتركة، مثل اللجنة الأمنية العليا التي من مهامها الأساسية التنسيق أمنياً بين القوات المصرية والإسرائيلية وتحديداً على الجبهة الشرقية.

كما ترى النظرية الوظيفية أنّ العلاقات القائمة بين القوة الرئيسة في نظام الدول، وإن كانت تحكمها عوامل الصراع والقوة، فإنّ هناك مصالح تربطها فيما بينها، هذه المصالح يمكن تحقيقها من خلال التعاون، وذلك لما ينطوي عليه من فوائد تعمّ الأطراف المعنية، إذ في الوقت الذي تقضي فيه استخدام القوة إلى حالة من الفوضى والصراع، فإنّ التعاون يفضي إلى السلام والاستقرار، وتوفير مستويات عليا من الشعور بالأمن، حيث إن هذه النظرية ما هي إلاّ نتاج مآسي الحروب وما خلفته من دمار مادي وآثار عميقة في النفس البشرية، ومن خلال الدراسة التي بين أيدينا وعلى خلفية ما تفترضه هذه النظرية، فإنّ السلام بين مصر وإسرائيل لم يكن ليتحقق دون التعاون الإقليمي بينهما في كافة المجالات المختلفة. (فهمي، 2010، ص:147).

وعلى خلفية هذه النظريات أكد "شمعون بيرس" في كتابه الشرق الأوسط الجديد فيما يخص ترتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط التي تتمحور في نمطين من الالتزامات المتبادلة: أمة- أمة (ثنائية ومتعددة)، وأمة- منطقة". إن الترتيبات المباشرة أمة- أمة ستكون في ذاتها ولذاتها، بمثابة رادع للعدوان، وإن الواجبات التي يفرضها نظام الأمن الإقليمي ستساعد على فرض السلام؛ ذلك لأن الإطار الإقليمي هو وحده الذي يسمح بتفكيك هياكل القوة، ويعمل باتجاه نزع السلاح، وفرض الرقابة على الأصابع الشغوفة بالزناد... ونظام الأمن الإقليمي مصمّم لإبقاء غطاء صندوق بانديورا محكم الإغلاق لمنع أي حرب يمكن أن تنشأ... والترتيبات في سيناء بموجب اتفاقيات السلام المصرية- الإسرائيلية يمكن أن تخدم كنموذج في هذا الشأن". (بيرس، 1994، ص: 69-71).

5،3 مقدمات العلاقة المصرية- الإسرائيلية

شكّلت هزيمة حزيران 1967، ذروة الانهيار العربي المتداعي برمته، فاستولت إسرائيل بالقوة الخاطفة على أراضي عربية جديدة تُعادل ثلاثة أمثال مساحتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكامل صحراء سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية وشريط وادي عربة جنوب الأردن.

شهد العام 1967، حدثين سياسيين على المستوى العربي والدولي، أول هذه الأحداث كان مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة الخرطوم السودانية في شهر آب 1967، والثاني هو صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) بتاريخ (22) تشرين الثاني 1967.

انتهى مؤتمر القمة في الخرطوم إلى بيان سياسي بإجماع عربي تجاه الموقف من إسرائيل: لا تفاوض، لا اعتراف، لا صلح مع إسرائيل. وبهذا فإنّ الموقف العربي حتى تلك اللحظة اتّسم بالرفض المطلق للمشاريع السياسية المتعلقة بالاعتراف المتبادل مع إسرائيل، والوصول إلى اتفاقية صلح معها تنهي هذا الصراع عن طريق التفاوض مباشرة أو بالوساطات الدولية، وحتى انعقاد هذا المؤتمر لم يكن القرار (242) قد صدر عن مجلس الأمن بعد. (يقين، 2003، ص: 55).

التناقض الرئيس في هذا المؤتمر، مثلما أورده محمد الجمسي في مذكراته (حرب أكتوبر 1973)، كان حديث الرئيس عبد الناصر خلال الجلسات، الذي بشر بمنطق التسوية رغم اللآات الثلاثة المعلنة. فقد قال عبد الناصر: "أرجو أن يكون واضحاً لدينا جميعاً أننا عندما نتكلم عن العمل السياسي، فإن ذلك لا يعني أننا سنأخذ فقط، بل سنعطي أيضاً. وهنا يجب أن نبحث ما سوف

نعطيه، وبمعنى آخر ما الذي نستطيع أن نعطيه... إن الموقف العالمي الآن يختلف تماماً عما كان عليه عام 1956، ففي ذلك العام اتفقت أمريكا والاتحاد السوفياتي على الوقوف في وجه العدوان الثلاثي، أما الآن في عام 1967، فقد اتفقت أمريكا والاتحاد السوفياتي على حق إسرائيل في الوجود، كما اتفق الاثنان أيضاً على إنهاء حالة الحرب". (الجمسي، 1998، ص:158).

ويُتضح من حديث عبد الناصر خلال مؤتمر القمة في الخرطوم، أن النظام العربي أصبح يتّجه منذ ذلك الحين باتجاه تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي بالطرق السياسية السلمية كخيار ثانٍ أو موازٍ للعمل العسكري، فرغم أن قرارات المؤتمر جاءت حاسمة إلا أن منطق التسوية قد بدأ يجادل به، وقد أصبح هذا الجدل مباحاً حول التسويات السياسية مقدمة لقبول النظام العربي باستثناء سوريا والمقاومة العربية لقرار مجلس الأمن (242) فور صدوره، ومن ثم قبول سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وجميع الدول العربية لهذا القرار كأساس للتسوية السياسية فيما بعد. (بيلي، 1992، ص:265).

في (8) مارس 1969، كانت العمليات العسكرية بين مصر وإسرائيل قد بدأت بمرحلة جديدة سميت، حرب الاستنزاف التي استغرقت سنة ونصفاً.

كانت مصر تهدف من هذه الحرب إلى إصابة آلة الحرب الإسرائيلية في سيناء بقدر مؤثر من الدمار في الأسلحة والمعدات والتحصينات فضلاً عن خسائر الأفراد، ليكون ذلك ثمناً كافياً لإقناع إسرائيل بأنّ بقاءها في الأرض العربية المحتلة سوف يُكلفها ثمناً غالياً، كما أنها كانت رسالة من مصر إلى دول العالم بأنها لم تنس أراضيها المحتلة، وأنها ستعمل بكل الوسائل على تحرير أرضها إن لم يكن بواسطة الوسائل السياسية _ فبقوة السلاح.

استمرت الأعمال القتالية بشكل عنيف بين مصر وإسرائيل، وزادت الغارات الجوية الإسرائيلية في عمق مصر، دون أن تتمكن شبكة الدفاع الجوي المصري من صدها، وبناء على ذلك سافر الرئيس عبد الناصر إلى الاتحاد السوفياتي وقام بطلب منظومات متطورة للدفاع الجوي وطائرات اعتراضية تمكّن مصر من صدّ الغارات الإسرائيلية في العمق المصري، وبالفعل في يوم (25) يناير 1970 أعلن رئيس الاتحاد السوفياتي بريجنيف موافقة اللجنة المركزية ومجلس السوفيات الأعلى على طلب مصر بتزويدها بالأسلحة المتطورة مع طواقمها الروسية، وكان لها ما أرادت،

وتوقفت الغارات الإسرائيلية على مصر؛ ويمكن القول إن الموافقة على إرسال قوات سوفيتية إلى مصر كان تطوراً حاداً في سياسية الاتحاد السوفيتي كإحدى القوتين العظميين في العالم في مواجهة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما أن هذا القرار كان حازماً في دعم مصر ومعاونة مصر عسكرياً بجانب الدعم السياسي المستمر لها، وفي ظل تصاعد حرب الاستنزاف ونتيجة للتطور الذي حدث في المنطقة بزيادة التواجد السوفيتي في مصر، بعد وصول القوات السوفيتية- وهو عامل جديد لا بدّ أن تضعه أمريكا في حساباتها السياسية- ونظراً لتصميم مصر على الاستمرار في حرب الاستنزاف دون قبول الرأي الإسرائيلي والرأي الأمريكي في المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل، وتعبئة المشاعر المعادية لأمريكا في العالم العربي، في ظل هذه الظروف، وجدت أمريكا أنه من الضروري وضع حد للتصعيد العسكري بين مصر وإسرائيل، وذلك بالسعي لإيقاف إطلاق النار بمبادرة أمريكية. (الجمسي، 1998، ص: 180-183).

تقدّمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة سمّيت بمبادرة روجرز التي أعلن عنها في (19) يونيو 1970، وتُفضي إلى إيقاف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل لمدة (90) يوماً، وأن يستأنف سفير الولايات المتحدة في موسكو مهمته كوسيط دولي لوضع قرار مجلس الأمن الدولي (242) موضع التنفيذ.

وافقت مصر وإسرائيل على قبول المبادرة، على أن يسري وقف إطلاق النار اعتباراً من الساعة الواحدة من صباح (8) أغسطس 1970، ولمدة تسعين يوماً. ونصّ الاتفاق على أن يمتنع الطرفان عن تغيير الوضع العسكري داخل المنطقة التي تمتدّ خمسين كيلومتراً شرق وغرب القناة. قامت مصر باستكمال تجهيز المواقع الضرورية لشبكة الدفاع الجوي، وتم ذلك بسرعة ومجهود كبيرين في ساعات الليل السابقة على الواحدة صباحاً (8) أغسطس، ووجدت إسرائيل نفسها أمام شبكة متكاملة من مواقع صواريخ الدفاع الجوي، وكان ذلك اللبنة الأولى باتّجاه حرب أكتوبر. (المصدر السابق، ص: 184).

أصبح مبدأ القبول بالاعتراف المتبادل والإقرار بوجود إسرائيل على أرضٍ عربية يتغلغل في الخطاب الرسمي العربي، وكان قبول العرب بقرار (242) ومشروع روجرز مقدمات عملية منطقية لظهور مبادرات عربية رسمية لتحقيق الانسحاب من الأراضي التي احتلت في حزيران 1967، مقابل الاعتراف المتبادل مع إسرائيل، فقد أطلق الرئيس السادات مبادرة مصرية (28) كانون أول 1970،

تضمنت الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، وعند الانسحاب سيتم الاعتراف بإسرائيل كدولة مستقلة، وضمن حدودها التي كانت قائمة العام (67)، كما سيتمّ التفاوض بخصوص الملاحه الإسرائيلية في الممرات المائية. وعلى ما يبدو أنّ هذه المبادرة كانت المقدمة لمبادرة السادات اللاحقة في العام 1977، بزيارة القدس. (يقين، 2003، ص:59).

منذ عام 1967 حتى عام 1972 استنفدت مصر والدول العربية كافة الجهود التي بذلت في سبيل إيجاد حل سياسي للأزمة، وكان الانعكاس الواضح لسياسة القوتين العظميين، أن الولايات المتحدة تغدق على إسرائيل الأسلحة بالأنواع والكميات وفي التوقيت التي تضمن فيها التفوق العسكري الدائم على الدول العربية مجتمعة، وكان الاتحاد السوفييتي يقمّ الدعم العسكري لمصر وسوريا بالأنواع والكميات وفي التوقيتات التي لا تسمح بالتفوق على إسرائيل، مع العلم بأنّ أمريكا والاتحاد السوفييتي كانت تعارض فكرة الحرب في ذلك الوقت، ومع بداية 1972 كانت الجهود المبذولة لتحقيق الحل السلمي قد توقفت نهائياً، وسيطرت المعركة الانتخابية (انتخابات رئيس الولايات المتحدة) على التفكير الأمريكي، وسعى الرئيس نيكسون إلى إرضاء إسرائيل، فأصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتجميد أي تحرك أو مبادرة بالنسبة للشرق الأوسط، وقرر الاستجابة لطلبات إسرائيل وتزويدها بمزيد من الطائرات، كما تعهدت أمريكا لإسرائيل بأنها لن تقوم بأي مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط قبل مناقشتها مع إسرائيل، وكان هذا أخطر تعهد تقدمت به الولايات المتحدة لإسرائيل، وكان أمام مصر في ذلك الوقت إمّا قبول الأمر الواقع بمساوئه السياسية والعسكرية والاقتصادية أو خوض حرب جديدة ضد إسرائيل في ظلّ ظروف سياسية وعسكرية صعبة، فكان قرار الحرب هو النتيجة الطبيعية للطريق المسدود التي وصلت له الجهود السياسية والدبلوماسية لحل مشكلة الشرق الأوسط خلال الأعوام الخمسة الماضية حتى أصبحت حالة اللاسلم واللاحرب هي السائدة في المنطقة، والحقيقة أن هذه الحالة كانت تحقّق أهداف القوتين العظميين وإسرائيل. (البدي وآخرون، 1975، ص32-35).

حققت كل من مصر وسوريا نتائج إيجابية على جبهة القتال في حرب أكتوبر 1973، وأفضت حرب أكتوبر إلى نتائج سياسية شكّلت بتراكماتها جذوراً تاريخية حقيقية ومقدّمات أساسية لمناخ سياسي مناسب للتوصل لقرار مجلس الأمن (338) ومن ثم اتفاقية فصل القوات ومن ثم مؤتمر جنيف

حتى الوصول إلى اتفاقية كامب ديفيد التي كانت الأساس في التسويات اللاحقة للصراع العربي الإسرائيلي.

وعلى خلفية الوفاق الأمريكي السوفييتي تقدّمت الدولتان بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، الذي نال الموافقة بالإجماع، والذي دعا إلى وقف القتال الدائر فوراً، على أن تبدأ المفاوضات بين العرب وإسرائيل في وقت واحد بهدف إقامة سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، والقرار (338) يستند في الأساس إلى قرار (242). كما تضمن القرار بُعداً سياسياً وعملياً هاماً، فقد بيّن القرار بما لا لبس فيه آلية تنفيذ متضمناته في بنده الثالث، الذي قرّر أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة السلام، وهذا يعني أن الجانب العربي عند قبوله بهذا القرار أقرّ بمبدأ المفاوضات المباشرة، سواء جاءت تحت مظلة دولية أم مظلة الدولتين (أمريكا والاتحاد السوفييتي)، وعلى أساس أن تحتفظ إسرائيل بما احتلته في العام 1948، وتحوّل إلى دولة شرعية باعتراف عربي رسمي بها، رضي بذلك الطرف الفلسطيني أم لم يرض، وقبلت هذا القرار كلّ من مصر والأردن وسوريا عدا (م.ت.ف) حتى تلك اللحظة، وقاد هذا القبول إلى انعقاد مؤتمر جنيف 1973/12/21، وإلى الشروع المباشر في محادثات فصل القوات على الجبهة المصرية. (يقين، 2003، ص:62).

بدأت مباحثات فصل القوات يوم 1973/10/28، على الكيلو 101 على طريق القاهرة- السويس الصحراوي، ويذكر الجمسي في مذكراته الذي كان الممثل العسكري المصري في المباحثات، عن سرعة استجابة السادات لها دون حتى الرجوع إلى سوريا التي كانت شريكة مصر في القتال، وتعتبر هذه المباحثات هي المرة الأولى التي يلتقي فيها ضباط مصريّون مع ضباط إسرائيليين منذ بداية الصراع، وهذا فعلياً أنتج أول تطبيع سياسي في ثوب أمني عسكري. (المصدر السابق، ص:63).

هيأت مباحثات فصل القوات إلى انعقاد مؤتمر جنيف وذلك تطبيقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن (338)، الذي جاء فيه "يقرّ مجلس الأمن أن تبدأ المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط". وقد شاركت كلّ من مصر والأردن وإسرائيل في هذا المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية، إلى جانب وزيرَي خارجيّتي كلّ من أمريكا والاتحاد السوفييتي، برعاية شكلية من الأمم المتحدة، بقصر الأمم في جنيف دون حضور سوريا، وفي رسالة بعث فيها الرئيس حافظ الأسد

إلى السادات يبيّن فيها موقف سوريا الرفض لحضور المؤتمر، أنه يجب أن تطبّق المادة الثانية الداعية إلى تطبيق قرار (242)، وبعد انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في حزيران 1967، تطبّق المادة الثالثة بعقد مؤتمر للسلام، فلماذا نعمل من أجل الثالثة ونتجاوز الثانية؟ من هنا رأى الرئيس الأسد ألا تذهب مصر وسوريا إلى المؤتمر. (هيكل، 1993، ص:728).

ثبّت مؤتمر جنيف اتفافية فصل القوات على الجبهة المصرية، في حين رعت قوات الطوارئ الدولية عملية فصل القوات على الجبهة السورية، وقد جاء في اتفاقية فصل القوات المصرية-الإسرائيلية أنّ هذه الاتفاقية تشكل خطوة أولى نحو سلام نهائي وعادل طبقاً لقرار مجلس الأمن (338). على الرغم أن هذا المؤتمر عقد لتنظيم مسائل عسكرية أساساً إلا أنه يمثل خطوة سياسية هامة في سلسلة من الاتفاقيات التي أبرمت بين مصر وإسرائيل فيما بعد، كما أرسى النهج السياسي الذي اتّبعه هينري كيسنجر والمسمى بسياسة الخطوة-خطوة. (عبد السلام، 1980، ص:165-166).

أدت اتفاقية فصل القوات الأولى في (18) يناير 1974 إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، بعد أن كانت مقطوعة منذ عام 1967م، وأصبح هذا الاتفاق نقطة تحوّل في علاقات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بمصر. لقد أكّدت أمريكا دورها البارز وقدرتها على العمل لإيجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط. وانحسرت العلاقات المصرية السوفييتية بعد أن كانت مميزة لسنوات طويلة سابقة، وبعد اتفاقية فصل القوات الأولى وقّعت الثانية في (1) سبتمبر 1975، بعد ضغوطات من الرئيس الأمريكي فورد على رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين الذي قام بإبلاغه حينها أن أمريكا ستعيد النظر بعلاقاتها مع إسرائيل. (الجمسي، 1998، ص: 484).

كل التراكمات السياسية السابقة من قبول مصر بقرار مجلس الأمن (242) ثم مشروع روجرز في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ثم قبول مصر بالقرار (338)، وإجراءات فصل القوات والاشتراك في مؤتمر جنيف، ووجود رغبة شخصية لأنور السادات في عمل سلام مع إسرائيل، إضافة إلى الرغبة في استعادة الأرض المحتلة؛ كل هذه التراكمات مجتمعة أدّت إلى زيارة الرئيس أنور السادات للقدس في 19/11/1977، فهذه الزيارة التاريخية للقدس وإلقائه خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلي ودعوته فيه إلى وضع أسس السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، أفضى إلى

توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في (17) سبتمبر 1978، والاعتراف المصري بشرعية وجود إسرائيل ضمن حدود آمنة، وما تلاه من تبادل الاعتراف، والتبادل الدبلوماسي وارتفاع علم إسرائيل في أكبر عاصمة عربية وأهم العواصم من الناحية السياسية، حيث جعلت التطبيع المصري مع إسرائيل واقعاً سياسياً لا فكاك منه، في الوقت الذي زالت فيه إسرائيل تحتل فلسطين والجولان، وقد أدى هذا الاعتراف لاحقاً إلى تغيير كامل في الخطاب السياسي العربي وسقوط الأدوات السياسية القديمة كالمقاطعة الاقتصادية مثلاً، بعد أن تم إسقاط الخيار العسكري، وفي سياق زيارة السادات للقدس دانت كافة الدول العربية _ باستثناء موقف عُمان والسودان الداعم إلى حد ما لهذه المبادرة التي قام بها السادات _ هذه الزيارة وما لحقها من اتفاقيات، ودعت إلى عزل نظام السادات الذي أصبح يشار إليه في الوثائق السياسية بنظام كامب ديفيد، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وذلك من خلال مؤتمر القمة الثالث للجبهة القومية للصمود والتحدي الذي عقد في طرابلس- ليبيا بتاريخ 1977/12/02، والذي خرج بعدة قرارات ضد زيارة السادات للقدس. (الكيلاني، 1996، ص 38-42).

لقد كانت اتفاقية كامب ديفيد هي نهاية مرحلة من مراحل الصراع في الشرق الأوسط، فعلى المستوى الدولي حسم الصراع بين القوتين الأعظم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الصراع الذي انفجر في عام 1956، وبلغ الذروة في عام 1967م، وحسم في عام 1978، أما على المستوى العربي فأدت هذه الاتفاقية إلى خروج مصر من ساحة الصراع العربي- الإسرائيلي، وتحييدها عسكرياً، الأمر الذي أضعف موقف الدول العربية سياسياً وعسكرياً في هذا الصراع وأعطى لإسرائيل الموقف الاستراتيجي الأقوى في المنطقة وأتاح لها حرية العمل والتوسع على حساب الأرض العربية، وعلى المستوى المصري فإنّ هذه الاتفاقية وما تلاها من معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل قد أعادت سيناء للمصريين بقيود مشددة تضع إسرائيل في الموقف العسكري الأقوى ووضعت نهاية لمرحلة من مراحل الصراع بين مصر وإسرائيل .

أدت عملية السلام التي قادها السادات إلى وضع جديد تمثّل في التحوّلات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بل امتدّت هذه التحوّلات إلى أنماط مختلفة من العلاقات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية والثقافية بين مصر والعالم الخارجي ومن أبرز هذه التحوّلات:

- التحول إلى أحادية الاعتماد على الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية سواء كمورد رئيسي للسلاح أو كمصدر للمعونة الاقتصادية أو كشريك تجاري رئيسي، وقد اقترن هذا التحول بسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي أخذت به مصر بعد منتصف السبعينيات، وتحديداً بعد أن صدر أول قانون للانفتاح الاقتصادي في حزيران/ يونيو 1974.

- القطيعة من الأتحاد السوفييتي ومعظم الدول العربية، حتى إنَّ عدم الانحياز المصري أصبح محلَّ شك.

- جاءت هذه التحولات تالية لتوقيع مصر للمعاهدة المصرية- الإسرائيلية في آذار/مارس 1979، بما كان يعنيه ذلك من تغيير في أسلوب السياسة الخارجية المصرية في إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي. وقد أثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه التغييرات أو التحول في السياسة الخارجية المصرية وأولوية نموذج النمو الانفتاحي (مهما كانت الدوافع التي قادت إليه: شخصية وإدراكات القيادة السياسية، ضغوط خارجية، أزمات اقتصادية داخلية حادة، وجود قوى اجتماعية مستفيدة من السياسات الجديدة) وقد أدت إلى حل المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية المتمثلة في التنمية والاقتصاد.

أفضت معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية إلى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات والمعونات العسكرية والغذائية إلى مصر، وذلك كمكافأة مصر على تعهدها بالسير في عملية السلام، هذا كله أدى إلى قيام مصر بالاعتماد على الخارج إلى أن وصلت نقطة الخطر، حيث أصبح سهلاً توجيه الضغط إلى السياسة الخارجية المستقلة من خلال التحكم في أسسها الاقتصادية والاجتماعية. فمثلاً أوضح العديد من الاقتصاديين أن استمرار المساعدات والقروض يتوقف على استمرار رضاء الولايات المتحدة عن السياسة الخارجية والداخلية المصرية، فإذا ما حدث تفكير في أي تغيير جوهري، فسوف تجد مصر نفسها مضطرة إلى مواجهة ضغط خارجي كبير، ونظراً إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد قطاع خاص على أمل أن يزداد النمو الاقتصادي ويقل التضخم وحجم عجز الموازنة، إلا أن التطبيق الخاطئ لهذه السياسة وعدم التحول التدريجي للقطاع الخاص، أدى إلى وضع اقتصادي سيئ في مصر، ازدادت فيه حدة مشكلات البطالة والتضخم والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتدهور الأوضاع

المعيشية لقطاعات واسعة من الشعب نتيجة لتدني مستوى المرافق والخدمات العامة. (محمد، 1997، ص15).

3,6 محددات العلاقة المصرية الإسرائيلية

تتحدّد العلاقات بين أي دولتين من حيث مداها أو عمقها أو فاعليّتها، بعدد من العوامل المرتبطة بطبيعة كل من الطرفين ومصالحه، والأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة، وكذلك الوضع التاريخي الذي تتفاعل تلك العلاقة فيه.

وفي هذا السياق العام، سيتم رصد ثلاثة مجموعات من العوامل المحددة، أو الحاكمة لهذه العلاقة منذ اللحظة الأولى، فهناك أولاً المحددات المرتبطة بالوضع السياسي الأوسع الذي ولدت فيه تلك العلاقة وتطورت. وهناك ثانياً المحددات المرتبطة بطبيعة أو جوهر تلك العلاقات، كآلية انتقال من حالة "الحرب" إلى حالة "السلم" ثم هناك ثالثاً المحددات النابعة من طبيعة وأوضاع الطرفين المباشرين للعلاقة، وهما مصر وإسرائيل.

1- المحددات المرتبطة بأوضاع تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي:

نشأت العلاقات المصرية- الإسرائيلية كجزء لا يتجزأ من عملية أكبر وأوسع، وهي تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي وفق المعطيات التي توفّرت عقب زيارة السادات للقدس في 1977، وبدء عملية السلام المصرية- الإسرائيلية، ويعني ذلك أن عملية السلام المصرية- الإسرائيلية أنتجت العلاقات بين الطرفين، كما أنّ تطور العلاقات تأثّر تأثراً مباشراً بمسار الصراع العربي- الإسرائيلي، ومرحل النجاح والإخفاق التي صادفتها محاولات تسويته، طوال الفترة اللاحقة لتوقيع السلام.

فوفقاً للبند الثالث من المادة الأولى من معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية الموقعة في واشنطن في (26) آذار/ مارس 1979، فإنه عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودّية بينهما طبقاً للمادة الثالثة فقرة (3)، ووفقاً للمادة المذكورة فقرة (3): "يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل، والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف

بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية. ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان -بمقتضاها- بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة". (الرفاعي، 1984).

ووفقاً للقانون رقم (66) لسنة 1980، الذي صدر في مصر في (18) شباط/ فبراير 1980، فقد ألغي القانون رقم (506) لسنة 1955، الخاص بمقاطعة إسرائيل، وكذلك جميع القوانين المرتبطة به والقرارات والتشريعات الصادرة تنفيذاً لأي منها. كما صدر القانون رقم (26) لسنة 1980، الذي قرّر في مادته الأولى "إنشاء سفارة جمهورية مصر العربية لدى حكومة دولة إسرائيل"، على أن يكون مقرها في مدينة تل أبيب". وفي (15) تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (650) لسنة 1981، الذي نصّت مادته الأولى على إنشاء قنصلية عامة لجمهورية مصر العربية في مدينة إيلات. (حرب، 1990، ص:3).

فإذا كانت هذه النشأة "التعاقدية" للعلاقات المصرية- الإسرائيلية، كجزء من معاهدة السلام بين البلدين، قد أضفت عليها طابعاً "إلزامياً" بمعنى ما، إلا أنها حملت معها منذ ميلادها علاقتها بشكل مباشر أو غير مباشر مع باقي عناصر عملية السلام، وتأثرها إيجاباً أو سلباً بتطوراتها. فمن وجهة النظر المصرية، كانت تلك العملية من شقّين متوازيين: التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، وفي القلب منها القضية الفلسطينية من ناحية، وتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل بوجه خاص من ناحية أخرى. والواقع أن وثيقتي كامب ديفيد: "إطار السلام في الشرق الأوسط"، و"إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل" قد عكستا هذا التوازي النظري. غير أنّ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والخطاب المتبادل بين مصر وإسرائيل في شأن إجراءات الحكم الذاتي، اللذين وقّعا بعد ذلك بستة أشهر فقط تقريباً، أبرزتا بقوة مدى ثانوية الشق الخاص بإقرار السلام في الشرق الأوسط، بجانب المعاهدة المصرية- الإسرائيلية، ثم ما لبثت التطورات على أرض الواقع أن أنهت عملياً أي بُعد "عربي" لعملية السلام بين مصر وإسرائيل، وأبرزت بكل وضوح حقيقتها كصلح مصري- إسرائيلي منفرد. إن هذا الشلل الذي أصاب منذ اللحظات الأولى الشق "العربي" من عملية السلام، انعكس على العلاقات المصرية- الإسرائيلية، التي هي حجر الزاوية في السلام

المصري- الإسرائيلي، ووضع حدوداً صارمة على تطور تلك العلاقات وحصرها في الإطار القانوني الشكلي. (حرب، 1990، ص:4).

وفي هذا السياق فإن كل خطوة عدوانية إسرائيلية إزاء الفلسطينيين وبقية العرب، كانت تعمل أثرها السلبي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في العلاقات المصرية- الإسرائيلية، وينطبق هذا التبعث الإسرائيلي في مباحثات الحكم الذاتي، مثلما ينطبق على الإصرار على بناء المستعمرات، وعلى قرار الكنيست بتوحيد القدس كعاصمة لإسرائيل سنة 1980، وكذلك على ضرب المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو 1981. (المصدر السابق).

بادر الرئيس السادات إلى السلام مع إسرائيل، وساهم مباشرة في وضع الأساس القانوني للعلاقات المصرية- الإسرائيلية، إلا أنه لم يقدر له أن يعيش تطوراتها الفعلية إلا لفترة قليلة للغاية، انتهت باغتياله في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، وبذلك فإن تطور هذه العلاقات ترتبط بالدرجة الأولى بالرئيس حسني مبارك الذي تولى الرئاسة في أواخر 1981. والواقع أن إسرائيل لم تربط بين سلوكها إزاء مصر وبين تلك العلاقات وسلوكها إزاء العالم العربي، أو إزاء المسألة الفلسطينية؛ لذلك فإن الحرص على تلك العلاقات لم يكن قط رادعاً لسياساتها العدوانية، بل على العكس تماماً فقد تعاملت مع السلام مع مصر باعتباره عنصر تحييد للقوة، من شأنه أن يطلق يدها أكثر في التعامل مع باقي الأطراف العربية. ولذلك يمكن القول إن التهديد الإسرائيلي للعالم العربي أخذ أبعاداً إضافية: فقد تأكدت، من ناحية أولى، شمولية هذا التهديد من خلال تعقب أي قوة على امتداد الإقليم العربي بدءاً بضرب المفاعل النووي العراقي في 1981، إلى ضرب مقر قيادة منظمة التحرير في تونس تشرين الأول/ أكتوبر 1985، وغزوها لبنان في حزيران/ يونيو 1982، الذي انتهى بضرب قواعد منظمة التحرير وتثبيت الوجود الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، والإصرار على السيطرة على مرتفعات الجولان وإعلان إخضاعها للقوانين والإدارة الإسرائيلية، وكذلك إحكام السيطرة على الضفة لغربية وقطاع غزة. (المصدر السابق).

2- المحددات المرتبطة بألية الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام (التطبيع):

إن اختلاف الرؤية المصرية عن الرؤية الإسرائيلية لحجم وطبيعة العلاقات المطلوب إقامتها، كان بذاته مصدراً لتحديد العلاقات بين البلدين وتكييفها، فإذا كان المسلم به أن تنتقل هذه

العلاقات من حالة الحرب إلى حالة السلم، فإن الاصطلاح الذي ساد للتعبير عن ذلك هو اصطلاح "التطبيع" (Normalization)، أي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من علاقات عدائية وصراعية إلى علاقات طبيعية أو عادية، غير أن الاتفاق على اصطلاح التطبيع لم يَغنِ في النهاية، اتفاقاً على مضمونه. ويُقدّم شمعون شمير سفير إسرائيل في القاهرة (1988-1991)، نموذجاً واضحاً لمفهوم التطبيع لدى النخبة السياسية الإسرائيلية. فطبقاً لهذا النموذج، يعتبر مفهوم التطبيع مفهوماً فريداً في العلاقات الدولية، وهو قد نبع لدى الإسرائيليين من الوعي بأن نزاعهم مع العرب، على غير ما هو معتاد في الصراعات الدولية، إنما كان يدور بشأن حق دولتهم في الوجود. وعليه، فقد توقعوا أن يكون بين ما يحصلون عليه من الجانب العربي في أي معاهدة سلام، أشياء غير ملموسة أو غير واضحة، مثل الاعتراف أو القبول. ولما كان ما يقدمه الإسرائيليون هو تنازلات إقليمية محددة تنطوي على مخاطر أمنية، فقد أرادوا التيقن من أنهم سوف يحصلون على المقابل؛ وبالتالي بدأ التطبيع تجسيداً محدداً لاستعداد المصريين لتناول العلاقات، ومؤشراً على إخلاص المصريين في استعدادهم لفتح صفحة جديدة في علاقتهم بإسرائيل. وتعبيراً عن الالتزام الذي يصعب الرجوع إليه. (حرب، 1990، ص:6).

ووفقاً لهذا المفهوم فإن التعبيرات الرمزية والشفوية بدت ذات أهمية كبيرة للإسرائيليين، كما توقعوا أن تؤدي عملية التطبيع إلى إزالة الدعايات المعادية، وتعليم الرأي العام قبول السلام مع إسرائيل، وإيجاد شبكة ممتدة من التفاعلات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، تساهم في إضفاء طابع إنساني على طبيعة هذه العلاقات، وتقلل من إمكانية العودة إلى العلاقات العدائية؛ إلا أن المفهوم المصري ظلّ يحمل مضموناً مختلفاً. وكما عبّر عن ذلك بطرس غالي، وزير الخارجية المصرية في مقالته "سياسة مصر الخارجية ما بعد السادات. ص82" فإنه وفقاً لما نصت عليه معاهدة السلام، فإن العلاقات بين الدولتين هي علاقات طبيعية، وكلمة طبيعية، تعني تماماً ما نقول، فهي لا توحى بأي شكل من الأشكال بوجود علاقات خاصة أو تحالف أو تعاون استراتيجي بين الدولتين. فمثل هذا التعاون يتصور قيامه يوم أن يتحقق السلام الشامل والعاقل، وليس في معاهدة السلام ما يلزم مصر بأي شيء يتجاوز العلاقات الطبيعية والعادية، تحكمها الاعتبارات والمصالح التي تحكم العلاقات العادية بين أي دولتين. (غالي، 1982). والواقع أن هذه الرؤية المصرية للتطبيع تعكس مفهوماً مصرياً للسلام يختلف عنه لدى إسرائيل،

فالسلم من وجهة النظر الإسرائيلية_ إضافة لأنه مفهوم مثقل بمعانٍ أيديولوجية ورمزية، ومحقق للحلم الصهيوني، بالتالي يكون التطبيع إضافة من المنافع والتفاعلات المادية والملموسة، لكن الصورة تختلف كثيراً عند الجانب المصري؛ فالسالم لدى النخبة السياسية المصرية التي وافقت السادات على توجهاته وسارت معه في تنفيذها، إنما هو استجابة براغماتية لأوضاع توازن القوى الاستراتيجية بين العرب ومصر في المقدمة وبين إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973، ثم إنه بعد ذلك نتيجة للعجز عن تحمل أعباء حرب أخرى، فضلاً عن أنه شرط لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، وتحويل الموارد نحو التنمية. (المصدر السابق، ص: 8-9).

3- المحددات المرتبطة بالمواقف الداخلية لطرفي العلاقة:

قامت الأوضاع الداخلية لكل من مصر وإسرائيل بدور أساسي في تكييف العلاقة بالطرف الآخر، فمن ناحية إسرائيل، استمرت المواجهة بين مدرسة حزب العمل بقيادة شمعون بيرس وبين مدرسة الليكود بقيادة مناحيم بيجين ومن ثم يتسحاق شمير، ويبقى الخلاف بين المدرستين نظرياً بسبب سيطرة حزب العمل على الساحة السياسية بشكل كامل، لكن الانقلاب السياسي الذي حصل في حزيران 1977، والذي أدى بالليكود إلى اعتلاء سدة الحكم، قلب الصراع بينهما من الجدل الأيديولوجي النظري إلى صراع سياسي عملي، ولأن الليكود لم يخلُ بصورة مطلقة محلّ حزب العمل، فقد حدّد هذا الوضع من قدرة الليكود على اتّخاذ القرارات في قضايا الحرب والسالم، وجعل المناقشات التي تدور بين المعسكرين تنعكس مباشرة على المسلك العملي الذي تتبعه إسرائيل. (خليفة، 2011، ص: 205-210)، فالليكود يرى أن الرسالة التاريخية التي يقدمها هي سلامة أرض إسرائيل الكبرى، وأن السالم مع مصر لا يجب أن يتعارض مع هذا الهدف، وأن السالم هدفه إزالة خطر الحرب مع مصر، وفصلها عن المعسكر العربي، أما مدرسة حزب العمل فتري أن الهدف الذي له أولوية هو رؤية إسرائيل اليهودية والديمقراطية والقوية والمتصالحة مع جيرانها العرب، والمقبولة لدى العالم المستنير، ومع إصرار هذه المدرسة على مقولة الحقوق التاريخية للشعب اليهودي، إلا أنها ترى أن على إسرائيل تقديم حلول بشأن الأراضي التي يقطنها العرب بأعداد كبيرة، وأن عدم التوصل لتسوية أكثر شمولاً ربّما يؤدي إلى

انهيار الجبهة الشرقية، بل قد يؤدي إلى إضعاف السلام مع مصر. وتتفق المدرستان على أنه لم يكن هناك انزعاج من الاحتكاكات التي وقعت مع مصر ما دامت مصر بعيدة عن العرب المتشددين، وأن العمليات التي تخدم أمن إسرائيل، مثل العمليات العسكرية الانتقامية والوقائية ضد الدول العربية الأخرى، وإنشاء المستعمرات في المناطق الأمنية، وتعزيز السيطرة في الجولان، التي يجب أن يكون لها الأولوية ولو على حساب مشاعر المصريين. (المصدر السابق).

أما على الجانب المصري فلا شك أن السياسة المصرية إزاء إسرائيل كانت محصلة للتوجه الرسمي لاحترام اتفاقية السلام وتنفيذها من ناحية، وللتوجه الجماهيري المعارض لعمليات التطبيع، وخصوصاً بين قطاعات مهمة من المثقفين من ناحية أخرى، أما بالنسبة للقوى الإسلامية واليسارية والناصرية التي عارضت منذ اللحظة الأولى زيارة السادات، فضلاً عن الاتفاق وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فقد اتسعت هذه المعارضة شيئاً فشيئاً مع تطور العلاقات وتدابير السياسة الإسرائيلية في المنطقة، واجتذبت أعداداً أكبر من الأنصار، وتعاضم بالتالي دورها في الحملة المعادية لإسرائيل، وفي كل عمل عدائي كانت تقوم إسرائيل به ضدّ الدول العربية كانت تنفجر مشاعر العداة والكراهية تجاهها، ومع ذلك يظلّ هناك مكان مهمّ للعداء لإسرائيل في توجهات القوى المعارضة الرئيسة في مصر بحكم مصالحها وأفكارها الأصلية. (حرب، 1990، ص10).

3،7 خصائص العلاقات المصرية الإسرائيلية وآثارها

توقعت كثير من الجهات الإسرائيلية بما فيهم (كتّاب وصحافيون...) أن يكون هناك مجالات واسعة للتعاون، بل والتفاعل بينهم وبين المصريين، وأطلقوا العنان لتصور مشاريع تغطي كل نواحي الحياة تقريباً، إلا أن الكثير من المصريين في المقابل، ذهبوا بعيداً في تصوراتهم بشأن السيرة أو الهيمنة الإسرائيلية على اقتصاد مصر وثقافتها... إلخ، غير أن الحقائق السياسية أو بتعبير أدق حقائق الجغرافيا والتاريخ والمصالح الوطنية الجوهرية، سرعان ما طبعت بتأثيراتها القوية مسار العلاقات المصرية الإسرائيلية، من دون أي شعارات صارخة أو صاخبة، والواقع أن الفجوة التي اتسعت بسرعة بين مشاريع وخطط التعاون، التي قننتها الاتفاقيات المصرية-الإسرائيلية العديدة، وبين الواقع الهزيل الذي آلت إليه، إنما تعود إلى تأثير المحددات الرئيسة

التي حكمت هذه العلاقات من بدايتها، والتي تعلّقت بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي (وفي مقدمتها القضية الفلسطينية)، والضغط الخارجية المناهضة للعلاقات، فضلاً عن الاختلاف في رؤية التطبيع بين البلدين، وبالنظر إلى تلك العلاقات نجد:

1- أن العلاقات المصرية- الإسرائيلية ظلّت في جوهرها، عند الحد الأدنى لها. وهو ما وصفه "بالسلام البارد"، ومع أنه يمكن رصد العديد من العوامل التي حددت تلك العلاقات عند الحد الأدنى، فسوف يظل من الصحيح أن ما سمح لتلك المحددات بأن تعمل أثرها إنما هو الاختلاف في النظرة إلى "السلام" و"التطبيع" بين مصر وإسرائيل، فمنذ اللحظة الأولى كانت إسرائيل هي الطرف الساعي للتطبيع وتوسيع العلاقة، وكانت مصر هي المتحفظ في ذلك الاتجاه. ولأن هذا الحد ارتبط بالدرجة الأولى بالموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية، ومن تطورات تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي بصورة عامة، فليس هناك سبب للاعتقاد بأن هذا الحد سوف يتغير، ما لم يتغير الموقف الإسرائيلي المشار إليه.

2- يمكن القول إن استعادة مصر من العلاقات مع إسرائيل، كانت أقل كثيراً مما استقادت إسرائيل منه، صحيح أن مصر حصلت على سيئاء (بغض النظر عن الشروط)، لكن لم تستفد من المجالات الأخرى العديدة بالحدّ الذي استقادت منه إسرائيل، ففي حين تدفق على مصر آلاف الإسرائيليين يجوبون مصر ويدرسونها ويحللون الأوضاع فيها، ويرصدون إمكانات مستقبلها، فإن الأمر لم يكن بتلك الصورة لدى الجانب المصري، وكذلك أيضاً على الصعيد السياحي والأمني والاستقرار السياسي.

3- الرفض الشعبي إزاء إسرائيل وإزاء العلاقات معها، وهذا يعني أن الإسرائيليين عندما ذهبوا إلى مصر وتعاملوا مع المصريين، إنما ذهبوا بعدائهم معهم، وهكذا فإن العداء الرسمي، القديم لمصر إزاء إسرائيل، قد استبدل به عداء شعبي حديث في ظل الاتصال المباشر بين القنوات الرسمية في مصر وإسرائيل، ولم يأت هذا الموقف المعارض من داخل الأحزاب والقوى السياسية المعارضة، إنما جاء أيضاً من نقابات واتحادات مهنية وهيئات ثقافية، وتبلورت تنظيمات جديدة مناهضة للتطبيع مع إسرائيل، ويمكن القول إن هذا المناخ يفسر حقيقة أن

السياحة بين مصر وإسرائيل، سارت عملياً في اتجاه واحد، أي من إسرائيل إلى مصر ويمكن اقتباس كلام شمعون شمير حين قال: "إنّ علاقات مصر وإسرائيل لم تتحوّل إلى أمر عملي داخل الحياة اليومية للشعب المصري". (حرب، 1990، ص: 19- 21).

3،8 مضمون العلاقات المصرية الإسرائيلية

ساهمت المحددات السابقة، أي تطورات الصراع العربي- الإسرائيلي ومحاولات تسويته، والتباين في مفهوم التطبيع بين مصر وإسرائيل، والأوضاع الداخلية في كل من مصر وإسرائيل، في صوغ العلاقات المصرية- الإسرائيلية. وليس من الصعب على المراقب لتلك العلاقات، أن يفصل بوضوح بين الشكل الرسمي أو القانوني لها من ناحية، وبين المضمون الفعلي لها من ناحية أخرى.

1- الإطار الرسمي

بين توقيع المعاهدة المصرية- الإسرائيلية في آذار/ مارس 1979، وإتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في حزيران/ يونيو 1982، وقع بين الطرفين ما يقرب من خمسين اتفاقية تعاون في المجالات كافة: من النقل الجوي والزراعة والمواصلات والتجارة والشرطة إلى الثقافة والسياحة. وتُشكّل هذه الاتفاقيات، فضلاً عن اتفاقية السلام نفسها، الإطار الرسمي- القانوني للعلاقات المصرية الإسرائيلية، الذي ساد طوال الثمانينات، ولا يزال يحكم وينظّم تلك العلاقات حتى اللحظة الراهنة (2016). (سلطان، 2009، ص: 28- 29).

فوفقاً لمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما، وتسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب؛ ويطبّق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم؛ وتقام ترتيبات أمن متفق عليها، بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة. وتتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها. وألحق بالمعاهدة البروتوكول الذي ينظّم إقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين البلدين، فضلاً عن غيرها من العلاقات، وقرارات تنفيذية في مقدمتها قانون رقم

(66) لسنة 1980، الرامي إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، والقرارات الخاصة بإنشاء سفارة مصرية في تل أبيب وقنصليتها العامة في إيلات، والقرارات الخاصة بإنشاء وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية- الإسرائيلية، وترتيب الانسحاب النهائي من سيناء، إضافة إلى محاضر اجتماعات اللجنة العامة (المصرية- الإسرائيلية) لتطبيع العلاقات، وكذلك اللجنة العليا المشتركة لترتيبات الانسحاب النهائي من سيناء. (حرب، 1990، ص:12).

أما العلاقات التجارية فينظمها اتفاق التجارة الذي وُقِع في القاهرة بتاريخ (8) أيار/ مايو 1980، والبروتوكولات التنفيذية له. ووفقاً للاتفاق المذكور، يتم تبادل السلع بين الدولتين طبقاً للقوانين السائدة فيهما، ويمنح كلٌّ من الطرفين الطرف الآخر معاملة الدولة الأولى برعاية وفقاً لشروط الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وغطت الاتفاقية والبروتوكول الملحقان كلَّ التفاصيل، مثل: إجراء تنشيط وتسهيل التجارة العامة، والجمارك والإعلانات التجارية والمصارف، والتجارة مع القطاع العام، والمناطق الحرة، وتسهيل حركة النقل بين البلدين. (المصدر السابق).

أما العلاقات الثقافية، فقد نظّمها الاتفاق الثقافي الذي عقد بين الدولتين في (8) أيار/ مايو 1980، والبرنامج التنفيذي للاتفاق الذي وقع بعد ذلك في (29) تشرين الأول/ أكتوبر 1981، وبروتوكول التعاون بين اتحاد الإذاعة والتلفزيون في مصر وهيئة الإذاعة والتلفزيون في إسرائيل، والبروتوكول الخاص بإنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة الذي وُقِع في القاهرة بتاريخ (25) شباط/ فبراير 1982، وقد نصّ الاتفاق الثقافي على أن يعمل الطرفان على تشجيع التعاون في ميدان الثقافة والفنّ والعلوم بما يتفق مع قوانين ونُظُم كل منهما، وتشجيع الاتصالات وتبادل زيارات الخبراء في المجالات الثقافية والفنية والتقنية والعلمية والطبية، وكذلك تشجيع ما يحقق التعرّف على حضارة وثقافة الطرف الآخر، وضم البرنامج التنفيذي للاتفاق (39) مادة غطت مجالات التعليم والبحث العلمي والثقافة، والإذاعة والتلفزة والشباب والرياضة والآثار والصحة، ووصف البروتوكول الخاص بإنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة بأنه قناة الاتصال بين المؤسسات التعليمية والعلمية المصرية الإسرائيلية، وأن هدفه تنمية الدراسة والبحث في المجالات التعليمية والعلمية والثقافية والتكنولوجية والأثرية والتاريخية، وذلك من خلال أنشطة

مثل استضافة الباحثين الإسرائيليين في مصر (على ألا يزيدوا عن 15 باحثاً) وتقديم الخدمات للباحثين المصريين الراغبين في الذهاب لإسرائيل. (حرب، 1990، ص:13).

وفي ميدان السياحة، وقّعت مذكرتا تفاهم في كل من القاهرة (10 آذار/ مارس 1980) وإسرائيل (17 كانون الأول/ ديسمبر 1981) وكذلك محاضر متفق عليها في إسرائيل (17 أيلول/ سبتمبر 1981) والقاهرة (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1981 و5 نيسان/ إبريل 1982). وتضمنت مذكرة آذار/ مارس 1980، اتفاق الطرفين على سهولة وكفاءة سير العمليات السياحية بهدف النهوض بالسياحة فيما بين البلدين، وأكدت أن النهوض بالسياحة الدولية لكلا البلدين هدف ينبغي تشجيع كافة المبادرات نحوه. ونظمت مذكرة كانون الأول/ ديسمبر 1981، حركة السياحة بين البلدين، والتعاون بينهما في المنظمات السياحية الدولية، والتعاون الفني بين الحكومتين في مجال تخطيط السياحة وتنميتها، وتنظيم العلاقة بين جميع الجهات العاملة بالسياحة في مصر وإسرائيل، وعالجت المحاضر المتفق عليها قضايا تفصيلية فيما يخص تبادل المعلومات بين وزارتي السياحة، واستمرار تشغيل المرافق والمنشآت السياحية في سيناء، وتبادل مكاتب التمثيل السياحي من خلال مكاتب سياحية رسمية ملحقة بسفارة كل من الدولتين لدى الآخر، ووسائل تشجيع أنشطة الترويج السياحي، وتنظيم أسابيع سياحية متبادلة، وتدابير أمن السياحة. (المصدر السابق).

وفي (24) آذار/ مارس 1980، وقّعت في تل أبيب مذكرة للتفاهم بين البلدين، وضعت الأساس للتعاون في المجال الزراعي. وحددت هذه المذكرة طرائق التعاون المقترحة في المشاريع المشتركة؛ الأنشطة المشتركة في المشاريع العملية، البرامج المشتركة للبحوث التطبيقية، نشر المعرفة ونقلها، برامج التبادل ومنح التدريب، وحدد ملحق لتلك المذكرة المجالات المقترحة للتعاون في التنمية الزراعية بأنها تطوير محاصيل الحبوب والزهور، والإنتاج الحيواني، وصيد الأسماك ولمزارع السمكية، والخدمات البيطرية، وحماية النباتات وأنشطة ما بعد الحصاد، والتصنيع، ومؤسسات الإنتاج والتسويق، والتخطيط الزراعي، والتنمية الزراعية المتكاملة، ونقل التكنولوجيا، والبحوث المشتركة. (المصدر السابق).

وتم تنظيم النقل الجوي بين البلدين بموجب الاتفاقية التي وقعت في القاهرة بتاريخ (8) أيار/ مايو 1980، بين البلدين، باعتبارهما طرفين في اتفاقية الطيران المدني الدولي واتفاقية مرور

الخطوط الدولية الجوية الموقعة في شيكاغو سنة 1944، وحددت اتفاقية حقوق النقل المتبادلة، بما فيها الطيران عبر إقليم الطرف الآخر من دون الهبوط فيه، والهبوط في الإقليم الآخر للأغراض غير التجارية، والهبوط بغرض إنزال وأخذ حركة دولية من ركاب وبضائع وبريد، من الطرف الآخر وإليه، ورافق هذه الاتفاقية وتلاها توقيع عدد من مذكرات التفاهم التي تناولت كل التفاصيل العملية بشأن تشغيل خطوط الطيران.

أما في مجال النقل والمواصلات البرية والبحرية، فقد وقّع عدد من مذكرات التفاهم والمحاضر المتفق عليها بين سنتي 1980 و1982، وبمقتضى مذكرة تفاهم وقعت في إسرائيل بتاريخ (30) آذار/ مارس 1980، تم تنظيم النقاط الأساسية التي تضمن تسهيل النقل البحري وضمان حرية الأشخاص والمركبات، وفي مقدمة هذه النقاط: تنظيم دخول الأفراد من كلا الجنسيتين، ودخول سيارات الركاب الخاصة، وتنظيم وثائق السفر. ونظمت مذكرات التفاهم الأخرى، وكذلك محاضر الاجتماعات المتفق عليها، حركة الشاحنات بين البلدين، ومنافذ السفر، وطرق المرور، وتأشيرات الدخول والرسوم والجمارك، ومكافحة التهريب... إلخ. (حرب، 1990، ص15).

ونظّم عددٌ من مذكرات التفاهم ومحاضر الاجتماعات المتفق عليها، جميع الاتصالات السلوكية واللاسلكية بين البلدين، وخدمات البريد، وكذلك تنسيق ترددات الإرسال الإذاعي والتلفزي، وحددت مذكرة وقعت في كانون الأول/ ديسمبر 1981، طرق الاتصال ومحطاتها في سيناء، وبيع المنشآت الاتصالية الإسرائيلية في سيناء إلى مصر، بما في ذلك كافة التفاصيل الفنية الدقيقة.

2- مسار العلاقات الفعلي

ليس هناك شك في أن السمة الأساسية، بين العلاقات المصرية- الإسرائيلية هي التناقض الحاد بين شمول الإطار القانوني والرسمي الذي وضع لتلك العلاقات، وبين ضيق حجم ما تحقق فعلياً على أرض الواقع، لذا بقيت العلاقات محدودة ومحصورة في ميادين معينة.

ليس هناك خلاف تقريباً، في أن أفضل فترات الانتعاش في العلاقات كانت الفترة المبكرة بين توقيع الاتفاقيات المختلفة، خصوصاً قرب الانتهاء من الانسحاب من سيناء، ولأسابيع قليلة بعده، ووصف الدكتور ساسون سوميخ من جامعة تل أبيب، الواقع والجو العام لهذه المرحلة الأولى

التي استمرت حتى ربيع 1982 قائلاً: "كانت هناك بوادر واضحة لمحاولة تقارب وفهم لدى الصحفيين والكتاب والباحثين ورجال الأعمال في الشهور التي سبقت الانسحاب النهائي من سيناء، وبشكل أكبر في الأسابيع التي تلتها ظهرت ولأول مرة نبرة تعاطف مع مجالات معينة للحياة في إسرائيل، وتوجه في تلك الفترة عشرات الصحفيين والكتاب والفنانين والباحثين والطلاب إلى أصدقائهم في إسرائيل يخبرونهم برغبتهم في زيارة إسرائيل". لكن غزو لبنان، بعد بضعة أسابيع من الانسحاب من سيناء، وضع نهاية لبوادر هذه التطورات، ولم تُنفذ في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان 1982، معظم اتّفاقيات التطبيع أو نُفِذت بشكل محدود، وأنّهم كل طرف الآخر بمسؤوليته عن هذا الوضع. (سلطان، 2009، ص:30).

ادّعى الجانب الإسرائيلي أن مصر لم تكن تتوي أبدأ تنفيذ اتّفاقيات التطبيع. وأنها اتّخذت في المقابل خطوات من أجل منع دفع حقيقي لتطبيع العلاقات بما فيها إنشاء هيئة وظيفتها منع تقدّم من هذا النوع، وهي بذلك تكون قد فرغت الاتّفاقيات من مضمونها، أما الجانب المصري فزعم أنه عند التوقيع على اتّفاقيات التطبيع مع إسرائيل كان هناك تفاهم بأنه سيحدث في المقابل تقدم نحو حل القضية الفلسطينية، غير أن المفاوضات التي أقيمت حول حكم ذاتي فلسطيني وصلت إلى طريق مسدود، كما رأّت مصر في مشكلة طابا، التي أثّرت قبيل الانسحاب الكامل، محاولة غير لائقة من إسرائيل لاقتطاع أجزاء من الأراضي عن طريق تحطيم الحجر الحدودي سرّاً. وقد ألقت هذه المشكلة بظلالها على العلاقات بين الدولتين في السنوات الأولى من اتّفاقية السلام، هذا بالإضافة إلى خروج إسرائيل لغزو لبنان بعد الانسحاب من سيناء واحتلال إسرائيل لعاصمة عربية وهي بيروت، فوجدت مصر نفسها في مأزق في ظل الاتّهامات العربية التي تقول أن اتّفاقية السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل هي التي سمحت لإسرائيل بمهاجمة لبنان واحتلال عاصمة عربية، وفي المقابل استمرت الحكومة الإسرائيلية في بناء المستوطنات على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وتوسيع المستوطنات القائمة، فمن الناحية المصرية لم تسمح هذه الظروف بتوطيد العلاقات بين مصر وإسرائيل، وازداد الوضع سوءاً بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، وترى مصر أن طبيعة العلاقات لا يمكن أن تكون منعزلة عن الواقع العام وعن أحداث المواجهات بين إسرائيل والدول العربية الأخرى، وبين إسرائيل والفلسطينيين. (سلطان، 2009، ص:30-31).

بقيت العلاقات بين الطرفين بلا تغيير حتى تولي حكومة رابين في صيف 1992، فقد تم الحفاظ، حتى هذه الفترة، على الإطار العام للسلام إلى جانب بعض العناصر المنفردة من علاقات سلام مثل فتح السفارات وخطوط المواصلات وأدنى مستوى من العلاقات على مستوى القيادات.

وسجلت فترة ما قبل تولي حكومة رابين أدنى مستويات للعلاقات بين الدولتين منذ التوقيع على معاهدة السلام. ورغم عقد مؤتمر السلام في مدريد في أكتوبر 1991، وبدء مباحثات السلام بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، واستخدم بطرس غالي تعبير "السلام البارد" في كل ما يتعلق بالعلاقات بين مصر وإسرائيل في السنوات العشرة بين حرب لبنان وحتى حكومة رابين، وكان ذلك وصفاً دقيقاً للوضع في تلك الفترة. (المصدر السابق، ص:33).

أدت الانتخابات التي جرت في صيف 1992، إلى تغير في الأجندة الإسرائيلية، وفوز حزب العمل، وتشكيل حكومة برئاسة إسحق رابين الذي كان لديه أجندة مختلفة تماماً عن الحكومة التي سبقتها، وأكدت الخطوط العريضة للحكومة على تركيز الجهود لصنع السلام، وتقوية الاستيطان في خطوط المواجهة على حساب الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى عكس الحكومة السابقة لم تشمل مبادئ الحكومة الجديدة، في هذه المرة، رفض الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو رفض أي احتمال لإقامة دولة فلسطينية. بل ذهبت لاعتبار مصر شريكاً في جهود إحلال السلام في المنطقة، وأنها ستطلب المساعدة من مصر في صنع السلام، كما ستوطد العلاقات مع مصر ورئيسها مبارك. (المصدر السابق، ص:34).

توجّه رابين في (21) يوليو 1992، وبعد أسبوع فقط من حصوله على ثقة الكنيست، في زيارة رسمية إلى القاهرة، وكانت هذه أول زيارة له كرئيس حكومة، دار اللقاء بين مبارك ورابين في جو ودي، حيث استمع الرئيس مبارك برضى تام لبرنامج حكومة رابين، وشعر بالرغبة الحقيقية لدى رابين في دفع عملية السلام، وعقد مؤتمر صحفي استنتج من خلاله بأن صفحة جديدة قد فتحت وسنحت الفرصة من جديد لتحسين العلاقات المتدهورة حتى ذلك الحين، وفي تصريح صحفي للرئيس مبارك أكد فيه بأن الزيارة فتحت بالفعل صفحة جديدة في العلاقات بين مصر وإسرائيل، وأن حكومة رابين- بيرس هي أكثر حكومة ملائمة لدفع عملية السلام. (سلطان، 2009، ص:34-35).

لقد اتّسمت الاتّصالات الرسمية على مختلف المستويات بأجواء طيّبة وتفاوض حول المستقبل. وتحول الحوار بين الدولتين، الذي كان يتم حتى ذلك الوقت في إطار محدود جدّاً، إلى حوار مكثف، والتقى الرئيس مبارك ورئيس الوزراء رابين كل عدة شهور، واتفق وزير الخارجية على لقاءات شهرية بينهما، لكن الأجواء الطيبة والحوار المتحسن في المرحلة الأولى لم تنعكس في مضمون العلاقات، صحيح أن الرئيس مبارك اعتاد أن يُردّد على مسامع الإسرائيليين أنه يؤيد التعاون مع إسرائيل؛ إلا أن الأمور بقيت في إطار الكلام فقط دون أي تأثير حقيقي على العلاقات الفعلية، وأن أول تحول حقيقي سيحدث فقط بعد حدوث تقدم كبير في المباحثات بين إسرائيل والفلسطينيين، غير أن العلاقات الكاملة بين الدولتين ستقام فقط عند إقرار السلام الشامل. التقى رابين بعد عدة أيام من توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف المتبادل وإعلان المبادئ، مع الرئيس المصري مبارك في الإسكندرية، وقوبل بترحاب كبير، وصرح الرئيس مبارك ردّاً على ملحوظة رابين حول ضرورة دفع تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل بأنه أمرٌ "بإزالة كل القيود"، غير أنه وبعد مرور شهر فقط اتخذت مصر قرارين مهمّين حول دفع العلاقات مع إسرائيل، ففي نوفمبر 1993، ألغى القرار الذي يطلب من كل مصري يرغب في السفر إلى إسرائيل بالحصول على تصريح خاص، أي بطاقة صفراء، وبعد عدة أيام ألغيت الإجراءات الخاصة بالنسبة للتصدير واستيراد البضائع من إسرائيل، وكان هذان القراران أبرز قرارين اتّخذهما الجانب المصري بخصوص دفع العلاقات. (المصدر السابق، ص: 50-52).

لم يتحقّق التطلّع الإسرائيلي باتّساع التعاون وامتداده في مجالات أخرى، فعلى على الصعيد الثقافي وعد الرئيس مبارك وزيرة الثقافة الإسرائيلية آنذاك شولاميت ألوني، أنه مع التوقيع على تفاهق غزة- أريحا سيسمح بالتعاون في المجال الثقافي، وفي الرابع من مايو 1994، وقعت الاتفاقية، غير أن العلاقات الثقافية لم تتحسن، وفي مجال الاعلام كان التحول ضئيلاً جدّاً، أما المجال الزراعي فهو المجال الوحيد الذي اتّسع فيه التعاون بشكل كبير. ولقد تجسّد التعاون في هذا المجال خاصة في مشاركة مئات المتدربين المصريين في دورات تدريبية عقدت في إسرائيل. (المصدر السابق، ص: 54)، وتم تأسيس مشروع "الجميزة" الذي شمل نشاطات للزّي والميكنة الزراعية ونقل التكنولوجيا والتدريب المحصولي، وشاركت هولندا فيه. (حرب، 1990، ص: 17).

ظلت عملية دفع العلاقات مع إسرائيل مرتبطة ومحكومة بمعدل التقدم بعملية السلام في المنطقة، وأرادت مصر أن يكون لها السيطرة على هذه العملية ليس فقط مصرياً، بل أيضاً على الصعيد العربي. وعلى الرغم من التفاؤل الذي ساد في معظم 1994، حول فرصة التقدم السريع في عملية السلام، إلا أن الواقع أشار إلى أن العملية ستكون طويلة ومليئة بالصعوبات، وفي عام 1995، زادت الموضوعات محل الخلاف بين مصر وإسرائيل، كما ظهرت مشكلات عكّرت الجو العام بين الدولتين: كالجدةال حول القضية النووية، والجدةال حول موضوع القدس على خلفية قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة الأراضي، وتسريب مضمون وثيقة مصدرها قسم التخطيط بوزارة الخارجية بالقدس تدعو إلى اتآاذ خطوات ضد مصر لسياستها تجاه إسرائيل، كما أن التقدم في عملية السلام مع الفلسطينيين بطيء جداً، حيث لم تتآذ مصر على خلفية هذه الأحداث أي خطوات حقيقية أخرى من أجل تحقيق رؤيا التعاون مع إسرائيل وحتى نهاية فترة حكم شمعون بيرس كرئيس للحكومة وتشكيل حكومة بنيامين نتتياهو في مايو 1996، وبدأ حدوث تراجع في العلاقات بين مصر وإسرائيل، وتوقفت محادثات التتسيق بين الجانبين. (سلطان، 2009، ص: 59-60).

أدت استقالة حكومة شمعون بيرس بعد خسارته في الانتخابات وتشكيل حكومة بنيامين نتتياهو في شهر مايو 1996، إلى نهاية فصل العلاقات بين مصر وإسرائيل، فقد انتهى فصل استمر أربع سنوات تميزت بعلاقات كان بها قدر كبير من الثقة بين قيادات الدولتين. فُوبل بنيامين نتتياهو في مصر ببعض المخاوف، ومنذ البدء قررت مصر التعامل مع الحكومة الجديدة التي لها أجنداث مختلفة عن الحكومة السابقة، ليس وفقاً لمخاوفها بل وفقاً لأفعالها، خاصة فيما يتعلق باستمرار عملية السلام، استقبل نتتياهو بترحاب في زيارته الأولى لمصر في صيف 1996، وكذلك عندما شارك في القمة الاقتصادية في القاهرة في أكتوبر من نفس العام، لكن بعد ذلك بدأت حقبة كانت إحدى سماتها غياب علاقات الثقة بين قيادة الدولتين، خاصة من جانب الرئيس مبارك الذي شعر بأن نتتياهو لم يف بأقواله التي قالها حول تقدم في عملية السلام، كما شعرت مصر أن حكومة نتتياهو قد غيرت طريقة التعامل معها التي كانت موجودة أيام رابين وبيرس، فازدادت الشكوك تجاه مصر، وفي المقابل ركزت حكومة نتتياهو الجديدة على علاقاتها مع حسين ملك الأردن، كما زادت الخطوات التي اتآذتها الحكومة الجديدة من الاستياء العام في

مصر، ففي (23) سبتمبر 1996، افتتح نفق حائط البراق في القدس؛ ما أدى لاندلاع انتفاضة النفق، كما اتخذت حكومة نتياهو قراراً يلغي قرار حكومة رابين، وذلك بمنح الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة أولوية قومية أولى، وفي (26) فبراير 1997، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً ببناء آلاف الوحدات السكنية في جبل أبو غنيم جنوب شرق القدس، مع أن القرار تحدّث عن بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية للعرب، إلّا أنه قوبل بنقدٍ مصري شديد جدّاً، وجاء الردّ العربيّ على هذا القرار في اجتماع القمة العربية المنعقد في (31) مارس 1997، بتجميد العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، لم تُنفذ مصر هذا القرار لكن توقف أي تقدّم في العلاقات بين الدولتين على مدى أربع سنوات وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000، وعلى الرغم من عدم وجود تدهور حقيقي في العلاقات حتى ذلك الوقت. شعر نفس المصريين الذين عارضوا التعاون الاقتصادي الإقليمي بتخفيف هذه العلاقات بعد وصول حكومة نتياهو بأجندة مختلفة عن حكومة رابين- بيرتس (عوض وآخرون، 2007، ص: 46-47) (المصدر السابق، ص: 185).

أدى تغيير حكومة بنيامين نتياهو بحكومة إيهود باراك في أعقاب انتخابات مايو 1999، إلى بثّ الآمال في مصر. وكان التوقع في مصر أن تتصلّ حكومة باراك من الخطوات التي اتخذتها حكومة نتياهو، التي اعتبرتها مصر عقبة في دفع التسوية مع الفلسطينيين، لكن اتّضح مع الوقت بأن لا تغيير حقيقياً في ما يخصّ سياسته تجاه بناء المستوطنات، وعلى الرغم من الوعود الإسرائيلية بتحسين الوضع على المدى البعيد، إلّا أنّ التقدم في عملية السلام على المسار الفلسطيني الذي منحه مصر أولوية لم يحدث، وكان نتيجة ذلك عدم حدوث تقدم في العلاقات المصرية الإسرائيلية بل حدث تراجع في بعض المجالات، ومن بين المجالات التي تضررت في السنوات من 1996-2000، نُشير إلى العلاقات الاقتصادية فقد توقّف عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة، وتوقّفت المشاركة الإسرائيلية في المعرض الصناعي التجاري الدولي السنوي في القاهرة، كما حصل انخفاض معيّن في التعاون الزراعي، كما توقّفت المباحثات الخاصة ببيع الغاز المصري بعد فشل مؤتمر كامب ديفيد في يوليو 2000، والغريب أن مصر لم تحاول بشكل عام المساعدة من أجل تسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي عندما اجتمع باراك والرئيس عرفات بمشاركة أمريكية فعالة من الرئيس كلينتون في ذلك المؤتمر، وعندما

استؤنفت المباحثات في طابا المصرية في يناير 2001 اقتصر الدور المصري على الدعم اللوجستي فقط، وعلى مسار العلاقات الثنائية المصرية-الإسرائيلية، نذكر أنه ومع اندلاع الانتفاضة الثانية بدأ الضرر الحقيقي في العلاقات بين الدولتين، حيث قررت مصر _بضغط من الرأي العام في (21) نوفمبر 2000_ استدعاء سفيرها في إسرائيل محمد بسيوني، للتشاور ولم يُعَدَّ بعدها، وأعلنت الحكومة المصرية في (3) إبريل 2002، وبعد عملية الجدار الواقي التي قام بها الجيش الإسرائيلي، وقف كل الاتصالات الحكومية مع إسرائيل باستثناء الاتصالات عبر القنوات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية، كما فرضت مرة أخرى القيود على سفر المواطنين المصريين إلى إسرائيل والتجارة معها. (المصدر السابق، ص:189).

بدأ جوّ العلاقات يتحسن بين مصر وإسرائيل بعد حوالي عامين من تبني حكومة أريئيل شارون في مارس 2001، قرار فكّ الارتباط مع قطاع غزة، وقد لوحظ هذا التحسن بشكل كبير بعد تنفيذ فكّ الارتباط فعلياً في سبتمبر 2005، وأدى اللقاء بين الرئيس مبارك ورئيس الحكومة شارون إلى عودة علاقات الثقة بين الزعيمين بمثل ما كانت في عهد رابين-بيرس، وتم هذا اللقاء في القمة الرباعية التي ضمت الرئيس الفلسطيني محمود عباس وعبد الله ملك الأردن، والرئيس مبارك، وخرج هذا اللقاء بتفاهات شرم الشيخ الخاصة بتهيئة الجو المناسب لاستئناف عملية السلام على المسار الفلسطيني، ولقد انعكست هذه التفاهات والآمال التي انعقدت من جديد بشكل إيجابي على العلاقات بين مصر وإسرائيل، كما يذكر حدوث تقدم في **التنسيق العسكري** بين مصر وإسرائيل على خلفية تنفيذ فكّ الارتباط ما تمثّل في التوقيع على بروتوكول نشر قوات من حرس الحدود المصرية بطول محور صلاح الدين وترتيبات عبور الفلسطينيين من معبر رفح. وقد زاد هذا التعاون كلما زاد الإحساس بتهديدات إرهابية من جانب الجماعات الإسلامية في المنطقة. وقررت مصر في إطار الحوار الثنائي في مارس 2005، تعيين سفير جديد لها في إسرائيل، كما تمّ إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي عزام الذي اعتقل في مصر قبيل انتهاء مدة محكوميته كتعبير عن حسن النوايا، كما انعكس تحسّن جوّ العلاقات في مضمون عدة مجالات وكان التحوّل الرئيس في العلاقات الاقتصادية، ففي (14) ديسمبر 2004، تم التوقيع على اتفاقية ثلاثية بين مصر وأمريكا وإسرائيل بتحديد مناطق صناعية مؤهلة في مصر (الكويز) تتمتع بتسهيلات جمركية بالنسبة للصادرات والواردات وأمريكا طبقاً لاتفاقية التجارة الحرة بين

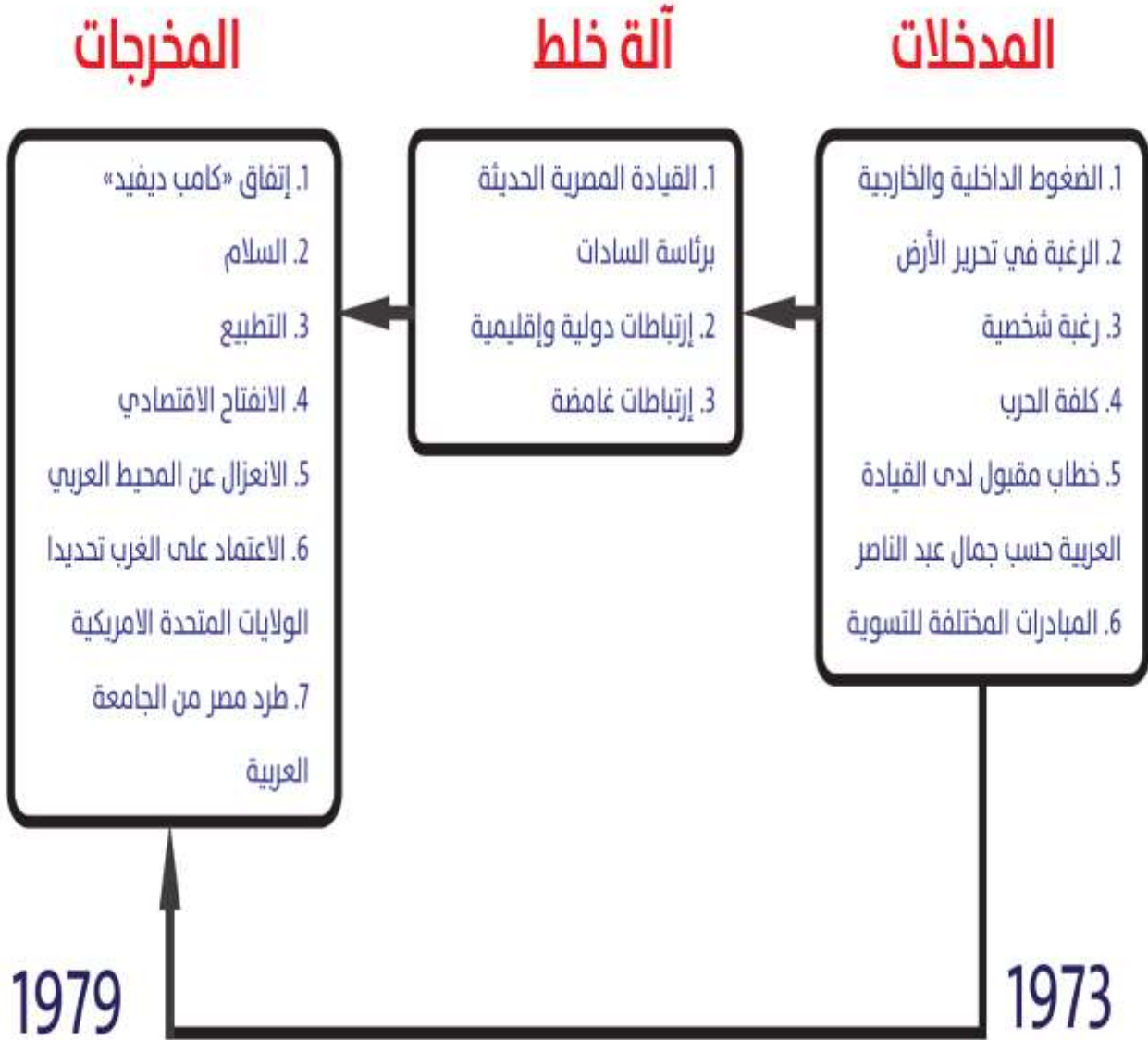
أمريكا وإسرائيل، كما استؤنفت الاتصالات لدفع عملية بيع الغاز المصري إلى إسرائيل حتى توقيع الاتفاقية في (8 أغسطس 2005، وكذلك حصل هناك تقدم كبير في المجال الزراعي. (سلطان، 2009، ص:190) (عوض وآخرون، 2007، ص:48).

لم يتغيّر الوضع كثيراً في عام 2006، حتى تولى إيهود أولمرت مكان أرئيل شارون، وتشكيله حكومة برئاسته، حيث ظهرت فجوة بين الرأي العام والشعب المصري والنظام المصري في كيفية التعامل مع حكومة أولمرت، حيث رأى النظام المصري في أولمرت إيجابية في التعامل على اعتباره بأنه يحاول السير على خطى شارون المؤيد للتعاون مع مصر، إلا أنّ الرأي العام رأى غير ذلك وكان ناقداً لأولمرت ولنواياه السلبية تجاه الفلسطينيين، وقد زادت هذه الفجوة بين تعامل السلطة وبين تعامل الرأي العام المصري في أثناء حرب لبنان الثانية التي اندلعت في حزيران 2006، فلقد ألقت مصر الرسمية مسؤولية إشعال الحرب على حزب الله، ولم يكن هناك خلاف بين مصر الرسمية وإسرائيل حول هوية المنظمة التي تُمثّل التدخّل الإيراني المتزايد في المنطقة، وفي المقابل انتقد الرأي العام منذ بداية القتال إسرائيل وتحوّل إلى انتقاد شديد ولإذع، كما وُجّهت الانتقادات للنظام أيضاً الذي يُعطي غطاء للدفاع عن إسرائيل في وقت حربها مع طرف عربي، وتم التعبير عن التعاطف مع حزب الله الصامد أمام إسرائيل، وأدّت كل هذه الظروف إلى فتح الجراح القديمة لحرب 1967، وهو تطوّر غير مفيد بالمرة لدفع العلاقات بين الطرفين المصري والإسرائيلي، ويذكر أنّ السلطات المصرية لم توقف في أثناء الفترات الصعبة من عام 2006، الحوار الثنائي الهادئ والمستمرّ مع إسرائيل في موضوع الأمن والقضايا المرتبطة بالعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، ومن الواضح أنّ حالة من الهدوء في الرأي العام تسهل على السلطات إجراء حوار ثنائي مع إسرائيل، وهذا الحوار الثنائي له مغزى استراتيجي ويُعطي العلاقات المصرية الإسرائيلية بُعداً من الاستقرار. (عوض وآخرون، 2007، ص:49-50) (المصدر السابق، ص:191-192).

بدأ عام 2007، بأحداث على المسار الإسرائيلي المصري لم تتماشى مع التطلّع لدفع العلاقات بين الدولتين، فقد التقى الرئيس مبارك مع أولمرت في قمة الرباعية بشرم الشيخ، وذلك في يناير في أثناء اقتحام الجيش الإسرائيلي لمدينة جنين في الأراضي المحتلة، وكان اللقاء مُحرّجاً للمضيف ولرئيس الحكومة الضيف، ولقد انعكس ذلك في المؤتمر الصحفي الذي انتقد فيه

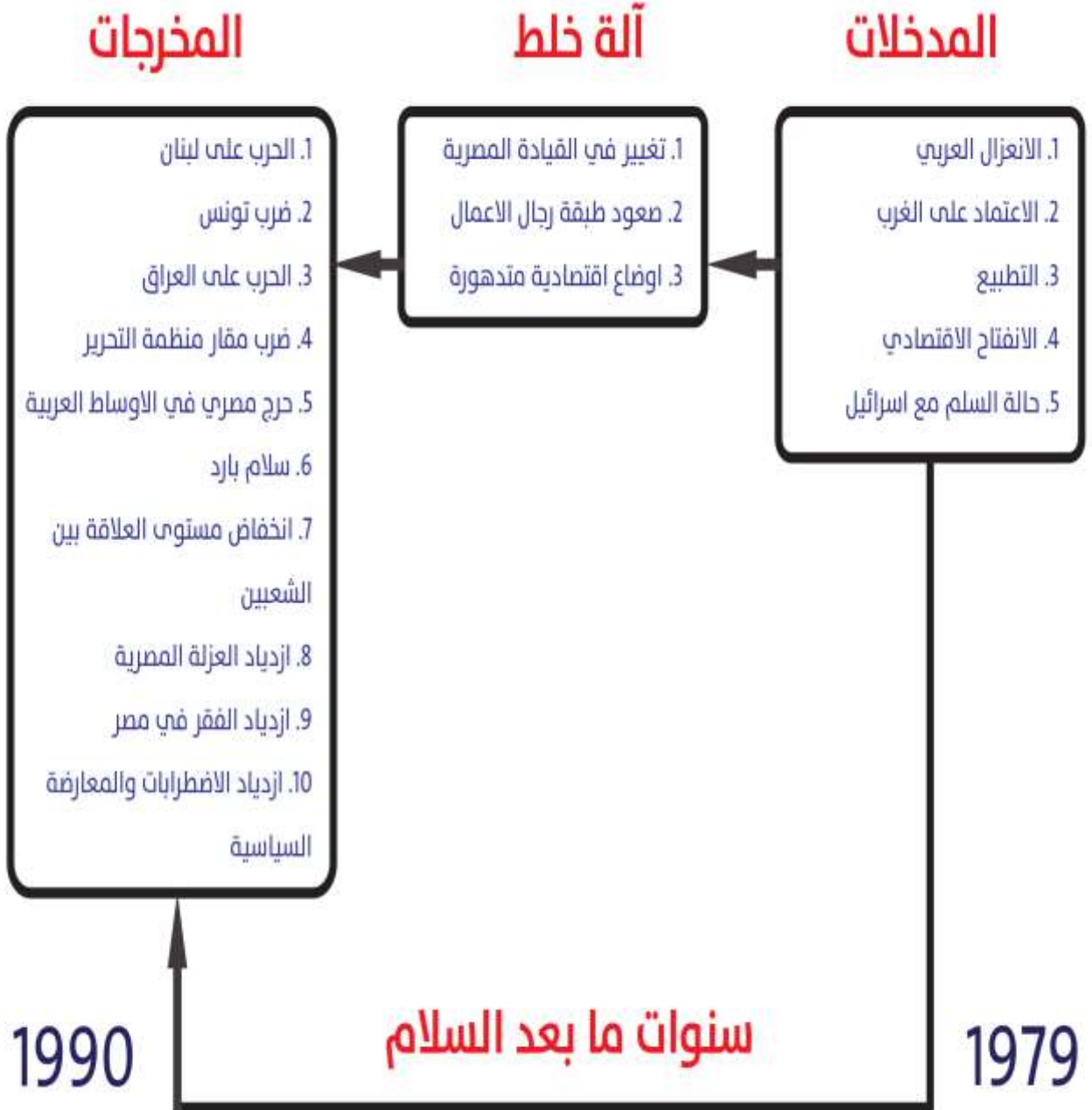
الرئيس مبارك إسرائيلي علانية، وانعكس ذلك سلباً على العلاقات، وفي (25) فبراير من نفس السنة أذاعت القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي برنامجاً وثائقياً أنتجه الصحفي ران أدليست عن دورية شاكيد التي كلفت بملاحقة وقتل كتيبة قوات كوماندوز مصرية في المضائق وذلك عقب انتهاء المعارك في حرب الـ1967، وبعد يومين من إذاعة البرنامج بدأت الصحف المصرية القومية بنشر ردود فعل قاسية، ورغم كون الردود الرسمية معتدلة إلا أنها طالبت إسرائيل بالتحقيق في القضية، وأدت الأجواء الشعبية التي نشأت إلى تعليق كل الأنشطة المخطط لها بين الدولتين، وعلى سبيل المثال مباحثات وزير البنية التحتية الإسرائيلي في القاهرة. (المصدر السابق).

من زاوية مصرية نذكر أن الحدثين المذكورين سابقاً وخاصة تقرير دورية شاكيد ساهما في توسيع الفجوة بين مصر الرسمية وبين الرأي العام والشعب المصري بالنسبة للقضية الإسرائيلية، فالنظام لاعتباراته الخاصة به مهتم بعلاقات ملموسة مع إسرائيل وإقامة سلام معها، وفي المقابل فإن العداء لدى الشعب المصري تجاه إسرائيل يتزايد وتتصاعد الأجواء المهاجمة للسلام معها. ومن الزاوية الإسرائيلية فإن الحدثين يُمثّلان نموذجاً آخر لعدم الوعي أو قلة الاهتمام الإسرائيلي بالمشاعر الموجودة في مصر حول كل ما يخص العلاقات مع إسرائيل.



الأسباب التي دفعت مصر للسلام مع إسرائيل

شكل رقم (1)



شكل رقم (2)

الفصل الرابع

مجالات التعاون المصرية – الإسرائيلية

- 4،1 خلفية تاريخية
- 4،2 العهد الناصري
- 4،3 عهد السادات
- 4،4 عهد مبارك
- 4،5 ما بعد ثورة (25) يناير
- 4،6 المجال العسكري والأمني في العلاقات المصرية– الإسرائيلية (1979- 2010)
- 4،7 البروتوكول الخاص بالانسحاب والترتيبات الأمنية
- 4،8 العلاقات الأمنية الصعود والهبوط
- 4،9 مرسي والعلاقات المصرية– الإسرائيلية (2011 – 2013)
- 4،10 السيسي والعلاقات المصرية– الإسرائيلية (2013 – 2016)
- 4،11 حقيقة التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل

الفصل الرابع

مجالات التعاون الأمنية المصرية- الإسرائيلية

4،1 خلفية تاريخية

أدت سياسات النظام المصري أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، التي تراكمت مع هزيمة الجيوش العربية في حرب الـ1948، من ناحية أخرى، إلى عوامل أخرى، بدءاً من الاحتلال إلى الاستعمار إلى مساوئ حكم الملك فاروق، وتزايد تأثيرها بشكل ملحوظ في عهد الأخير لتشكيل البواعث الرئيسة لقيام ثورة يوليو ونشأة النظام الجمهوري في مصر. كانت أهمية ثورة يوليو 1952، أنها أنهت دور برجوازية ثورة 1919، بقوانين الإصلاح الزراعي التي حطمت ملكياتها الكبيرة التي كانت تؤسس عليها سيطرتها في الحكم، كما أنهت أيضاً دور الملكية بعد هدم البنى التي أسسها محمد علي، ثم أنهت الاحتلال البريطاني لمصر في يونيو 1956، فانتقلت السلطة لأول مرة إلى المصريين أنفسهم بعد قرون عدة على افتراض أنّ محمد علي وأحفاده هم أصلاً غير مصريين، وعلى الرغم من إعادتها الحكم لأيدٍ مصرية، إلا أنها كرّسته في يد فئة واحدة، تمثلت في السلطة العسكرية التي قامت بها، وهو ما شكّل عاملاً مهماً في الصراعات المختلفة التي برزت في مصر لاحقاً؛ ذلك لأنّ مهمة الجيش تتمثل في الحفاظ على الدولة دون الحكم بصورة مباشرة، إلا أنها وفي الحالة المصرية تولت الحكم بنفسها، فتولّد نوع جديد من الصراع بين البرجوازية التي حكمت مصر قبل الثورة من جهة، وبين الجيش الذي انتزع منها هذه السلطة من جهة أخرى. (سليمان، 2013، ص: 21-22).

4،2 العهد الناصري

كان لوصول جمال عبد الناصر إلى الحكم دور مهم في تغيير ملامح النظام في البلاد، إذ بوصوله إلى السلطة دخلت مصر مرحلة جديدة من تاريخها، فقام بتطوير القطاع الصناعي من أجل دفع عجلة التنمية، بهدف إقامة الصناعات الوطنية كإحدى السياسات التي تدعم الاستقلال الوطني وتُعزّزه، كما أعاد توزيع الأراضي على الفلاحين بعد أن قام بنزع الملكية الخاصة التي

تزيد عن حدّ معيّن حدّده قانون الثورة، كما قام باستصلاح مساحات شاسعة من الأراضي للاستفادة من مشروع السد العالي، وبناء على هذه السياسات تمكنت ثورة يوليو من إيجاد نوع من الحراك الاجتماعي داخل المجتمع أدى إلى حدوث تغييرات جذرية في تكوينه وتركيبته، إذ تقلّصت الفوارق الطبقيّة نتيجة إعادة توزيع الملكية على الشعب، من خلال قوانين الإصلاح الزراعي، كما تقلّص النفوذ السياسي والهيبة الاجتماعيّة لفئة الإقطاعيين أو الرأسماليين الكبار، كما ساهمت الثورة أيضاً في توفير الفرص المتساوية، سواء في التعليم أو التوسع في تقديم الخدمات، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، ونتيجة لتوفير هذه الفرص وإقرار قوانين جديدة تحكمها، ظهرت نسبة عالية من المتعلمين من الجنسين، ما أدى إلى تزايد العاملين وتحديدًا في الطبقات الدنيا والوسطى في الأعمال الحكوميّة، وكان ذلك مشروعاً نهضوياً اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً كبيراً، أعطى مصر مكانة كقوة إقليمية، مستقلة سياسياً وغير تابعة اقتصادياً، إلا أنّ عبد الناصر لم يستطع أن يُنشئ نظاماً سياسياً ديمقراطياً، ولعلّ لطبيعة نشأته وخلفيته العسكريّة دوراً مهماً في ذلك، فالنظام الذي أنشأه قام بالبداية بصورة انقلاب عسكري أخذ فيما بعد صفة الثورة، ولعلّ ذلك ما حال بين نظامه والديمقراطية، ومع أنه رفع شعار الديمقراطية لكن ممارساته الفعلية جاءت فيما يخالف ذلك، فخلق نظاماً أوتوقراطياً يعتمد على الحاكم الفرد المتمتّع بشعبية وتأييد جماهيري واسع. (المصدر السابق، ص: 27).

4,3 عهد السادات

في عهد السادات دخلت مصر مرحلة جديدة مختلفة تماماً عن تلك التي بدأها عبد الناصر، كان أولها إعلان الدستور الدائم للبلاد العام 1971، رافعاً شعاره "دولة المؤسسات وسيادة القانون"، وشعار التصحيح، الذي كان يهدف برأيه إلى استكمال مسيرة عبد الناصر في تحقيق أهداف ثورة 1952، ولكن بآليات مختلفة عن تلك التي اتبعتها عبد الناصر من ضمنها سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انعكست بصورة مباشرة وغير مباشرة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أدت إلى تزايد حدة مشكلات البطالة والتضخم والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتدهور الأوضاع المعيشية لقطاعات واسعة من الشعب نتيجة لتدني مستوى المرافق والخدمات العامة، وتفاقم مشاكل التعليم والصحة والإسكان، كما أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تدهور أوضاع شرائح واسعة من

الطبقة الوسطى المصرية؛ ما أضعف دور هذه الطبقة بالمساهمة في عملية التحول الديمقراطي، فهذه الطبقة عادة تُشكّل ركيزة هذا التحول، ومصدراً للحيوية السياسية في المجتمع، كما ساهمت سياسة الانفتاح في بروز قوى اقتصادية جديدة ضمت شرائح من الرأسمالية التقليدية التي تعود جذورها إلى ما قبل ثورة يوليو. (المصدر السابق، ص:29).

أدت هذه السياسة أيضاً إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي مقارنة مع الناتج القومي الإجمالي، فبعد محاولات عديدة من أجل التخلص من الديون التي تراكمت على مصر في عهد الخديوي إسماعيل، وانخفاض حجم هذا الدين إلى أدنى حد في عهد جمال عبد الناصر بما لم يكن يتجاوز (18%) من الناتج المحلي الإجمالي، جاء السادات ليغرق مصر مرة أخرى بالديون الخارجية، نتيجة الاقتراض المفرط من الخارج، حتى بلغ حجم الدين الخارجي في نهاية عهده في العام 1980، حوالي (21) مليار دولار، وبما يعادل (128%) من الناتج المحلي الإجمالي (الوهاب، 2011).

وبالتالي يمكننا القول هنا إن مصر شهدت خلال فترة السادات تحولات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية، إذ انتقلت مصر في الجانب الاقتصادي من مفهوم التخطيط القومي الشامل إلى الاعتماد على سياسة الباب المفتوح، كما انتقلت في الجانب السياسي من مفهوم الحزب السياسي الواحد إلى مفهوم التعددية السياسية، إضافة إلى التحولات السياسية التي شهدتها مصر فيما يتعلق بسياساتها الخارجية، التي تمثلت في إقامة علاقات وثيقة مع الغرب والولايات المتحدة تحديداً، بدلاً من العلاقات التي كانت تربطها بالشرق والاتحاد السوفييتي على وجه التحديد، والصلح مع إسرائيل، كما أعاد صورة النظام الإقطاعي للأذهان، لكن بطريقة أخرى من خلال تكدس رأس المال الأجنبي، وبروز فئات محلية تمتلك رؤوس أموال طائلة، وضعف الطبقة الوسطى وتلاشيها. وزيادة التدخل الأجنبي من خلال علاقاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة وزيادة حجم الدين الخارجي، كل هذا أدى إلى اهتزاز شرعية النظام وبروز تيارات الرفض السياسي والاجتماعي، وقد أدى بروز هذه التنظيمات إلى الكشف عن أزمة النظام الأيديولوجية، وعدم قدرته على استيعاب هذه الفئات الواسعة من الشباب، كما ساهم في إيجاد تنظيمات ترفض شرعية النظام القائم، وكان من شأن ما تقدم أن يدخل البلاد في

حالة من التوتر السياسي انتهت باغتيال السادات العام 1981. (سليمان، 2013، ص:32-33).

4،4 عهد مبارك

لم تكن فترة حكم مبارك نظام حكم قائم بحد ذاته، بل امتداداً لفترة حكم السادات في إطار نظام حكم ودستور واحد، فكان هناك تشابه كبير بين الطرفين مع وجود بعض الاختلافات، فأتبع كلاهما منهجاً وسياساتٍ متشابهة، إلا أن مبارك وصل في تلك السياسات لمدى أبعد. هناك سمات متعددة تجمع بين هاتين الفترتين داخل النظام نفسه، تمثلت في التبعية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت في تحالف السادات مع واشنطن في حربها في أفغانستان، ثم تحالف مبارك معها في حربي العام 1990 و2003 في العراق، وانتشار الفساد، وتحويل الاقتصاد من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي، والقضاء على أي فرصة حقيقية للتنمية، ومن سمات هذه الفترة أيضاً إضعاف دور المعارضة السياسية، وفرض قيود متعددة عليها، ومطاردة المعارضين واعتقالهم في بعض الأحيان، كما ورث مبارك من السادات نظاماً يعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية حادة، منها: "اقتصاد منهار وأرض محتلة، وعلاقات عربية مهترئة، وبناء تحتي انتهى عمره الافتراضي منذ عشرات السنين، وانفتاح استهلاكي ضرب الطبقات الشعبية ضربة أليمة، وديون طائلة تُثقل كاهل أي شعب من الشعوب وأي نظام حكم من الأنظمة. (المصدر السابق، ص:34).

تولّى مبارك السلطة في ظلّ ظروف مجتمعية شاملة، فكان هدفه تكريس دعائم حكمه من خلال الحصول على شرعية جديدة، فسعى إلى الحصول على الشرعية الدستورية، التي تتطلب مزيداً من الانفتاح السياسي المسيطر عليه، فقام بتغيير الخطاب السياسي، واتّجه نحو استعمال مصطلحات الديمقراطية، وتم تعديل الدستور بما يفتح المجال السياسي في النظام السلطوي، كما أجرى أول انتخابات مباشرة، شاركت فيها التيارات السياسية المختلفة، ومنها الإسلامية وحرص على احتوائها وإبعادها عن التيار الجهادي، وتبنّى نهجاً متسامحاً مع التيار الإسلامي المعتدل متمثلاً في جماعة الإخوان المسلمين، وأفرج عن المعتقلين السياسيين، وأكد أن المعارضة جزء من النظام السياسي،

إلا أنه استمرّ في تقييد وجود المعارضة السياسية التي لم يكن يسمح بوجودها إلا بالقدر الذي يضمن فيه إمكانية عدم تأثير تلك المؤسسات على وجود النظام، أمّا على الصعيد الاقتصادي فقد تبنى مبارك السياسات الرأسمالية التي اعتمدت على الخصخصة مكان التأميم، ورفع شعار إعادة تصحيح مسار الانفتاح الاقتصادي بتحويله إلى انفتاح إنتاجي، إلا أنّ الواقع كان غير ذلك؛ فقد بدأت سياسيات الخصخصة في عهده ببيع منشآت القطاع العام الخاسرة لينتهي به المطاف إلى بيع المؤسسات الربحية، ما أدى إلى تركيز وسائل الإنتاج في يد فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال وخسارة الدولة لها، كما عانى الاقتصاد المصري في عهد مبارك من التبعية التي كان قد بدأها سلفه السادات، ولم يتمكن من تحرير الاقتصاد من هيمنة الأطراف الخارجية وتدخّلها؛ فتزايد اعتماد مصر على المساعدات الغذائية الخارجية اللازمة لسدّ الاحتياجات الشعبية، وازداد الاعتماد على القروض والمعونات لسد العجز في ميزان المدفوعات، وازدادت حاجاتها للمعونات الخارجية، وبخاصة العسكرية منها، من أجل تسليح جيشها، وأخيراً فقد ارتفعت حاجاتها للاستثمارات الخارجية لدعم اقتصادها وتحقيق النمو فيه؛ رتبت هذه العلاقات حالة من عدم التكافؤ فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، كما تتضح من خلال ردود الأفعال المختلفة للأطراف الخارجية، وبخاصة الولايات المتحدة، لما تتّخذ مصر من قرارات وسياسات بشأن وضعها الداخلي أو الخارجي، دون تساوي تلك الأطراف معها، وأخذ ردود أفعالها بعين الاعتبار عند اتّخاذ أي قرارات، وهو ما يُظهر حالة من عدم التكافؤ في العلاقات الدولية نتيجة التبعية الاقتصادية. (المصدر السابق).

كما أنّ التداخل بين القطاعين المدني والعسكري، وقوة الأخير أدّى إلى تقويض الديمقراطية ومبادئها فأصبحت بذلك مجرد مصطلحات تستخدم في الخطابات فقط.

5،4 ما بعد ثورة (25) يناير

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى قيام ثورة (25) كانون الثاني/يناير 2011، وإسقاط نظام مبارك، وخلقت واقعاً جديداً بصعود تيارات سياسية جديدة تمثلت في التيارات الإسلامية (الإخوان المسلمين، والسلفيين)، ولا سيما بعد انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، حيث أثّرت ثورة يناير في وضع إسرائيل الجيوستراتيجي في المنطقة، ووضع أمام استراتيجياتها المعادية لمصر والدول العربية تحديات ومخاطر جديدة، إذ فقدت إسرائيل أهم حلفائها في العقود الأخيرة، وهو الذي قدّم

لها خدمات جمّة وصفها المسؤولون الإسرائيليون بأنها لا تُقدّر بثمن، وحدث تطوران مهمّان للغاية كانت إسرائيل تخشى حدوثهما؛ لما يحملان من تأثيرات استراتيجية في مصر والمنطقة: الأول هو الشروع في تأسيس نظام ديمقراطي في مصر، والمضيّ قدماً في تعزيزه على الرغم من الصعوبات التي تُواجهه. والثاني هو وصول الإسلام السياسي الذي يحمل مشروعاً معادياً لإسرائيل، إلى سدة الحكم في مصر عن طريق صناديق الاقتراع. حدّدت ثورة (25) كانون الثاني/يناير طبيعة العلاقات بين مصر وإسرائيل، ومثّل فوز الإسلاميين في الانتخابات خطوة على إسرائيل، حيث إنه لم تكن قد تبلورت بعد رؤية إسرائيلية واضحة عن كيفية تعامل نظام الإخوان مع اتفاقية السلام، وأن إسرائيل قد بدأت بالارتياح حينما أعلن النظام الجديد قرار احترام معاهدة السلام الموقّعة، كما حاول الطرفان التآلف مع التغيرات التي حصلت، فمصر بقيادة الإخوان المسلمين، بدأت بتقبّل وجود إسرائيل على جبهتها الشرقية، وأن إسرائيل تريد المحافظة على اتفاقية السلام التي تعتبرها كنزاً استراتيجياً لها. (محارب، 2014، ص: 509).

4,6 المجال العسكري والأمني في العلاقات المصرية- الإسرائيلية (1979-)

(2010)

تبلورت العلاقات الأمنية المصرية- الإسرائيلية في مجموعة من الأحكام انبثقت عن وثائق كامب ديفيد (أيلول/سبتمبر 1978) ونصوص معاهدة السلام، وملحقاتها (آذار/مارس 1979)، واتفاقية إنشاء القوات متعدّدة الجنسيات (حزيران/يوليو 1981)، ويُحدّد اتّفاق كامب ديفيد إطار الاتّفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ومرجعيتّه ومبادئه، أما معاهدة السلام وملحقاتها، فقد تضمّنت إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، وإقامة سلام بينهما يقوم على انسحاب إسرائيلي إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين (تحت الانتداب) وفقاً لجدول زمني محدّد، واستئناف مصر سيادتها الكاملة على سيناء، مع عدم المساس بالوضع الخاص في غزة، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، والحواجز ذات الطابع التمييزي ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، وترتيب نظام أمن متّفق عليه، بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية، ونشر قوات أمم متحدة، وأي ترتيبات أخرى قد يتفق عليها، مع التعهد بعدم سحب أفراد الأمم المتحدة إلّا بموافقة مجلس الأمن، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. (عوض وآخرون، 2007، ص: 42).

رافق التوصل إلى توقيع المعاهدة المصرية- الإسرائيلية، إنشاء نظام استراتيجي أمريكي جديد في منطقة الشرق الأوسط، كان هدفه المعلن وقف الامتداد السوفييتي في المنطقة والحفاظ على الاستقرار فيها، وقوامه بالإضافة إلى الولايات المتحدة طرفان محلّيان رئيسان: مصر وإسرائيل. ولا بدّ من الإشارة إلى أن اشتراك مصر وإسرائيل معاً، يُحوّل مصر -سياسياً وعسكرياً- إلى حليف لإسرائيل، وبذلك يصبح الجيش المصري شريكاً للجيش الإسرائيلي، وهو تطوّر يوازي أو يفوق في أهميته وتأثيره أهمية تحييد مصر وإنهاء حالة الحرب بينها وبين إسرائيل. (الأشقر، 1979، ص: 18).

ولتسهيل فهم طبيعة العلاقات في المجال العسكري والأمني لا بدّ من استعراض الملحق العسكري والأمني التابع لاتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية:

4،7 البروتوكول الخاص بالانسحاب والترتيبات الأمنية (الملحق العسكري) - المادة

(الثانية)

سيرافق الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ترتيبات أمنية تتضمن إجراءات عسكرية سيتم من خلالها إقامة مناطق وخطوط نهائية وتحديد للصلاحيات في كل منطقة، ولضمان الحدّ الأعلى من الأمن للطرفين سيجري تحديد الخطوط والمناطق كما في الخارطة رقم (1) وستكون كالتالي:

أ. المنطقة (أ)

1- تكون المنطقة (أ) محدودة من الشرق بالخط (أ) وهو خط أحمر ومن الغرب بقناة السويس والشاطئ الغربي لخليج السويس كما هو مبين على الخارطة رقم (1).

2- سيكون هناك فرقة مشاة آلية وتجهيزاتها العسكرية وتحصينات ميدانية في هذه المنطقة.

3- إنّ العناصر الرئيسة لهذه الفرقة تتألف من:

أ- ثلاثة ألوية مشاة آلية.

ب- لواء مدرّع واحد.

ت- سبع كتائب مدفعية ميدان.

ث- سبعة ألوية من المدفعية المضادة للطائرات بما فيها صواريخ أرض- جوّ محمولة من قبل

الأفراد، وعدد من المدافع المضادة للطائرات لا يتجاوز (126) من قياس (37) مم.

ج- عدد لا يزيد عن (130) دبابة و(480) مركبة مدرّعة.

ح- عدد لا يزيد عن (21) ألف من الأفراد.

ب. المنطقة (ب)

1- تكون المنطقة (ب) محدودة بالخط (ب) "الخط الأخضر" من الشرق وبالخط (أ) الخط

الأحمر من الغرب، كما هو مبين في الخارطة رقم (1).

2- سوف تتمركز فيها أربع كتائب من حرس الحدود المصريين مزودة بأسلحة خفيفة وعربات،

وهي ستضمن الأمن وتعزيز البوليس المدني في حفظ النظام في المنطقة (ب)، وتتكون

العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الأربع من إجمالي حتى (4000) فرد.

3- ستقام قاعدة برية ساحلية لنقاط الإنذار قريبة المدى ومنخفضة الطاقة، وتحتوي على وحدات

من بوليس الحدود.

4- سيكون في المنطقة (ب) حقل واحد للتحصينات والتجهيزات العسكرية لكتائب حرس الحدود

الأربعة.

ج. المنطقة (ج)

1- تكون المنطقة (ج) محدودة بالخط (ب) "الخط الأخضر" في الغرب، والحدود الدولية في

الشرق بما فيها جزر سنافير وتيران كما هو مبين في الخارطة (1).

2- ستتمركز هنا قوات الأمم المتحدة والبوليس المصري المدني في المنطقة (ج).

3- سيقوم البوليس المدني المصري بواجبات وظيفة البوليس وستكون مجهزة بأسلحة خفيفة.

4- ستكون قوات الأمم المتحدة متمركزة في المنطقة (ج) ويقومون بواجباتهم المحددة في

المادة السادسة من هذا الملحق.

5- سيكون تواجد الأمم المتحدة في معسكرات محددة ضمن المحطات المبينة في الخارطة

رقم (1)، وسوف يحدّد مراكز دقيقة بعد التشاور مع المصريين في:

أ- في جزء من سيناء يقع حوالي (30) كم، من البحر الأبيض المتوسط وبالقرب من الحدود

الدولية.

ب- في منطقة شرم الشيخ.

د. المنطقة (د)

- 1- تكون المنطقة (د) محدودة بالخط (د) "الخط الأزرق" في الشرق والحدود الدولية في الغرب، كما هو مبين في الخارطة (1). (هذه المنطقة سوف تمتد على طول الحدود الدولية وحتى البحر الأبيض المتوسط).
- 2- سيكون في هذه المنطقة قوات إسرائيلية محدودة مؤلفة من أربع كتائب مشاة وتجهيزاتهم العسكرية وتحصينات ميدانية، ومراقبي الأمم المتحدة.
- 3- لن تشمل القوات الإسرائيلية في المنطقة (د) على دبابات أو مدفعية أو صواريخ مضاد للطائرات باستثناء صواريخ أرض جوّ محمولة من قبل الأفراد.
- 4- ستتألف العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الإسرائيلية الأربعة من قوة لا تزيد عن (200) مركبة مصفحة وأفرادها على ألا يزيد عدد الأفراد عن (4000) رجل.
- 5- يُسمح باجتياز الحدود الدولية من خلال نقاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقاً للقوانين والنظم المعمول بها في كل دولة.
- 6- تتواجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والأسلحة المسموح بها والمحددة في هذا الملحق. (أبو غزالة، دت، ص: 248- 249).

المادة الثالثة: النظام العسكري الجوي

- 1- إنّ تحليق الطائرات المعترضة وطائرات الاستطلاع المصرية والإسرائيلية، سيكون فوق مناطق (أ) و(د) فقط.
- 2- تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير المقاتلة لمصر وإسرائيل في المنطقتين (أ) و(د) فقط كل في منطقتيه.
- 3- سيسمح لطائرات النقل المصرية بالإقلاع والهبوط في المنطقة (ب) على ألا يزيد عددها عن (13) ليسمح لها بالتمركز في منطقة (ب)، إنّ حرس الحدود المصريين يمكن أن يُجهزوا بطائرات عمودية غير مسلحة ليقوموا بوظائفهم في المنطقة (ب).
- 4- يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائف الشرطة العادية في المنطقة (ج).
- 5- يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق.

6- دون المساس بأحكام هذه المعاهدة، يقتصر النشاط الجوي العسكري في المناطق المختلفة وفي المجال الجوي الواقع فوق مياهها الإقليمية على ما هو مقرّر على وجه التحديد في هذا الملحق. (المصدر السابق، ص:250).

المادة الرابعة: النظام البحري العسكري

- 1- يُمكن للقطع البحرية التابعة لمصر وإسرائيل التمرّك والعمل على سواحل المنطقتين (أ) و(د) كل في منطقتيه.
- 2- يمكن لزوارق حرس السواحل المصرية خفيفة التسليح أن تتمركز وتعمل في المياه الإقليمية لمنطقة (ب) لمعاونة وحدات الحدود في أداء وظائفها في هذه المنطقة.
- 3- تؤدّي الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحاً خفيفاً ووظائف الشرطة العادية داخل المياه الإقليمية للمنطقة (ج).
- 4- ليس في هذا الملحق ما يُعتبر انتقاصاً من المرور البريء للقطع البحرية لكلا الطرفين.
- 5- يُمكن أن تُقام في المناطق المختلفة موانئ ومنشآت بحرية مدنية فقط.
- 6- دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحري العسكري في المناطق المختلفة وفي مياهها الإقليمية على ما هو مقرّر على وجه التحديد في هذا الملحق. (الرفاعي، 1998، ص:174).

المادة السابعة: نظام الارتباط "الاتصال"

- 1- عقب حلّ اللجنة المشتركة يتمّ إنشاء نظام اتّصال بين الطرفين، ويهدف هذا النظام إلى توفير وسيلة فعّالة لتقييم مدى التقدّم في تنفيذ الالتزامات وفقاً لهذا الملحق وحلّ أية مشكلة قد تطرأ في أثناء التنفيذ، كما تقوم بإحالة المسائل التي لم يبتّ فيها إلى السلطات العسكرية الأعلى للبلدين كل فيما يخصّه للنظر فيها.
- كما يهدف أيضاً إلى منع أية مواقف قد تنشأ نتيجة أخطاء أو سوء فهم من قبل أي من الطرفين.
- 2- يُقام مكتب اتّصال مصري في مدينة العريش ومكتب اتّصال إسرائيلي في مدينة بئر السبع ويرأس كل مكتب ضابط من البلد المعنيّ يُعاونه عدد من الضباط.

3- يُقام اتّصال تليفوني مباشر بين المكتبين وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الأمم المتحدة وكلا المكتبين. (المصدر السابق، 1998، ص:176).

ذيل الملحق رقم (1)

المادة الثالثة: اللجنة المشتركة والارتباط

- 1- تعمل اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وحتى تاريخ إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء.
- 2- تتكون اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية، وتدعو اللجنة المشتركة ممثلين للأمم المتحدة أو إذا طلب أي من الطرفين وجود الأمم المتحدة ويتم التوصل إلى قرارات اللجنة المشتركة باتّفاق كل من مصر وإسرائيل.
- 3- تُشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الترتيبات الموضحة في الملحق (1) وفي هذا المرفق ولهذا الغرض وبالاتّفاق بين الطرفين وتقوم بما يلي:
 - أ. تنسيق التحركات العسكرية الموضحة في هذا المرفق وتشرف على تنفيذها.
 - ب. تتناول بالبحث وتسعى إلى حل أي مشكلة تنشأ عن تنفيذ الملحق (1) وهذا المرفق وتناقش أيّة مخالفات تُبلّغ إليها بواسطة قوات الأمم المتحدة ومراقبيها، وتُحيل إلى حكومتي مصر وإسرائيل أيّة مشاكل لم يتم حلّها.
 - ت. تساعد قوات الأمم المتحدة ومراقبيها في تنفيذ مهامهم، وتبحث الجداول الزمنية الخاصة بالتدقيقات الدورية عندما يطلب منها الطرفان ذلك، كما هو وارد في الملحق رقم (1) وفي هذا المرفق.
 - ث. تُنظّم وضع العلامات على الحدود الدولية وجميع الخطوط والمناطق المشار إليها في هذا الملحق (1) وهذا المرفق.
 - ج. تُشرف على تسليم المنشآت الرئيسية في سيناء من إسرائيل إلى مصر.
 - ح. تُوافق على الترتيبات اللازمة للعثور على الجثث المفقودة لجنود مصر وإسرائيل وإعادتها.
 - خ. تُنظّم إقامة وتشغيل نقاط المراجعة للمداخل على امتداد خط العريش رأس محمد، وفقاً لأحكام المادة الرابعة من الملحق (3).

- د. توالي أعمالها عن طريق استخدام أطقم اتصال مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر وإسرائيل من مجموعة اتصال دائمة وسوف تمارس أنشطتها وفقاً لتوجيه اللجنة المشتركة.
- ذ. تُوفّر الاتصال والتنسيق مع قيادة الأمم المتحدة التي تُنفذ أحكام المعاهدة وعن طريق أطقم الاتصال المشتركة تحافظ على التنسيق والتعاون المحلي مع قوات الأمم المتحدة المتمركزة في مناطق معينة أو مراقبي الأمم المتحدة الذين يرصدون مناطق معينة لتوفير أي مساعدات مطلوبة.
- ر. تُناقش أي مسائل أخرى قد يتفق الطرفان على طرحها على اللجنة.

4- تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة في المنطقة العازلة حتى إتمام الانسحاب المرحلي، ثم تجتمع في مدينتي العريش وبئر السبع بعد ذلك بالتبادل، على أن يعقد أول اجتماع لها ليس متأخراً عن أسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة. (أبو غزالة، (ب.ت)، ص: 268-269).

وهكذا، فإنّ هذا الملحق يحدّد نوع التعاون العسكري بين الطرفين وطبيعته ومداه وحجمه، وهو ملحق نفهم منه أيضاً، مشاركة الطرفين في حماية أمنهما الإقليمي المشترك، وعدم قيام أي منهما بتسهيل أي هجوم من أي طرف على الآخر، بل على العكس تماماً؛ أي العمل على منعه، كما يُحدّد مناطق الصلاحيات لحركة القوات سواءً بتعدادها أو عدتها، ويحدّد طبيعة العلاقة العسكرية بين الجيشين، وهو من أهم الملاحق التي وجدت في الاتفاقية، ولكن تمّ تجميده أو تجاوز بنوده بالتنسيق بين مصر وإسرائيل، لاحقاً.

4،8 العلاقات الأمنية: الصعود والهبوط

اقتصرت العلاقات الأمنية والعسكرية بين مصر وإسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام بينهما وحتى الانسحاب النهائي الإسرائيلي من سيناء عام 1982، على إرساء وتثبيت السلام والاستقرار الأمني في المنطقة، واشتملت على الإجراءات الأمنية التي سيتم بموجبها إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، حيث تمّ على مرحلتين، وذلك بعد أن تشكّلت لجنة مشتركة عقب تبادل الوثائق بين الطرفين، عملت على تطبيق بنود الاتفاقية، وترتيبات أمنية بعد الانسحاب النهائي من سيناء، من

خلال تحديد الخطوط والمناطق وتنظيمها، وتحديد عدد القوات التي ستتواجد فيها، إلا أنه وبعد عدّة أسابيع من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء برزت مشكلة طابا التي رأتها مصر، محاولة غير لائقة من إسرائيل لاقتطاع أجزاء من الأراضي، وقد ألفت هذه المشكلة بظلالها على العلاقات بين الدولتين في السنوات الأولى من اتفاقية السلام، هذا بالإضافة إلى خروج إسرائيل لغزو لبنان بعد الانسحاب من سيناء واحتلال إسرائيل لعاصمة عربية وهي بيروت فوجدت مصر نفسها في مأزق في ظلّ الاتهامات العربية التي تقول إن اتفاقية السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل هي التي سمحت لإسرائيل بمهاجمة لبنان واحتلال عاصمة عربية، وفي المقابل استمرت الحكومة الإسرائيلية في بناء المستوطنات على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وتوسيع المستوطنات القائمة، فمن الناحية المصرية لم تسمح هذه الظروف بتوطيد العلاقات بين مصر وإسرائيل، وازداد الوضع سوءاً بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، كل هذه الظروف أدت إلى محدودية في العلاقات الأمنية التي اقتصرت على تطبيق بنود الاتفاقية فقط دون حدوث أي تطورات فيها. (سلطان، 2009، ص: 30-31).

كان الاتصال الوحيد القائم بين الجيشين فعلياً منذ بداية الاتّفاق بينهما، من خلال وحدة الاتّصال العسكري في مصر وإسرائيل، وكان المضمون الرئيس للاتّصالات بين ضباط الودحتين يدور حول المشكلات المرتبطة بالقوة متعددة الجنسيات (MFO) الموجودة في سيناء لمراقبة تنفيذ بنود الملحق العسكري لمعاهدة السلام والموضوعات المرتبطة بالأمن على طول الحدود. كان قادة الاتّصال بين الجانبين المصري والإسرائيلي يلتقون سنوياً، ضابط برتبة عميد مع ممثلي وزارة الخارجية من الطرفين في مقرّ قيادة القوة متعددة الجنسيات في روما للاستماع ومناقشة التقرير السنوي لقائد هذه القوة. هذا في الواقع هو اللقاء الوحيد بين كبار ضباط الجيش من الدولتين، وكان يتم عمل ضابط الاتّصال في جوّ طيّب من التعاون بدون أي مشكلات خاصة، وذلك في ظلّ حقيقة حرص مصر على الحفاظ على بنود الملحق العسكري في معاهدة السلام. وكان هناك انقطاع تامّ بين المؤسسة العسكرية المصرية- الإسرائيلية باستثناء ذلك الاتّصال الذي تم من خلال ضباط الاتّصال، وحتى في فترة حكم رابين (1992-1996). لم تؤدّ فترة تحسّن العلاقات بين مصر وإسرائيل إلى أي تحوّل في العلاقات بين المؤسسات العسكرية في الدولتين، مع العلم بأنه بذل في عهد حكومة رابين مجهود إسرائيلي للعمل على حدوث تغيير من شأنه أن يضع حدّاً

لهذا الانقطاع التام بين المؤسستين العسكريتين في الدولتين، وطرح في إسرائيل فكرة زيارة نائب وزير الدفاع موطي جور كبداية لصنع التغيير في هذا القطاع،. كان موطي جور في تلك الفترة أكثر من كونه نائباً لوزير الدفاع؛ نظراً لانشغال وزير الدفاع اسحق رابين في مهامه كرئيس للوزراء، وطلب من سفير إسرائيل في القاهرة متابعة الأمر أمام السلطات المصرية وذلك لتنفيذ فكرة الزيارة. (المصدر السابق، ص:181).

كان من الواضح أنّ مثل هذا الموضوع يستلزم التوجّه إلى أعلى المستويات، طرح السفير في إحدى المناسبات الزيارة على الرئيس مبارك، وكان ردّ الرئيس يبدو إيجابياً فقال: "لا توجد مشكلة"، وطلب من السفير التحدّث في ذلك مع وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي. وهذا الردّ ذاته يدل على وجود مشكلة، فلو لم تكن هناك مشكلة لقال الرئيس إنّه سيتحدث مع المشير الطنطاوي ويعطيه التوجيهات، فعّل السفير رغم ذلك كما قال الرئيس وطرح الأمر على وزير الدفاع. ساد في ذلك الوقت (ديسمبر 1993) جوّ إيجابيّ في العلاقات بين مصر وإسرائيل على خلفية الاتفاقيات المبدئية مع الفلسطينيين، وكان هناك تفاؤل بخصوص استمرار التقدم في عملية السلام، تحدّث المشير الطنطاوي بأسلوب لطيف وأعرب عن سعادته لتطوّر العلاقات بين البلدين بقوله: إنّه لا يوجد صراع أبديّ، فالظروف تتغيّر، وإنّ أمام مصر وإسرائيل اليوم تحديات مشتركة، مثل الإرهاب وإيران. وحتّى في ردّه الذي تهزّب فيه من زيارة موطي جور قال بكلمات طيبة إنّ كل شيء سيأتي سريعاً وإنّه سيزور إسرائيل بنفسه وسيزور موطي جور مصر وإنّ السفير الإسرائيلي سيسمع منه حول هذا الموضوع، يُذكر أنّ السفير الإسرائيلي لم يسمع منه بعد ذلك حول الموضوع. (سلطان، 2009، ص:181).

يبدو أنّ مصر انتظرت حدوث تقدّم آخر في عملية السلام قبل أن تقرّر حدوث انفراج في كلّ ما يخصّ العلاقات بين المؤسسة العسكرية في الدولتين، وفي هذه الأثناء فقد حلّ الترقّب محلّ التقدير التفاوضي حول فرصة التقدّم السريع نحو تسوية إسرائيلية فلسطينية وإسرائيلية سورية، حيث إنّ الحديث عن عمليات مستمرة ومعقدة إضافة إلى المشكلات التي ظهرت من حين إلى آخر وعكّرت صفو العلاقات بين مصر وإسرائيل، وقد أبعدت هذه الظروف القرار المصري بحدوث انفراج في العلاقات العسكرية. ومن إحدى المشاكل التي أفلقت المشير الطنطاوي، تصريحات رئيس الوزراء رابين في يناير 1995، التي تقول إنّه في ظلّ غياب التقدّم في عملية السلام فإنّ

ذلك سيؤدّي إلى حرب في المستقبل، وقد أعرب المشير الطنطاوي عن غضبه الشديد لتصريحات رابين، وقال عن نفسه إنّه بذل مجهوداً كبيراً من أجل تخفيض الحجم العسكري المصري، وإنّه يُواجه في هذا الموضوع معارضة شديدة، ويأتي تصريح رابين ليزيد من صعوباته، إلاّ أنّه وفي صيف 1995، هدأت القضايا التي عكّرت الجوّ بين مصر وإسرائيل، وساد الانطباع بأنّ مصر ترغب في فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع إسرائيل، وفي حوار لسفير إسرائيل مع وزير الخارجية عمرو موسى، ناقشا سبل تحسين العلاقات ودفعها بين الدولتين، وذكر السفير في هذا الإطار ضرورة أن تتخذ مصر قراراً بفتح الباب أمام العلاقات بين المؤسسات العسكرية للدولتين، واقترح السفير أن يُدعى رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي لزيارة تعارف وكضيف على رئيس هيئة الأركان المصري، فأشار الوزير موسى إلى الرغبة المصرية في دفع العلاقات مع إسرائيل، ووعد بدراسة موضوع الدراسة، ولاحقاً علم السفير الإسرائيلي بشكل غير رسمي، بأن وزير الخارجية أرسل رسالة إلى وزير الدفاع الطنطاوي أوصى فيها بدعوة رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي للزيارة كضيف على رئيس هيئة الأركان المصري، ويشاء سوء الحظّ أن تنفجر بعد بضعة أيام قضية الكشف عن قتل الأسرى المصريين، وكان واضحاً على خلفية الغضب الذي اعترى مصر بأن الزيارة لم تتم لنفس الأسباب. (المصدر السابق، ص:182).

وعندما ساد إحساس بالتفاؤل عام 1994، بأنّ السلام الشامل أصبح في متناول الأيدي وعلى مرأى العين طرأت لدى الجانب المصري، أفكار فيما إذا كان هناك حاجة لاستمرار وجود القوات متعددة الجنسيات في سيناء. وقام الوزير الطنطاوي خلال زيارته إلى واشنطن بجسّ النبض حول الموضوع، وأعرب عن رأيه بأنّه حان الوقت للتنازل عن وجود القوات متعددة الجنسيات في سيناء، غير أنّ الولايات المتحدة لم تعتقد أنّه حان الوقت للتنازل عن وجود هذه القوات، كما أنّ إسرائيل رأت أنّ استمرار وجود هذه القوات أمر ضروري، فحاولت مصر تحقيق هدفها بطريقة غير مباشرة من خلال تقليص الميزانية بدافع أنها تتقل عليها، وكانت الميزانية في هذه الفترة حوالي (60) مليون دولار سنوياً تدفع مصر ثلثها، وافقت إسرائيل من جانبها على خفض الميزانية شريطة ألاّ يكون ذلك على حساب خفض حجم القوات. فإنّ الظروف في نظر إسرائيل غير مناسبة بعد لكي تسمح بالتنازل عن هذه القوات، وذلك بالطبع ليس في ظلّ واقع تسوده القطيعة بين القيادة العسكرية للجانبين، قطيعة منعت بناء علاقات ثقة بينهما. (المصدر السابق، ص:183).

أدى تشكيل حكومة بنيامين نتنياهوو 1996، إلى حقبة اتّسمت بغياب علاقات الثقة بين مصر وإسرائيل في كافة المجالات، سببها الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة ضد أي تقدم في عملية السلام، فقامت في سبتمبر 1996، بافتتاح نفق في حائط البراق في القدس، إضافة إلى منح الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة أولوية قومية، الأمر الذي أدى إلى منع أي تقدم في العلاقات بين الدولتين، على مدى أربع سنوات أي حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000. كما أنّ تغيير حكومة بنيامين نتياهو بحكومة إيهود باراك في مايو 1999، لم يحدث أي تقدّم في العلاقات بين مصر وإسرائيل، بل على العكس تماماً حدث تراجع في المجالات الأمنية والاقتصادية، فمع اندلاع انتفاضة الأقصى بدأ الضرر الحقيقي في هذه العلاقات؛ ما أدى إلى قيام مصر باستدعاء سفيرها في إسرائيل محمد بسيوني للتشاور معه ولم يُعد بعدها، كما أعلنت الحكومة المصرية في (3) إبريل 2002، بعد اجتياح إسرائيل للضفة الغربية فيما سُمّي بعملية الجدار الواقي التي قام بها الجيش الإسرائيلي، بوقف كافة الاتّصالات مع إسرائيل ما عدا الاتّصالات عبر القنوات الرسمية فيما يخدم القضية الفلسطينية. بدأ جَوّ التحسّن في العلاقات بعد حوالي عامين من تبنيّ حكومة أرئيل شارون قرار فك الارتباط مع قطاع غزة، ولوحظ هذا التحسن بشكل كبير بعد تنفيذ فك الارتباط فعلياً في 2005، كما حدث تقدّم في التنسيق الأمني العسكري بين مصر وإسرائيل على خلفية قرار فك الارتباط، ما تمثّل في التوقيع على بروتوكول نشر قوات من حرس الحدود المصرية بطول محور صلاح الدين وترتيبات عبور الفلسطينيين من معبر رفح، ولقد زاد هذا التعاون كلّما زاد الإحساس بتهديدات إرهابية من جانب الجماعات الإسلامية في المنطقة. وقرّرت مصر في إطار الحوار الثنائي في شهر مارس 2005، تعيين سفير جديد لها في إسرائيل، وفي عام 2006، عندما تولى إيهود أولمرت رئاسة الحكومة وفي أثناء الفترات الصعبة من حرب لبنان الثانية حزيران 2006 _ التي ألقت خلالها مصر الرسمية اللوم على حزب الله في إشعال الحرب _ لم تُوقف السلطات المصرية الحوار الثنائي الهادئ والمستمر مع إسرائيل في موضوع الأمن والقضايا المرتبطة بالقضية الفلسطينية، ومن الواضح أنّ حالة من الهدوء في الرأي العام تسهل على السلطات إجراء حوار ثنائي له مغزى استراتيجي يعطي العلاقات المصرية الإسرائيلية بعداً من الاستقرار. (المصدر السابق، ص: 188- 192).

تأثرت العلاقات الإسرائيلية المصرية في العام 2008، بشكل مباشر بالأوضاع في قطاع غزة. وتعتزف إسرائيل بالدور المصري في تحريك الأمور على المحور الفلسطيني وبالقدرة على التوسّط مع حماس، وقد زار مسؤولون إسرائيليون كبار القاهرة مرات عديدة، للتنسيق معها في الشأن الفلسطيني عموماً، وفي موضوع غزة خصوصاً، وتصرّح إسرائيل الرسمية أن العلاقات مع مصر فيها العديد من المصالح المشتركة التي تدفع نحو تعزيزها، وخصوصاً فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، أو بقوة حماس في غزة. وعلى الرغم من هذه التصريحات فقد كانت قضية الأنفاق على الحدود المصرية مع قطاع غزة، وبالتحديد بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، نقطة اشتباك إعلامي وسياسي بين المصريين والإسرائيليين، وقد استمرّت هذه المناوشات في العام 2008، وتعبّر الباحثة الإسرائيلية المختصة في الأمن القومي الإسرائيلي "إميلي لنداو"، أنّ الحرب على غزة، والقلق المصري من زيادة وتيرة قوة حماس، دفعت مصر فعلاً لتكثيف جهود الوساطة بين حماس وإسرائيل لوقف إطلاق النار في غزة، لا سيما في ظل زيادة الضغوط الشعبية العربية، والضغوط الإعلامية، وزيادة تحركات الإخوان المسلمين في مصر وغيرها من البلدان العربية لمضايقة النظام المصري وإحراجه أمام شعبه وأمام العالمين العربي والإسلامي، ويبدو أن عملية الوساطة تخدم المصالح المصرية بشكل كبير، لأنّها تؤسّس لدور مصري إقليمي محوري لا سيّما أنّ قطاع غزة محاذ لها جغرافياً واستراتيجياً. (يوسف ومصطفى، 2009، ص: 31).

شهدت العلاقات المصرية- الإسرائيلية في العام 2009، تقلّبات كثيرة؛ حيث شكلت مصر دولة مركزية خلال العام 2009 بالنسبة لإسرائيل، فمصر هي راعية وثيقة المصالحة الفلسطينية، وهي بدورها ستؤثر على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية مستقبلاً، وستؤثر على مستقبل الأوضاع في قطاع غزة أيضاً، والدور المصري المركزي في قضية تبادل الأسرى، كما أن الحدود المصرية الفلسطينية في غزة تعتبر عاملاً في تحديد العلاقات المصرية- الإسرائيلية، لهذا ازدادت أهمية مصر في نظر إسرائيل خلال العام 2009، وقد تزايدت الزيارات الإسرائيلية إلى مصر على مستوى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس الدولة شمعون بيرتس ووزير الحرب إيهود باراك لاعتبارات استراتيجية وجيو- سياسية، أهمها تنسيق المواقف بالنسبة للعملية السياسية، وثانيها بالنسبة للأوضاع في غزة، وقد بدأت إسرائيل تُعوّل على مصر بالضغط على السلطة الفلسطينية للعودة إلى طاولة المفاوضات، بعد إصرار الأخير على عدم العودة إليها قبل تجميد الاستيطان،

وقد هدفت زيارة نتنيا هو إلى مصر في كانون الأول 2009، إلى طرح مبادرة للخروج من نفق الجمود السياسي، غير أن الموقف المصري كان واضحاً بمطالبته إسرائيل بأمور محددة لتسهيل استئناف المفاوضات أبرزها تجميد الاستيطان وخاصة في القدس، كما شكّل العام 2009، بداية تنفيذ اتفاقية الغاز الطبيعي بين مصر وإسرائيل، حيث تقوم مصر بتزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي لمدة (20) عاماً قابلة للتجديد (20) عاماً أخرى، حيث سيستورد الغاز الذي ستستورده إسرائيل من مصر حوالي (36%) من احتياجات الغاز الطبيعي في إسرائيل، كما تتفهم إسرائيل أهمية الدور المصري في مكانتها السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وفي نفس الوقت فإن مصر هي لاعب مركزي وأساسي في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، وتحاول إسرائيل أن تكون حذرة في تصريحاتها وتقييماتها للدور المصري، فهي لم تعلق على قيام مصر ببناء جدار فولاذي في حدودها مع قطاع غزة. كما أشارت بالرضى عن الجهود المصرية لمنع تهريب السلاح من سيناء. (يوسف ومصطفى، 2010، ص: 39-40).

4,9 مرسى والعلاقات المصرية الإسرائيلية (2011-2013)

غيّرت ثورة (25) يناير، ولا سيما بعد انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، طبيعة العلاقات المصرية-الإسرائيلية ونوعيتها، وحددت الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية في مصر، وصعوبة عملية مرحلة التأسيس لنظام ديمقراطي وما يرافقها من صراعات داخلية شديدة، شرعت مصر في محاولة استعادة مكانتها ودورها في المنطقة، مع ما فيها من تعارض وتناقض مع دور إسرائيل وسياساتها العدوانية. ومن الواضح أنّ أشد ما أقلق إسرائيل هو الاتجاه الاستراتيجي الذي اتخذته مصر بعد الثورة في علاقاتها بإسرائيل، لكن من دون التقليل من قلق إسرائيل في تأثير الثورة على نوعية العلاقة بين الدولتين. فإسرائيل تُدرك أنّ الدور المصري بعد الثورة، ومدى تأثيره وفاعليته في قضايا الصراع والخلاف مع إسرائيل، مرتبطان بعوامل كثيرة، تأتي في رأسها قوة مصر الذاتية في مختلف المجالات، ونوعية علاقاتها العربية والإقليمية والدولية، وموازين القوى بينها وبين إسرائيل؛ وانطلاقاً من هذا الإدراك أولت إسرائيل ومصر اهتماماً كبيراً في ما بعد الثورة وتأثير سياساتها وانعكاساتها على إسرائيل على المديين القريب والبعيد في جملة من القضايا، وفي مقدمتها: طبيعة العلاقات الثنائية بين الدولتين، ومستقبل اتفاق السلام، وتأثير التغييرات في مصر على سياسة إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية

بملفاتها المختلفة، وفي ميزان القوى في المنطقة وفي الأمن القومي الإسرائيلي ووضع إسرائيل العسكري، وفي حجم الجيش الإسرائيلي ومدى استعداده لإمكانية المواجهة العسكرية مع مصر في حال تدهور العلاقات بين الدولتين. (محارب، 2014، ص:510).

العلاقات الثنائية ومصير اتفاق السلام

باتت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومصر بعد ثورة (25) يناير، تجري برعاية الإدارة الأمريكية، ويشير تقدير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية حينها، أنّ مصر التي عرفت طوال السنين على أنها دولة صديقة ذات احتمال خطر عالٍ. ولو أنّ الجيش المصري فقد قوته لصالح التيارات الإسلامية (الإخوان المسلمين، والحركات السلفية) فإنّ مصر كانت ستتحول من خطر عالٍ إلى تهديد حقيقي، وبعد أن ظهرت نتائج الانتخابات التشريعية المصرية وتحقق الإسلاميين بشقيهم الإخواني والسلفي نصراً كاسحاً في حدود (65%)، نقلت صحيفة يدعوت أحرنوت عن مصدر أممي رفيع المستوى قوله إن ما حصل في مصر أخطر ممّا قدرنا، مضيفاً أنّ ما كان خطراً أصبح تهديداً، وفي المقابل راهنت إسرائيل على علاقاتها المستقبلية مع مصر بأنها ستستمر بالالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين، وعدم حدوث تحوّل جذري في الموقف المصري، على الأقل في المدى القريب، وذلك نابع من أن مصر تحتاج إلى سنوات كي تستعيد توازنها ودورها الإقليمي، فضلاً عن أن السلطة الجديدة طمأنت الجميع إلى أنها لن تسعى إلى إعادة النظر في معاهدة السلام مع إسرائيل. (نحاس، 2012، ص:156).

عبّرت إسرائيل عن ارتياحها الشديد عندما أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قراره احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تُلزم الدولة المصرية، كما تحدّث إيهود باراك مع وزير الدفاع المصري حسين طنطاوي، الذي يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، وبات واضحاً أنّ القلق الإسرائيلي في غير موقعه من ناحية الجيش المصري، وبأن معاهدة السلام بين الطرفين ستبقى على ما هي في الوقت الحاضر، وبات الجيش المصري ملتزماً بالإبقاء عليها ما دام هو الأمر النهائي في العلاقات الاستراتيجية المصرية. (جمّال، 2012، ص:101).

شهد العام 2012، تطوّراً في العلاقات المصرية-الإسرائيلية وقد تميّز بمحاولة الطرفين التآقلم مع التغييرات التي حدثت في مشهد العلاقات الخارجية للبلدين، فأسرائيل بدأت تتأقلم، أو تحاول التآقلم،

مع واقع مصر بعد الثورة، كما أنّ مصر بقيادة الإخوان المسلمين بدأت تتأقلم مع وجود إسرائيل على جبهتها في سيناء، وتنطلق الرؤية الإسرائيلية في علاقتها مع مصر من أهمية الحفاظ على اتفاق السلام بين البلدين كحدّ أدنى، والحفاظ على التنسيق الأمني فيما يخصّ منطقة سيناء التي تحوّلت إلى منطقة مهمة في الأجندة الأمنية الإسرائيلية، وبالطبع أهمية الدور المصري في قطاع غزة الذي لعب دوراً في وقف إطلاق النار في حرب الـ2012. كما تُحاول إسرائيل وبشكل خاص الحفاظ على الملحق العسكري في اتفاقية السلام، ومنذ سقوط مبارك اتّبعَت إسرائيل سياسة ضبط النفس في التعامل مع مصر، والمقصود بضبط النفس عدم الانجرار وراء التصعيد أو التصعيد المتبادل؛ فعندما قطعت الشركة المصرية إمداد الغاز لإسرائيل وألغت اتفاقية الغاز تعاملت إسرائيل مع الأمر وكأنه خلاف اقتصادي وتجاري بين الشركة الحكومية المصرية وبين شركة EMG التي تشتري الغاز من مصر وتصدره لإسرائيل، وأكّد نتتياهو شخصياً هذا التوجّه، كما مارست إسرائيل سياسة ضبط النفس في أحداث اقتحام السفارة الإسرائيلية في (09) أيلول 2011، وفيها اتّهم المتظاهرون بأنهم كانوا نشطاء إسلاميين، إلّا أنّ ردّها كان شكر المجلس العسكري على إنقاذ عمال السفارة، وليس التنديد بهذا العمل، هذه السياسة تهدف إلى الحفاظ على السلام بين البلدين بحدّه الأدنى. (مصطفى، 2013، ص: 106-108).

تلعب مصر دور الحاضن السياسي لحكومة حماس في غزة، وأيضاً الوسيط الأمني بشأن التهديّة. وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة في (14) تشرين الثاني 2012 خلال ما سُمّي إسرائيلياً بعملية "عمود السحاب"، توافدت على مصر وفود فلسطينية وعربية ودولية، وأيضاً موفد إسرائيل، باعتبار أنّ دورها حاسم في التوصل إلى قرار التهديّة، وترك مصر ما أثبتته تجارب السنوات الماضية من أنّ العلاقات المصرية الإسرائيلية هي في حقيقتها علاقات ثلاثية تضمّ أيضا الولايات المتحدة التي تتدخل دائما لضمان التزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وعلى الرغم من أنه ليس باستطاعة الولايات المتحدة تغيير الأهداف طويلة المدى لجماعة الإخوان المسلمين، إلّا أنّها تعمل على منعها من السعي لتحقيق تلك الأهداف في أي وقت قريب. وفي المقابل، يُدرك الرئيس مرسي وقادة الإخوان المسلمين أنّ الإدارة الأمريكيّة -تتفهّم- إمكانية التباين والاختلاف في المواقف مع الولايات المتحدة بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلّا أنّه لا يستطيع الاختلاف معها على أهمية الحفاظ على العلاقات بين مصر وإسرائيل، فقد ساعدت على منع نشوب حرب

بين جيشين من أقوى جيوش المنطقة خلال فترة زادت عن ثلاثة عقود. (نحاس، 2013، ص:139).

لقد توقّعت إسرائيل أنّ شنّ حرب أخرى طويلة على غزّة من شأنه أن يشعل الشارع المصري، ونظراً لأنّ حكومة ما بعد الثورة في مصر يجب أن تكون أكثر استجابة للمشاعر الشعبية، فإنّ تخفيض مستوى العلاقات سيكون أمراً محتملاً، فلم يكن من المستغرب أن يستجيب الرئيس المصري إلى الغضب الشعبي في أعقاب "عمود السحاب" في غزّة، وسحب السفير المصري في إسرائيل، بيد أنه في المفهوم الكبير للإيماءات الدبلوماسية، كانت تلك في الواقع خطوة صغيرة نسبياً، كما برز خلال العدوان اتّجاهان متعاكسان يؤثّران على الرئيس مرسي، تمثّل الأول بدعم من المؤسسات الدبلوماسية والأمنية في السعي نحو التهدئة بين حماس وإسرائيل، حيث إنّه وخلال الأيام الثلاثة التي سبقت العدوان، كانت الأجهزة الاستخباراتية المصرية تعمل على منع التصعيد بين إسرائيل وحماس لتجنّب تعرّض العلاقات المصرية الإسرائيلية لمخاطر فعلية في المرحلة الراهنة، أمّا الاتّجاه الآخر، فقد حاولت أوساط من الإخوان المسلمين سحب مرسي في اتّجاه تصادمي مع إسرائيل والولايات المتحدة عبر قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع إسرائيل، لكي تكون الحكومة المصرية نموذجاً يحتذى به للعرب والمسلمين الذين يحافظون على العلاقات مع إسرائيل. (المصدر السابق).

تبين للقيادة الإسرائيلية بعد تخوّف من ردّ فعل مصري خلال أيّ عدوان على غزّة، أنّ مصر لم تُؤدّ سوى دور الوسيط، في وقت تعمل فيه واشنطن على ضمان بقاء مصر في لائحة الدول المعتدلة، كما أنّ دور الوسيط الذي قام به الرئيس المصري هو إنجاز استراتيجي لإسرائيل؛ لأنّه كان مجرّد التفكير في خوض حرب على غزّة، في ظلّ وجود الإخوان المسلمين في مصر، يُثير قلق الإسرائيليين، تخوّفاً من ردّ الفعل المصري على عملية كهذه؛ إلّا أنّ الواقع الذي أثبتته عملية "عمود السحاب" أنّ حركة الإخوان المسلمين لن تخرج لمساعدة حماس، وأنها لن تكون الدرع الواقعي لها، وبدلاً من أن تتخذ مصر خطوة عدائية في مقابل الهجمات الإسرائيلية على غزّة، أدّت دور الوسيط بين الطرفين بدعم الرئيس الأمريكي باراك أوباما في محاولة لتعزيز دور مصر كوسيط. (المصدر السابق، ص:140).

إنّ إسرائيل غير قلقة من أن تبقى مصر محور الاهتمام الإقليمي والعالمي، وهي تُدرك أنّ الرئيس مرسي قام بالحدّ الأدنى المطلوب الذي يفترض أن تقوم به حكومة عربية: استدعى سفيره في تل أبيب، دعا مجلس الأمن الدولي إلى الاجتماع ومواجهة العدوان، ودَعَمَ مطلب فصائل المقاومة في غزّة بعقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية، أوفد رئيس وزرائه هشام قنديل إلى قطاع غزة لتقديم الدعم السياسي والإنساني بعدما فتح معبر رفح لتوفير المساعدات الطبية والإنسانية. وتُدرِك إسرائيل أنّ هذه الخطوات تعتبر عادية وتقليدية، وقد طالب الفلسطينيون والمصريون وشرائح واسعة من الشعب العربي مصر باتّخاذ خطوات نوعية أكثر حزماً والتزاماً بحماية الفلسطينيين، شعباً وقضية، فالعدوان على غزّة كان بمثابة تحدٍّ لمصر لكون غزّة جزءاً من الأمن القومي المصري وامتداداً استراتيجياً له، وهو فرصة للنظام الإخواني الجديد في مصر، والأهم من ذلك بأنه لم يكن هناك أي تلميح إلى أنّ العدوان قد يُشكّل للإخوان فرصة لتعديل بنود اتّفاقيات كامب ديفيد وأحكام معاهدة السلام مع إسرائيل. (المصدر السابق، ص: 140- 141).

الفاعلون في سيناء محلياً وإقليمياً

في آب أغسطس من صيف 2009، دكّت سلطة حماس مسجد ابن تيمية على رؤوس عبد اللطيف موسى وأعضاء جماعته المسلّحة التي أعلنت قيام إمارة إسلامية في رفح الفلسطينية ذات النزعة الجهادية والتكفيرية، ونَجَمَ عن هذه المواجهة لجوء عدد من تكفيريين غزّة، وبالأخص رفح الفلسطينية، إلى المنطقة الحدودية من شمال سيناء في رفح المصرية والشيخ زويد والقرى المحيطة بهما، ولقد صاحب ذلك اللجوء عودة الهاربين من سيناء الذين فرّوا من ملاحقات (2004-2005) بعد التفجيرات التي استهدفت المنتجعات السياحية في جنوب سيناء؛ إذ عادوا بعد هروبهم من السلطات المصرية برفقة ذوي الخبرة القتالية العالية الهاربين من سلطة حماس، وهكذا تكوّنت بذرة التكتّلات التكفيرية الجهادية الخارجة عن طوع كل من توجّهات مبارك والسلطة الفلسطينية من ناحية، وحماس وجماعتها الأم التي تولّت السلطة في مصر فيما بعد، من ناحية أخرى. (الإسكندراني، 2014، ص: 4).

في الشمال الغربي من شبه جزيرة سيناء، تقع مدينة بئر العبد ومحيطها الممتد على شاطئ بحيرة البردويل شرق قناة السويس، وهي المعقل الانتخابي الأبرز لجماعة الإخوان المسلمين في شمال سيناء، وبين الشمال الشرقي حيث رفح والشيخ زويد الخاليتان من تنظيم الإخوان، وبئر العبد في الشمال الشرقي بقواها القبلية والدينية المقتسمة بين الإخوان والسلفيين، تقع مدينة العريش عاصمة شمال سيناء وحاضرتها، وهي أقرب للشيخ زويد بمسافة (30) كيلومتراً، وأبعد عن بئر العبد مسافة (75) كيلومتراً، وتتميز العريش بخصوصية عشائرية وثقافية وتنوع سكاني كبير؛ ذلك أنّ فيها امتداداً لكل التيارات الفكرية والأيديولوجية والحركات الشبابية الفاعلة في القاهرة والإسكندرية، ففيها اللبراليون التاريخيون، كحزب الوفد، واليساريون القوميون الذين انشقوا عن حزب التجمع في كانون الثاني/يناير 2011، وأسّسوا الحركة الثورية الاشتراكية، وفيها أيضاً حركة شباب (6) إبريل، وحركة أحرار ذات الطابع الإسلامي الثوري، فضلاً عن الأحزاب الإسلامية الأساسية، والحزب العربي للعدل والمساواة المعبر جزئياً عن تجمع القبائل العربية من أنحاء مصر، وحزب مصر القوية الذي أسّسه مرشح الرئاسة السابق عبد المنعم أبو الفتوح، ووسط هذا التنوع السياسي الثري في العريش "العاصمة" الذي يتفاوت وزنه النوعي تعبويّاً، تضم المدينة أيضاً تنوعاً سكانياً وثقافياً لا يقلّ ثراءً، إذ فيها عائلات عرايشية حضرية، ومقيمون من قبائل تسكن البادية حول العريش في شمال سيناء ووسطها، ووافدون مصريون لم تتوقف حركتهم حتى اليوم من وادي النيل، منهم المسلم ومنهم القبطي، ولاجنون فلسطينيون قدّم آباؤهم إلى سيناء منذ 1948 و1967. (المصدر السابق).

إلى جانب الفاعلين شعبياً من جماعات دينية وأحزاب وحركات سياسية ومجموعات مسلحة، فإنّ آراء السكان المحليين وشهاداتهم، قد اتّقت على أنّ الصراع بين أجهزة سلطة الدولة المصرية قد جعل منها أكثر من فاعل أمني واحد في سيناء، ويُعزّز السكان تضارب أجهزة السلطة بروايات عن الانتقام من رافضي التعاون مع جهاز مباحث أمن الدولة، واختيارهم التعاون مع الاستخبارات العسكرية بدلاً من ذلك، ويصل هذا الصراع بين أجهزة السلطة المتنافسة على النفوذ إلى اتهامات بالفساد والتورط في إدارة شبكات للتخريب تضم مسلحين ومرترقة، وفقاً لشهادات عدد من تجار الأنفاق في رفح، ما يعني أنّ السلطات الفاعلة ليست طرفاً واحداً في مقابل الفاعلين المسلحين أو السياسيين، بل هي أطراف أمنية واستخباراتية مصرية. (المصدر السابق).

وإذا أخذنا في الحسبان الاختراقات الإسرائيلية المتكررة لسيناء أرضاً وجوّاً، وكشف الصحافة المصرية عن وجود فرقة عمليات تابعة لإسرائيل داخل سيناء، فإن دائرة الفاعلين ميدانياً في سيناء تتسع، بالأخصّ إذا كان اللاعبون الإسرائيليون في سيناء هم عدة أجهزة أمنية واستخباراتية، وليس جهازاً واحداً، وبالعودة إلى قضية "خلية حزب الله" في 2009، التي اتهم فيها اللبناني سامي شهاب بالتجسس على السفن الإسرائيلية العابرة لقناة السويس، ويتأكد المصادر المحلية في رفح مكان النفق الذي كان يستخدمه شهاب في عملياته مع غزة، فإنّ تحديد عدد الفاعلين المحليين والإقليميين في سيناء، يظلّ أمراً صعباً. (الشروق، 2013).

الوضع في سيناء

الوضع في سيناء ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى كل من مصر وإسرائيل، إذ يُمثّل خطّ احتكاك مباشر بين الدولتين، وتتأثر به العلاقات الثنائية وتؤثر فيه.

كما أنّه يكشف القيود التي فرضها اتفاق كامب ديفيد على السيادة المصرية في سيناء، وتواجه مصر منذ أعوام مشكلة كبيرة في بسط نفوذها على وسط سيناء وشمالها، وتعود هذه المشكلة جزئياً إلى سياسة الإهمال والتهميش التي مارستها الدولة تحت حكم نظام مبارك ضد مواطنيها في سيناء، وأدى بقسم كبير منهم إلى إدارة ظهره للنظام المصري ومؤسساته، وإلى ظهور مجموعات كثيرة مسلحة وغير مسلحة، تعمل ضد النظام المصري من ناحية، وضدّ إسرائيل من ناحية أخرى. فهي تقوم بتهريب السلاح إلى قطاع غزة، وتهريب المهاجرين السريين الأفارقة إلى إسرائيل، أما الجزء الآخر من المشكلة فيعود إلى الملحق العسكري لاتفاق كامب ديفيد، إذ يمنع وجود الجيش المصري في وسط سيناء وشمالها ويقصره على وجود رمزي فحسب، الأمر الذي حدّ من قدرة الدولة المصرية على استعمال الجيش في مواجهة المجموعات المسلّحة، ونظام مبارك كان يُركّز على أسلوب القمع في هذه المواجهة. (محارب، 2014، ص: 512).

تحوّلت سيناء بعد ثورة (25) يناير إلى نقطة توتر أمني بالغة الخطورة من وجهة النظر الإسرائيلية، يعود ذلك جزئياً إلى الطبيعة الجغرافية والديمغرافية المعقدة لمنطقة سيناء، التي يصطلح الخبراء المصريون على تسميتها بـ"المفتاح" وإلى التوازنات التي تحكمها من الناحيتين العسكرية والأمنية، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978،

فضلاً عن الغموض الذي تفرضه السلطات المصرية على كل ما يجري فيها من أحداث، لا سيّما فيما يتعلّق بهوية المجموعات المسلحة الناشطة فيها، ومعارضة إسرائيل إجراء تعديلات في الملحق العسكري لاتفاق كامب ديفيد، أو إدخال الجيش المصري ما يحتاج إليه من قوات ومعدات عسكرية لمواجهة المجموعات المسلحة من دون الموافقة الإسرائيلية المسبّقة، وبدا هذا الموقف الإسرائيلي ضعيفاً ولا يتماشى مع التغييرات في مصر ولا مع المستجدات في سيناء التي لم يتوقّعها اتفاق كامب ديفيد، ولا سيّما أنّ إسرائيل دأبت على الشكوى من عدم قيام مصر بمواجهة المجموعات المسلحة، وعدم مكافحتها تهريب السلاح إلى قطاع غزّة؛ ورفضت في الوقت نفسه إجراء تعديلات في الملحق العسكري لاتفاق كامب ديفيد لتتلاءم مع المتطلبات الأمنية المصرية الداخلية، وتمسّكت بأن يكون دخول القوات المصرية إلى وسط سيناء وشمالها محدوداً من حيث الأفراد والعتاد والفترة الزمنية، ويبدو أن نوعية هذه العلاقة كانت تتلاءم مع نظام مبارك ولا تتلاءم مع النظام الجديد؛ إذ أدخلت مصر ما تحتاج إليه من قوات الجيش المصري إلى سيناء لمكافحة المجموعات المسلحة من دون الطلب من إسرائيل. ودعا دبلوماسي إسرائيلي سابق الحكومة الإسرائيلية إلى الاستجابة لإجراء تعديلات إذا طلبت مصر ذلك، وأنّ الهدف من هذه التعديلات هو تمكين مصر من مواجهة المجموعات المسلّحة ومكافحة تهريب السلاح إلى قطاع غزّة، والحفاظ على القانون والنظام وليس محاربة إسرائيل، كما أنّ إعادة إقرار مصر لاتفاق السلام، تحت حكم الإخوان المسلمين، لها مردودها السياسي المهم. (المصدر السابق، ص: 514).

ساد في أوساط المؤسسة الأمنية الإسرائيلية قلق بشأن قيام الجيش المصري بالانتشار في شبه جزيرة سيناء التي تنصّ اتفاقيات كامب ديفيد على بقائها شبه منزوعة السلاح وشبه خالية من الوجود العسكري المصري، ولعلّ قيام القوّات المسلحة المصرية بإطلاق عملية "النسر"، في أعقاب الهجوم المسلح على شمالي إيّلات في (18) آب 2011، لإعادة فرض الأمن في سيناء، وعلى أثر سلسلة العمليات المسلحة في إيّلات، الذي تردّد أنّ منقّذها تمكّنوا من التسلّل باتجاه الموقع المستهدف عبر سيناء يُشكّل مؤشراً لوجه التطورات العسكرية في سيناء مع العلم بأنّ عملية "النسر" هي أضخم خطة أمنية تُنفّذها القوات المسلحة المصرية في سيناء منذ أن استعادت مصر السيادة على شبه الجزيرة في العام 1982، وفي هذا السياق أبرزت عملية إيّلات التحديات الأمنية التي استجدّت بعد الثورة المصرية، والأهم أنّ هذه العملية أبرزت قيود القوة الإسرائيلية، وبناء على

التحوّل الاستراتيجي في أعقاب فوز الإخوان المسلمين، عمد الجيش الإسرائيلي، إلى وضع خطط تتعلق بإعادة تأسيس وحدات عسكرية كان قد فكّكها قبل سنوات، وكذلك، على الصعيد العسكري- الميداني، سرّعت الحكومة الإسرائيلية في أعمال بناء الجدار على الحدود المصرية، ودار الحديث أيضاً حول بناء جدار آخر في القسم الجنوبي من الحدود المصرية، كما كثّف الجيش الإسرائيلي من انتشاره على الحدود المصرية، وتضاعف حجم القوات هناك. (نحاس، 2012، ص: 158).

واجهت العلاقات مع مصر في عهد مرسي تحديين بالنسبة لإسرائيل، الأول انطلاق عمليات عسكرية من سيناء ضد أهداف إسرائيلية، وبخاصة العملية التي نفّذتها مجموعة جهادية في آب 2012، وذلك في طريقها لتنفيذ عملية داخل إسرائيل، وسقط خلالها (16) جندياً وضابطاً مصرية، حيث فشلت العملية بسبب معلومات استخباراتية مسبقة قدّمتها إسرائيل لمصر وكذلك عملية إيلات 2011، والثاني الحرب على غزة في تشرين الثاني 2012، وفي كلتا الحالتين عبّرت إسرائيل عن رضاها من الموقف المصري، ففي حادثة سيناء وافقت إسرائيل بصمتها وبموافقتها أحياناً على إدخال قوّات مصرية إلى سيناء لمحاربة المجموعات المسلحة، كما أنّ الدور المصري كان فاعلاً ونشطاً في الحرب على غزة، والتوصل إلى هدنة لوقف إطلاق النار، وفي أعقاب الحرب على غزة صرح أكثر من مسؤول إسرائيلي عن رضاهم من الدور المصري والتنسيق بين البلدين. ويعتقد الباحث الاستراتيجي شلومو بروم أنّ إسرائيل تعي جيداً أنها يجب أن تتصرف بضبط نفس في سيناء وقطاع غزة، حتى لا تُهدّد عملياتها في المنطقتين العلاقات مع مصر، وتعلم أنها يجب أن تعمل جاهدة لتقليل حالات التدخل في المنطقتين، وهذا ما فعلته عندما زوّدت مصر بمعلومات استخباراتية عن العملية في آب 2012، وبالفعل فإن إسرائيل اتّخذت خطوة مهمة في هذا السياق وهي بناء الجدار الحدودي مع مصر، وذلك لمنع تسلّل المهاجرين من أفريقيا إليها، ولصدّ هجمات مسلّحة من داخل سيناء. (مصطفى، 2013، ص: 108).

وأصدر مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، كتاباً يلخّص تمريناً سياسياً- أمنياً افتراضياً لاندلاع أزمة في سيناء وانعكاساتها على العلاقات المصرية الإسرائيلية، وقد بيّن هذا التمرين الذي جاء في أعقاب سلسلة الأحداث الأمنية في سيناء، أنّ الهدف المصري سيكون خلال الأزمة هو استغلالها لتعزيز التواجد المصري في سيناء، وذلك كمقدمة لتغيير اتفاقية السلام، وبخاصة الملحق العسكري منه، وفي هذا السياق سيكون أمام مصر خياران، الأول، تغيير الاتفاق

ولكن ليس إلغاءه، وبخاصة الجانب العسكري فيه، ووضع إسرائيل في معضلة في هذا الإطار بين تغيير في الملحق الأمني والعسكري، وإجراء تفاوض جديد على تسويات أمنية جديدة. سيكون الخيار الثاني بالنسبة لمصر القيام بعملية أحادية الجانب من خلال إدخال قوات عسكرية وأمنية مصرية على المنطقة المحظورة، ليشكل ذلك نقطة تفاوض مع إسرائيل. (المصدر السابق، ص:109).

أما بالنسبة لرؤية إسرائيل لعلاقتها مع مصر، فقد توصل التميرين الافتراضي إلى أن الاستراتيجية الإسرائيلية تشمل عدة مركبات (تم ملاحظة ذلك على أرض الواقع خلال أزمة سيناء)، منع التصعيد مع مصر حتى لا يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام، ومنع تحويل سيناء إلى منطقة لا تستطيع إسرائيل التعايش معها، وقد كان أمام إسرائيل خياران، الأول عملية متواضعة لا تهدد السيادة المصرية، وهو خيار لم نَقم به في الواقع خلال أزمة سيناء، أما الخيار الثاني فهو تزويد مصر بمعطيات ومعلومات، والعمل مع الولايات المتحدة للضغط على مصر وإخراجها.

وقد افترض التميرين، أن إسرائيل لن تتهاون في ضرب الخلايا المسلحة في سيناء، إذا كانت لديها معلومات أن هذه الخلايا تخطط لتنفيذ عمليات عسكرية تستهدفها، ولن تفكر في أبعاد ذلك على العلاقات بين البلدين. وجاء هذا الافتراض في أعقاب أزمة سيناء في آب 2012، ودخول القوات المصرية إلى سيناء بدون تنسيق (هذا ما افترضه التقرير)، فقد اتخذت إسرائيل في الواقع عدة خطوات:

1- ضرب الخلايا المسلحة في غزة؛ لإرسال رسالة واضحة لمصر أن إسرائيل لن تتهاون في حالة إطلاق النار عليها حتى لو أدى ذلك إلى دفع ثمن دبلوماسي (وهذا ما حدث فعلياً خلال حرب 2012 على غزة)، ومما سيعزز هذا التوجه هو أن الثمن الذي ستدفعه إسرائيل بالنسبة لعلاقتها مع الولايات المتحدة سيكون ضئيلاً جداً، وفي الوقت نفسه تُرضي الرأي العام الإسرائيلي الذي يُريد أن يرى ردّ فعل قوياً ومثابراً في ظلّ الربيع العربي.

2- في حالة إدخال قوات مصرية إلى سيناء بدون تنسيق، فإن إسرائيل سوف تتبع للخطوات التالية في علاقتها مع مصر: ستعمل على تخفيف حدة التوتر، ثم الإعلان عن استعداد للتفاوض من جديد على الملحق العسكري في اتفاق السلام، وفي الوقت نفسه تنبيه مصر أن أي تغيير يجب أن يتم بشكل ثنائي ومتفق عليه دون خطوات أحادية الجانب على الأرض،

ويعتقد المشاركون في التمرين الافتراضي أن إسرائيل ستكون مستعدة لفتح الملحق العسكري من جديد؛ لأنّ السياق السياسي والعسكري الذي فرض الملحق العسكري في أواخر السبعينيات غير صالح في السياق الحالي. وقدّم التمرين الافتراضي، الذي اعتمد الكثير منه على وقائع الأرض، عدة توصيات للحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع مصر، ومنها: أولاً العمل على وضع خطة ثلاثية تشترك فيها إسرائيل ومصر والولايات المتحدة لعلاج الوضع في سيناء، وذلك في إطار الطلب الأمريكي من إسرائيل أن تقوم الأخيرة بتبني مواقف استراتيجية إقليمية جديدة، وثانياً يجب أن تعمل إسرائيل مع الولايات المتحدة على تمكين مصر من بسط سيطرتها وسيادتها على سيناء. وثالثاً إبداء استعداد إسرائيلي للموافقة على الطلب المصري لفتح الملحق العسكري (إعادة التفاوض حول بنوده)، حيث إنّ هذه الخطوة ستجدد اتفاق السلام، وتُعزّز التزام النظام المصري الجديد بالاتفاق. ورابعاً على الدول الثلاث العمل على منع دخول إيران إلى سيناء ومنها إلى قطاع غزة. (مصطفى، 2013، ص: 109-110).

10،4 السياسي والعلاقات المصرية- الإسرائيلية (2013-2016)

في الثالث من يوليو/ تموز 2013، عزّل وزير الدفاع آنذاك الفريق/ عبد الفتاح السيسي الرئيس المصري/ محمد مرسي، وعطلّ العمل بالدستور، وأصدر أوامره باحتجاز الرئيس مرسي ومئات الأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، الذين أُحيلوا لاحقاً للمحاكمة.

بلغت الضغوط التي تعرّض لها الرئيس المصري/ محمد مرسي ذروتها، ونظّم معارضوه سلسلة من المظاهرات تُطالبه بالتنحي، أطلق عليها ثورة (30) يونيو، وفي هذا الإطار تأسست حركة تمرد يوم (26) إبريل/ نيسان 2013، وهي حركة تجمع توقيعات المصريين لسحب الثقة من الرئيس/ محمد مرسي، وتدعو إلى انتخابات رئاسية مبكرة، وأعلنت "تمرد" أنها جمعت حوالي (22) مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي، ودعت الموقعين حينها للتظاهر يوم (30) يونيو/ حزيران 2013، وفي صباح يوم الإثنين يوليو/ تموز 2013، هاجم محتجون مناهضون لمرسي مقرّ جماعة الإخوان المسلمين بالمقطم في القاهرة، ووقعت اشتباكات في المكان، وفي نفس الليلة ألقى الرئيس مرسي خطاباً امتدّ لساعتين ونصف الساعة دافع فيه عن شرعيّته، ودعا للحوار وتشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية، لكنّ طلبه قُوبل بالرفض، وتلا محمّد البرادعي

بيان جبهة الإنقاذ المعارضة، وقال إن خطاب محمد مرسي فشل في إدارة شؤون البلاد، وفي ظل هذه الأجواء أصدر القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الفتاح السيسي بياناً يُمهّل فيه القوى السياسية (48) ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وإذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإنّ القوات المسلحة ستعلن عن خريطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها، وفي الساعات الأولى من يوم الثلاثاء (02) يوليو/ تموز 2013 أصدرت الرئاسة بياناً قالت فيه إنها ترى أنّ بعض العبارات الواردة في بيان الجيش تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب، وفي وقت لاحق من الثلاثاء أصدرت محكمة النقض حكماً ببطلان تعيين النائب العام طلعت عبد الله في منصبه، الذي عينه الرئيس السابق محمد مرسي بعد أن عزل عبد المجيد محمود. (الجزيرة نت، 2013).

وبانتهاء المهلة التي حددتها القوات المسلحة المصرية لمختلف الأطراف السياسية للتوصل إلى اتفاق، أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور إدارة شؤون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وعطلّ العمل بالدستور. (المصدر السابق).

قام الفريق عبد الفتاح السيسي بالترشح للانتخابات الرئاسية المبكرة، هو والمرشح الوحيد المنافس القيادي اليساري حمدين صباحي، وبعد سير العملية الانتخابية أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية فوز السيسي بنسبة 96.91% ، وفي يوم (08) يونيو 2014، أدى وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي اليمين الدستورية كرئيس لمصر لولاية مدتها أربع سنوات أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية، وذلك بعد قرابة عام من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وتعهّد السيسي بأنه سوف يعمل مع المصريين من أجل تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية، وقال إنّ: ثاني استحقاقات خارطة المستقبل التي توافقت عليها القوى الوطنية جاءت كنتيجة مستحقة لما قدّمتموه من تضحيات على مدار ثورتين مجيدتين في (25) يناير، و(30) يونيو استهدفتم فيها تحقيق العيش الكريم والحرية والكرامة" (فرانسس 24، 2014).

العلاقات الثنائية

لم تُخفِ إسرائيل قلقها طوال العام 2013، من وصول رئيس إسلامي لحكم مصر، بل كان قادتها يجهرون في مؤتمراتهم ومقابلاتهم ودراساتهم وكذلك كبار المحللين والخبراء لديهم بقناعتهم أنّ هذا الوضع يُهدّد أمن إسرائيل ويجب تقويضه، وقد علّق المحلل السياسي الإسرائيلي أمنون أبراموفيتش على الإطاحة بمرسي بالقول: *"بالنسبة لنتنياهو نجاح الانقلاب على مرسي أهم من إحباط البرنامج النووي الإيراني"* أما الجنرال والباحث الإسرائيلي رؤفين بيدهتسور فقد قال: *"إنّ تورط الجيش المصري في السياسية على هذا النحو سيضمن تفوّقنا النوعي والكاسح على العرب لسنين طويلة، وإنّ مصلحة إسرائيل الاستراتيجية تقتضي نجاح تحالف العسكر والليبراليين"*، تصف إسرائيل هذه المرحلة بأنها عودة الدولة المصرية بشكلها التقليدي، دولة المؤسسة العسكرية، فطالما ارتبطت هذه الدولة بالجيش، وارتبط الجيش بالقرار السياسي سواء العسكري أو غير العسكري. (نحاس، 2014، ص:117).

كانت استراتيجية إسرائيل غير واضحة وغير ثابتة، في التعامل مع الحالة المصرية بعد (30) يونيو، وانعكس ذلك على أجهزة المعلومات، ووزارة الخارجية، ومكتب رئيس الوزراء ذاته، باعتبار أنّ الثورة المصرية كانت وما زالت تشكل الركن الأساسي وراء الجهود المبذولة لرسم تنظيم العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، في حين صرح خبراء إسرائيليون بأنّ السياسة المصرية تجاه إسرائيل ستبقى سياسية براغماتية. ومن منظور آخر، تؤكد إسرائيل أنها تثق في النظام البديل للإخوان المسلمين، وهو النظام العسكري، أو أي نظام حكم علماني، قد يؤدي المهمة نفسها، وأنّ الذي يُدير منظومة العلاقات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، هي المؤسسة العسكرية، وليس أي جهاز آخر، وبالتالي لا توجد مخاوف كبيرة على إدارة مشهد العلاقات الأمنية أو الاستخباراتية بين البلدين، وإذا كانت إسرائيل قد تحدّثت أنّ فترة الرئيس المعزول محمد مرسي شهدت علاقات أمن واستخبارات قوية، وأن مبارك كان يُوفّر لإسرائيل متطلباتها الاستراتيجية، فإنّ العلاقات المستقبلية لن يخشى عليها في ظل سيطرة الجيش، أو الاستخبارات، على منظومة العلاقات في عهد الرئيس السيسي. (نحاس، 2015، ص:157).

تميّزت العلاقات الإسرائيلية المصرية بعد صعود عبد الفتاح السيسي إلى الحكم بتحديد المصالح المشتركة بين الدولتين، وقد ساهمت الحرب على غرّة في صيف 2014 بتوضيح هذه العلاقة بشكل كبير، وتحديد المصالح المشتركة بين الطرفين، التي تتمثّل في محاربة الإرهاب في سيناء

كمصلحة مصرية بالدرجة الأولى، والاتفاق على الخطوط العريضة بالنسبة لمستقبل قطاع غزة. خلال الحرب على غزة رفضت إسرائيل كل المبادرات للوصول إلى تهدئة ما عدا الورقة المصرية؛ لأنها رأت أن الدور المصري في حلّ الأزمة يجب أن يكون المركزي والمحوري، وقد غطت الصحافة الإسرائيلية الدور المصري بإيجابية كبيرة جداً، ما أثر على مواقف الجمهور الإسرائيلي، ففي استطلاع علمي حول الدور المصري كوسيط نزيه بين إسرائيل وحماس أشار (60%) من اليهود أنهم يعتمدون على مصر برئاسة السيسي كوسيط نزيه بين الطرفين. أعطت إسرائيل دوراً مركزياً لمصر حتى على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، مع التأكيد أن الدور المصري ليس نتاج رغبة إسرائيلية فحسب، بل نتاج رغبة مصرية في تحديد مستقبل قطاع غزة المتاخم لحدودها، ويعتبر بعض الباحثين الإسرائيليين أن الولايات المتحدة، ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي، لم تكن اللاعب المركزي في التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والطرف العربي، وجرى ذلك لأن الطرفين المركزيين في الأزمة (مصر وإسرائيل) لم يرغباً بإعطاء دور مركزي للولايات المتحدة، فمصر كانت علاقتها متوترة مع الإدارة الأمريكية بسبب موقف الأخيرة المتردد من دعم النظام الجديد، بينما سادت في الخلفية علاقات توتر بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية حول ملفات عديدة وترسبات شخصية بين أوباما ونتنياهو، وقد تعمق التحالف بين مصر وإسرائيل خلال الأزمة ضدّ الدور الأمريكي بعد قمة باريس التي استتنت الدور المصري والإسرائيلي، وأعطت مكانة للدور القطري والتركي خصوم مصر وإسرائيل معاً. (مصطفى، 2014، ص:132-133).

استراتيجياً، قربت الحرب على غزة وجهات النظر بين إسرائيل ومصر، فالطرفان باتت مصالحهما مشتركة بالنسبة لمستقبل قطاع غزة، بالنسبة للموقف المصري فإنه يرى في حماس جزءاً من الإخوان المسلمين التي تم تعريفها كجماعة إرهابية، تشترك في المسؤولية عن الإرهاب في سيناء، وفي هذه النقطة تلتقي إسرائيل مع مصر في اعتبارها حركة حماس إرهابية. (المصدر السابق).

وعلى المستوى الاقتصادي، يُحاول البلدان تعزيز علاقتها الاقتصادية من خلال التعاون في مجال النسيج، فقد اتفق الطرفان على زيادة صادراتهما من النسيج إلى الولايات المتحدة من مليار دولار في السنة إلى ملياري دولار، وذلك من خلال التنسيق بينهما في إطار مشروع (الكويز) مع الولايات المتحدة الأمريكية. (المصدر السابق).

الوضع في سيناء

لم يكّد وزير الدفاع المصري يُعلن عزّل الرئيس محمد مرسي في الثالث من تموز/ يوليو 2013، ويفرض "خريطة المستقبل"، حتّى اندلعت الأحداث بوتيرة متسارعة في شمال سيناء. وبعد يومين عقدت "السلفية الجهادية" مؤتمراً حاشداً في مدينة الشيخ زايد، توعدت فيه الجيش بالويل والثبور، ولم يتحمّل إخوان العريش ذلك المؤتمر، فانصرفوا بعد عشر دقائق من وصولهم. هذا الارتباط الوثيق بين تفاعلات القاهرة وتطورات سيناء، زاد التباساً بتصريحات القيادي الإخواني محمد البلتاجي في الثامن من تموز/ يوليو 2013، حين قال: "ما يحدث في سيناء سيتوقف في اللحظة التي يُعلن فيها عبد الفتاح السيسي تراجعاً عن الانقلاب وعودة الرئيس محمد مرسي". (الإسكندراني، 2014، ص:1).

تركزت الأزمة الأمنية على خط العريش- رفح في أقصى الشمال الشرقي لشبه الجزيرة، بامتداد جنوبي لا يصل إلى عمق وسط سيناء، في هذه المنطقة الحدودية الشمالية، عزز الجيش الثاني الميداني انتشاره بحشود عسكرية مستتناة من الملحق الأمني لمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، ولم يصل الاستنفار إلى ذروته فجأة، بل ظهر التدرج واضحاً من العملية "نسر" في 2011، عقب قصف قسم ثانٍ العريش بالمدفعية الثقيلة في تظاهرات جمعة الهوية الإسلامية (29 تموز/ يوليو، 2011)، ثم العملية "نسر 2" في 2012، عقب قتل وحدة عسكرية قوامها (16) جندياً وضابطاً بأكملها، وأخيراً اختطاف سبعة جنود في أيار/ مايو 2013، ثم مقتل (25) جندياً في آب/ أغسطس 2013، فضلاً عن استمرار استهداف دوريات ونقاط ارتكاز الجنود المصريين منذ ثورة (30) يونيو. (المصدر السابق، ص:2).

برز اسم أنصار بيت المقدس لأول مرة في فلم تسجيل بعنوان "وإن عدتم عدنا" أظهر الفيلم المنشور في 2012 جوانب تفصيلية من عمليات تفجير خطّ الغاز الطبيعي المصدّر لإسرائيل، مع بعض المقاطع الصوتية للقيادي في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري الذي أثنى عليهم، وتوقف استهداف خطّ الغاز بإعلان المجلس العسكري إبان حكمه، وقف تصديره إلى إسرائيل تنفيذاً لقرار المحكمة التي قضت ببطلان صفقة البيع، بعدها توجهت عمليات أنصار بيت المقدس إلى داخل إسرائيل، إذ استهدفت سيارة إسرائيلية في صحراء النقب بالقرب من الخط الحدودي في وسط

سيناء، ونفذت عدة عمليات في أم الرشراش "إيلات"، وقامت بتصوير جوانب منها وبنّتها في تسجيلات مصورة على موقع يوتيوب. (المصدر السابق، ص:16).

بعد ذلك اتّجهت جماعة أنصار بيت المقدس إلى استهداف الأراضي المحتلة، وكان ردّ الاستخبارات الإسرائيلية بتصعيد اخترقت به السيادة المصرية بعملية اغتيال القيادي في التنظيم وأحد منقّذي عملية أم الرشراش، إبراهيم بريكات في 26 آب/ أغسطس 2012، كما جدّد الجيش الإسرائيلي اختراقه سيناء في حزيران/ يونيو 2013، إذ جرى اختطاف وائل أبو ريدة، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزّة الذي كان في زيارة علاجية لابنه في القاهرة، ونشرت صحيفة الأخبار اللبنانية على لسان مصدر استخباراتي محليّ تأكيده تفاصيل اختطاف أبو ريدة. (الاسكندراني، 2013، مؤلف آخر أحب سيناء).

وفي (09) آب/ أغسطس 2013، قامت طائرة بدون طيار إسرائيلية بقصف خمسة جهاديين بقذيفتين صاروختين موجّهتين، ما أدى إلى مقتل أربعة منهم، واكتفى المتحدّث العسكري المصري بتعليق مقتضب على صفحته الرسمية على "فيسبوك" يُشير إلى سماع انفجارين بين العلامتين الدوليتين (10) و(11)، وما لبث أن غير ادّعاءه بالقول إن قصف الجهاديين جرى من طائرتي أباتشي وجازيل تابعتين للجيش المصري. (عرب نيهيتر، 2013).

لم تلبث السلفية الجهادية أن ردت ببيان في الحادي عشر من آب/ أغسطس كذّبت فيه المتحدّث العسكري المصري وغيره من القادة المصريين الذين يُسرّبون تصريحاتهم عبر وسائل الإعلام، وأكّدت تجاوزات الجيش الإسرائيلي للسيادة المصرية، واتّهمت الجيش المصري بالخيانة والعمالة، وقد أشارت "السلفية الجهادية" في بيانها إلى تجاوز الانتهاكات الإسرائيلية مرحلة اختراق الأجواء المصرية إلى تنفيذ عمليات ضد أهداف داخل الأراضي المصرية بإذن وتنسيق مع الجانب المصري، وبالتوازي مع بيان "السلفية الجهادية" أصدر تنظيم "مجلس شورى المجاهدين- أكناف بيت المقدس"، بيانه يُؤكّد رواية أقرانهم في "السلفية الجهادية"، وكذلك فعل تنظيم "أكناف بيت المقدس"، وصعد الجيش المصري بشنّ غارة جوية على قريتي "الثومة" و"المقاطعة" جنوب مدينة الشيخ زايد، وأشار موقع "ديبكا" الإسرائيلي في تقرير خاص نشره تعليقاً على هذه العملية، إلى أنّها المرة الأولى منذ (8) سنوات التي يفى فيها الجيش المصري بالالتزامات التي أبرمها حسني مبارك سنة 2005، إبّان الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزّة. ووفقاً للتقرير، فقد اعتمد

الجيش المصري على استراتيجيتين متزامنتين منذ إطاحة محمد مرسي للتضييق على الجهاديين الذين يُمثّلون خطراً على كلّ من مصر وإسرائيل، وهما: إقامة منطقة عازلة بطول (14) كيلومتراً وهي حدود مصر مع غزة، وإقامة عشرات نقاط التفطيش التي تحدّ من وصول الإمداد البشري واللوجستي. كما ربط "ديبكا" بين الضربة الجوية وقيام الجيش المصري بهدم الأنفاق في رفح؛ للتضييق على حرية حركة المسلحين من حماس ومن الجهاديين بين غزّة والمنطقة الحدودية من شمال سيناء. (الإسكندراني، 2013، ص:21).

علت أصوات من الجانب المصري في عام 2013، لتصويب مسار معاهدة السلام مع إسرائيل فيما يتعلّق بالملحق العسكري خاصة، كانت قوى المعارضة سبق أن طالبت بهذا دون أن تُنصت الحكومة المصرية ولا قيادتها لهذا الطلب، وفي المقابل هناك قناعة لدى القيادات الأمنية والسياسية الإسرائيلية منذ الاطاحة بالرئيس مبارك، بضرورة تغيير جذري للمنظومة الأمنية الإسرائيلية، لضرورة مواجهة الفراغ الأمني في سيناء. لهذا، تسعى إسرائيل لمطالبة مصر بعدة متطلبات أمنية واستراتيجية مثل:

- وضع قوات دولية جديدة مختلفة المهام والمسؤوليات في سيناء، بديلاً عن القوات الراهنة.
- المحافظة على المعاهدة الأم بين مصر وإسرائيل، وإضافة بروتوكول جديد يُحدّد ملامح التغيير من قبل الطرفين.
- دخول الولايات المتحدة وربما دول أوروبية على خط التفاوض؛ لإقرار شكل البروتوكول الجديد مع إقرار بضمانات أمنية كاملة.
- تحديد مهام المناطق الحدودية (أ، ب، ج) في الزيادة المباشرة لعدد القوات وسلاحها، وهو الذي يميز بين النص الأصلي والنصوص المقترحة وسلاحها الأصلي وعتادها.

كذلك، أشارت التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية إلى التخوف من ضعف الدور التنسيقي على المستوى الأمني والسياسي مع مصر، فقامت إسرائيل بالعديد من الخطوات على الأرض لتأمين نفسها:

- إعادة تشكيل وحدات للعمق الاستراتيجي، واستدعاءات متتالية لكتائب الاحتياط.
- نصب بطاريات من مشروع القبة الحديدية على طول الحدود المصرية-الإسرائيلية.

- إدخال سيناء ضمن منظومة التهديدات الاستراتيجية لإسرائيل، وفقاً لتصريحات رئيس هيئة الأركان السابق "بيني جانتر" أنّ الإرهاب في سيناء هو الخطر الحقيقي على أمن إسرائيل.
- رفعت إسرائيل مستوى التأهب على الحدود الجنوبية، ودفعت بمزيد من الوسائل القتالية الحديثة، إضافة إلى المعدات الاستخباراتية، وجرى المطالبة بزيادة في الميزانية، تحسباً لأي خطر قد يواجه إسرائيل من مصر.
- الاستعداد الاستراتيجي المكثف من خلال إجراء مناورات.
- السعي لاستمرار التعامل الأمني المشترك "لقاءات دورية في بئر السبع- العريش" بناءً على نص معاهدة السلام.
- التنسيق مع القوات المصرية لمتابعة أي عمليات غير طبيعية على الحدود، من خلال تبادل المعلومات والاستخبارات.
- استكمال تطوير ونشر أنظمة التحكم الراداري الرقمي الأرضي المسمى بـ "المنارة 600"، الذي يستطيع مسح مساحة كبيرة من الأرض، ونصبه على الحدود المصرية، ليكشف جميع التحركات في سيناء.
- إقامة منظومة تجسس تكنولوجية حديثة في المنطقة الواقعة بين مدينة بئر السبع وقرى اللقية وأم بطين القريبة من الحدود المصرية، وتستهدف تجميع المعلومات الاستخباراتية عن التطورات في سيناء.
- نشر كتيبة الصواريخ "الرمح السحري".
- إنشاء فيلق مدفعية أرضية تكون قادرة على إطلاق صواريخ على بعد (40) كيلومتراً داخل سيناء.
- قام الجيش الإسرائيلي بنشر كتيبة جديدة في مدينة أم الرشراش "إيلات" على ساحل البحر الأحمر، مقابل شبه جزيرة سيناء، وتم تأسيس هذه الكتيبة الإقليمية لتعزيز الأمن حول "إيلات"، وسوف تساعد كتائب "ساغوي" و"عربة"، وستشكل معها وحدة أطلق عليها اسم "أدوم"، تعمل على طول الحدود مع مصر.

- تبنت إسرائيل إجراءات دفاعية جديدة على طول طرفها الحدودي، أهمها عملية "الساعة الرملية" التي تتضمن بناء متسارعا لسياج مزدوج، يبلغ طوله (240) كيلومتراً وارتفاعه (5.59) متراً، ويمتد (1.5) متر تحت الأرض، ليكون حاجزاً مادياً بين البلدين.
- القيام بطلعات جوية مكثفة على طول الحدود المصرية- الإسرائيلية، من خلال طائرات استطلاع يرصد ما يجري في سيناء.
- تفعيل دور وحدات المتابعة والملاحقة على طول الحدود المشتركة من خلال وحدات "ريمون" و"كديمون"، والتفتيش على بعض مواقع مختارة.

(نحاس، 2014، ص:120) (نحاس، 2015، ص:158).

تُشير عدة قراءات إسرائيلية إلى أن الوضع المصري الحالي والانشغال بتثبيت أسس النظام يحمل فرصاً ومعوقات بالنسبة لإسرائيل، إلا أنّ هناك نوافذ لتعزيز التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي من جهة، ومعوقات سياسية وأمنية في الوقت نفسه، وأهمّها تصدير "غزة" سياسياً لمصر من خلال فصلها عن الضفة وتشبيكها اقتصادياً وحياتياً وأمنياً مع مصر. وبحسب الباحث الإسرائيلي أوفير بينتر، فإنّه بعد مدّة من حكم السيسي فإنّ برنامج الأولويات الاقتصادي والأمني لمصر يفتح نافذة لترسيخ وتطبيع العلاقة بين البلدين وتحويل اتّفاقية السلام إلى "كنز استراتيجي" لمصر، ويشرح بينتر أنّ سلّم الأولويات الذي وضعه السيسي يتضمن معالجة الأمور الداخلية الأمنية والاقتصادية، وهو ما يتقاطع مع المصالح الإسرائيلية من ناحيتين، أولاً تهمة الانشغال بالقضايا الخارجية أدّى إلى تهمة الانشغال فعلياً بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي حتى لو لم يُعلن ذلك رسمياً، وهو ما يتلاقى مع المصلحة الإسرائيلية. ثانياً، التهديدات الأمنية لمصر وإسرائيل من جانب حماس في غزة وقوى الجهاد في سيناء تنتج مصالح مشتركة تعزّز من فرص التعاون بين الدول، بما في ذلك استخباري ووقف التهريب، وفي هذا الصدد يعتبر نظام السيسي حماس خطراً على أمن مصر بسبب علاقاتها مع الإخوان وعلاقتها ببعض القوى الإرهابية في سيناء. من هنا تتقاطع مصلحة إسرائيل مع مصر في الحفاظ على الهدوء في غزة أولاً ومنع تهريب السلاح ثانياً، وتُشير عدة تقارير إسرائيلية إلى أنّ هذا التقاطع أدّى فعلياً إلى تعاظم مستوى التعاون الاستراتيجي بين مصر وإسرائيل خاصة منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2014. (نحاس، 2016، ص:163).

11،4 حقيقة التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل

طالبت إسرائيل واشنطن بإتمام عملية بيع طائرات أباتشي أمريكية للقاهرة كانت قد جمّدت عقب عزل الرئيس محمد مرسي عن الحكم، كما أنّ هناك أوساطاً إسرائيلية مارست ضغوطاً على الكونجرس والإدارة الأمريكية من أجل استئناف المساعدات الأمريكية إلى مصر والبالغة حوالي (1.3) مليار دولار. (فتحي، 2014).

بلغ التنسيق الأمني ذروته حين سمحت إسرائيل لمصر بنشر قوات مصرية في سيناء لمنع إطلاق النار على "إيلات" أو تشويش حركة الطيران المدني في المنطقة، حيث أشارت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أنّ إسرائيل سمحت لمصر بنشر كتيبة مشاة في منطقة طابا جنوبي إيلات، ونقلت عن مسؤول مصري قوله: إنّ نشر القوات جاء بالتنسيق مع إسرائيل بهدف إحباط محاولات إطلاق نار قد تنطلق من سيناء باتجاه "إيلات" وإحباط محاولات استهداف الطيران المدني الإسرائيلي فوق سماء "إيلات"، وأن مصر صعّدت من حربيها ضد التنظيمات الجهادية في سيناء، وقامت بإغلاق معظم أنفاق التهريب من سيناء إلى قطاع غزّة عن طريق رفح، ولاقت هذه الخطوات ترحيباً كبيراً لدى الجانب الإسرائيلي. (هآرتس، 2014).

كما تحدّثت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن طلب آخر، تقدّمت مصر بالسماح لها بإدخال المزيد من القوات العسكرية لشبه جزيرة سيناء وذلك للمرة الثانية بعد مقتل عدد من جنودها، وأنّ الجيش الإسرائيلي أبدى موافقته على إدخال كتيبة مشاة إسرائيلية، بالإضافة لسرب من الطائرات المروحية "أباتشي"، وذلك بهدف ملاحقة الجماعات الإرهابية، وأنّ مصر تتعهّد بسحب قواتها فور انتهائها من عملياتها في سيناء، الأهم هو حاجة الجيش المصري للمزيد من القوّات وعندها على "إسرائيل" أن تتخذ قرارات أكثر أهمية فيما يتعلق بعدد القوات المصرية في سيناء، وأنه من الممكن موافقة "إسرائيل" على طلبات كهذه في ظلّ التنسيق عالي المستوى بين الجانبين. (إذاعة الجيش، 2014).

سمح الجيش الإسرائيلي بإدخال المقاتلات الحربية المصرية إلى سيناء لأول مرة منذ عام 1973، في طريقها لقصف الجهاديين وحسب صحيفة "يديعوت أحرنوت"، أنه يوم الثلاثاء (15) ديسمبر/ كانون الأول 2015، لوحظت المقاتلات المصرية في الأشهر الأخيرة وهي تعبر الحدود إلى داخل الأجواء "الإسرائيلية" كجزء من الحملة العسكرية المصرية ضد جماعة إرهابية، وأنّ الطلعات المصرية الجوية غير المسبوقة، تمت معظمها في منطقة الحدود الثلاثية بين الأراضي الإسرائيلية والمصرية وجنوب قطاع غزة، حيث قامت المقاتلات المصرية بالإغارة على أهداف تقع على بعد كيلومترات معدودة من الحدود الإسرائيلية، في مناطق العريش والشيخ زويد بشمال سيناء. وأنّ هذه الطلعات المصرية لم تسفر عن احتكاك مع الطائرات الإسرائيلية، بسبب التنسيق المسبق بين القوات الجوية من الجانبين. (يدعوت أحرنوت، 2015).

أعلنت إسرائيل على لسان رئيس هيئة الأركان أنها تتعاون مع الاستخبارات المصرية بشكل "غير مسبوق" بهدف محاربة الجهاديين في المنطقة، وصرّح نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال يائير غولان: "أنّ إسرائيل تتعاون بشكل "غير مسبوق" مع أجهزة الاستخبارات المصرية في إطار مكافحة الجماعات الجهادية مثل تنظيم "الدولة الإسلامية"، وأنّ هناك شعوراً قوياً في المنطقة بأننا في حاجة إلى وضع عداواتنا جانباً والتركيز على المصالح المتبادلة والعمل معاً لمكافحة التهديد الجهادي، مشيراً إلى "مستوى غير مسبوق من التعاون" في المجال الاستخباراتي، وأن الأمر يتعلّق بتعاون بين وكالات (استخباراتية) وأنا لا أتحدّث عن مصالحه بين الشعوب". (فرنس، 24، 2016).

أشكال التفاعل المصري- الإسرائيلي في شبه جزيرة سيناء

1- تعديل ميداني للشق العسكري في اتفاقية كامب ديفيد

ميدانياً تم تجاوز بنود اتفاقية "كامب ديفيد" بالفعل، فطبقاً لإيهود يعاري، المحلّل في معهد واشنطن، فإنّ كلاً من إسرائيل ومصر قد أجرتا تفاهماً قانونياً غير معروف على نطاق واسع بهدف تجاوز القيود على عدد ونوعية القوات المصرية المسموح بوجودها في كثير من أنحاء سيناء. وبقيامهما بذلك فقد أدخل كلا البلدين تعديلات فعلية على معاهدة السلام الموقعة بينهما عام 1979 دون اللجوء إلى "مراجعة" المعاهدة نفسها. وشمل التفاهم -الذي عُقد تحت رعاية

القوات الدولية المنتشرة على الحدود بين البلدين التي يقودها الجنرال الأمريكي ديفيد ساترفيلد- زيادة أعداد القوات المصرية في المنطقتين (ب) و(ج) اللتين تحظر المعاهدة الانتشار العسكري بهما، كما سمحت بدخول المدرعات والتحليق المستمر لطائرات الأباتشي المصريّة. إضافة إلى ذلك تم الاتفاق بشأن القيام بحملات استطلاعية بطائرات إف (16)، وإدخال سرية أو سريتين من الدبابات وأكثر من ذلك، وقد قام الجيش الثاني، تحت قيادة اللواء أركان حرب أحمد وصفي، بالتمركز في العريش، عاصمة محافظة شمال سيناء، لبعض الوقت، وبالإضافة إلى ذلك، تمّ منح الإذن بنشر وحدات من الجيش الثالث في جنوب سيناء. الأمر لم يتطور بالطبع إلى مراجعة علنية للمعاهدة، فإذا كانت إسرائيل تضمن اليوم أنّ التعزيز العسكري المصري لن يستخدمها ضدّ مصلحتها فإنّها لا تضمن ذلك في المستقبل؛ لذا وطبقاً ليعاري- يبدو أنّ القيادات العسكرية في البلدين متفقون بشكل ضمني على تعليق أي حديث عن المعاهدة لإبقائها بعيداً عن عبث السياسيين، كما تُشير الأوساط الإسرائيلية إلى كون السماح للقوات المصرية بالتوغّل في سيناء يُمثّل سبيلاً للحفاظ على المعاهدة، حيث يقوم بتخفيف الضغوط الإعلامية والسياسية على الطرف المصري الذي يُتهم بأنّ سيادته منقوصة على أرض سيناء.

2- تعاون من أجل استهداف الجماعات المسلّحة في سيناء

تكرّرت الشكاوى الإسرائيلية خلال العامين الماضيين بشأن الجماعات المسلّحة في سيناء التي تقوم باستهداف إسرائيل بين الحين والآخر باستخدام قذائف صاروخية، بالنسبة للجانب المصري سيناء تُشكّل مرتكزاً لعدة فصائل مسلّحة تقوم بعمليات تستهدف المنشآت الحكومية، إضافة إلى قوات الجيش والشرطة، وإلى استهدافهم أنابيب نقل الغاز إلى إسرائيل، مع إمكانية تطوّر الأمر لاستهداف الملاحة في قناة السويس، ووفقاً ليعاري فإنّ الاستراتيجية المتّفق عليها بين الجانبين المصري والإسرائيلي من أجل محاربة المسلّحين في سيناء تقوم على عدة مراحل، منها: عزل المناطق الشمالية الشرقية من سيناء المأهولة بالسكان وإخلائها إلى حدّ كبير، وتتمثل في شنّ هجوم خاطف ضدّ معقل المسلّحين الرئيسي في جبل الحلال المعروف كذلك باسم "تورا بورا سيناء".

3- لقاءات مشتركة لمسؤولين عسكريين مصريين وإسرائيليين

نشرت الصحف الإسرائيلية عدّة أخبار عن لقاءات مشتركة جمعت مسؤولين أمنيين مصريين وإسرائيليين، بينما لُزمت الإدارة المصرية الصمت تجاه هذا الأمر لفترة طويلة، ونشر المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة بياناً على صفحته أقرّ فيه بوجود (3) اجتماعات تنسيق سنوية تتمّ بين الجانبين المصري والإسرائيلي، أحدها في القاهرة والثاني في تل أبيب، أمّا الأخير فتّم عقده في روما، بينما أنكر تطرّق اجتماعات التنسيق إلى التعاون العسكري بأي حال، كما تُشير الصحف الإسرائيلية.

4- أهمية بقاء التنسيق الأمني في إطار "سري".

تكاد تتفق الدراسات على أهمية بقاء التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل مغلقاً بإطار من السرية بالنسبة إلى الطرفين، وخصوصاً بالنسبة إلى الجانب المصري الذي لا يريد التورط في علاقة مُعلنة مع إسرائيل؛ نظراً لفشل عمليات التطبيع بين البلدين على المستوى الشعبي التي كان من المفترض أن تتم بعد توقيع اتفاق السلام. (فتحي، 2014).

إنّ لإسرائيل مصلحة استراتيجية واضحة في تغلّب الجيش المصري على الجماعات الإسلامية في سيناء، على اعتبار أنّ نجاحات الجيش المصري ستسهم في تقليص دور هذه الجماعات على استهداف إسرائيل مستقبلاً، لهذا، لا تتردّد إسرائيل في تزويد الجيش المصري بالمعلومات الاستخباراتية التي تملكها، والتي تفترض أنها تساعد على تمكينه من ضربها بقوة. أيضاً، فقد استفادت إسرائيل من انشغال الجماعات المسلحة بمواجهاتها للجيش المصري، وضمنت تأميناً لحدودها بمنطقة عازلة تُنفّذها القوات المصرية، وحتى إن لم تقضِ العمليات على هذه الجماعات، فإنها تكون قد استفدت جانباً كبيراً من طاقتها وتسليحها بقدر يصعب تعويضه في المستقبل القريب. (الإسكندراني، 2013، ص:23).

كما لم تخلُ العمليات في سيناء من استفادة استراتيجية للجيش المصري، فعلياً، جرى تعطيل الملحق الأمني بمعاهدة السلام الذي كان يمنع الجيش المصري من الوجود في المنطقة (ج)، ويحرم عليه تحليق الطائرات العسكرية في سمائها، وحتى العمليّتان نسر ونسر (2)، كان المسموح به استثناءً من الملحق الأمني، محدوداً نسبياً، أمّا الآن فقد حلّق الطيارون المقاتلون المصريون

فوق المنطقة (ج)، لأول مرة منذ 1973، وجرى تمشيط المنطقة جواً وبراً لأكثر من مرة.
(المصدر السابق).

صورة (1)



عدد من الضباط المصريين جنباً إلى جنب مع ضباط إسرائيليين.

المصدر: مدونة سيّد أمين.

نتائج الدراسة:

1- استناداً لفرضية هذا البحث فإنّ مصر وقّعت مُعاهدة سلام مع إسرائيل؛ للحفاظ على أمنها الداخلي، ولتلقّي الدعم الخارجي والمساعدة الدولية، ولكن من خلال تفحص الفترة الواقعة ما بين 1978، وحتى عام 2011، (أي ما بين اتّفاق كامب ديفيد وقيام ثورة يناير) فإنّ مصر شهدت ما يأتي:

أ- انفجار الصف الداخلي (إسلاميون ولبراليون).

ب- صعود رجال الأعمال وتحكّمهم بالاقتصاد على حساب الطبقات الفقيرة.

ت- ازدياد الفقر ونسبة البطالة.

ث- تفشّي الفساد في المؤسسة الحكومية.

ج- تراجع معدّلات الصناعة والزراعة.

2- لم يأتِ اتّفاق السلام مع إسرائيل بنتيجة اقتصادية على مصر، أو بتقدّم في القوة العسكرية المصرية، أو في المكانة الإقليمية لها، بل تراجع تأثير مصر في الإقليم العربيّ، وزادت عزلتها، وأُخرجت مصر في تعاملها مع القضايا العربية.

3- لم تُقم مصر بأيّ عمليّة تنمية في شبه جزيرة سيناء، الأمر الذي أدّى إلى انفجار الأوضاع فيها، وتحويلها إلى دفيئة للإرهاب والعنف وعمليات التهريب.

4- أدّى ما يُسمّى "الربيع العربي" إلى تفكّك العالم العربيّ، حيث أحاطت مصرَ العديدُ من المخاطر الأمنية، وهُدّد استقرارها جزاء ثورة يناير، الأمر الذي حدا بمصر إلى أن تُعيد اتّفاق السلام مع إسرائيل بشكل أقوى وأكثر ظهوراً وتعمّقا، وبخاصة المجال العسكري؛ لمواجهة الأوضاع في سيناء، ولمحاولة تعديل اتّفاق كامب ديفيد الذي يحظر على مصر التواجد عسكرياً في سيناء.

5- لا يمكن الاستنتاج بأنّ اتّفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل قد أفادَ مصر كثيراً، أو على الأقلّ لم يضرّ مصر، كما أفادَ دولة إسرائيل التي استطاعت أن تتطوّر خلال ذات الفترة (1978-2011) بوتيرة عالية، إذ ازداد متوسط الدخل للفرد، وكذلك الدخل القومي، ودخلت إسرائيل مكتب العولمة وصارت أحد مراكزه، وانتقلت باقتصادها من الزراعة والصناعة إلى الهاي تك، وأصبحت من إحدى أهمّ مُصدّري السلاح والماس في العالم، وخاضت العديد من الحروب.

6- مستقبل العلاقات المصرية- الإسرائيلية مرهون ببقاء النظام المصري، وبالمتغيرات الدولية والإقليمية ككل.

7- فرضية البحث لا يُمكن إثباتها للأسباب آنفة الذكر.

المصادر والمراجع

- 1- بورتشيل، س وآخرون. (2014): نظريات العلاقات الدولية. ترجمة: محمد صفار. الطبعة الأولى. المركز القومي للترجمة. القاهرة.
- 2- حسين، ع. (1998): التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات والمعاهدات العربية الإسرائيلية. الطبعة الأولى. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.
- 3- حقي، س. (2006): مبادئ العلاقات الدولية. الطبعة الثالثة. دار وائل للنشر، عمان.
- 4- خليفة، أ. (2011): الأحزاب الإسرائيلية. دليل إسرائيل العام 2011. الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.
- 5- دورتي، ج ، روبرت ب. (1985): النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
- 6- الرفاعي، م. (1984): اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية في نظر القانون الدولي. الطبعة الأولى. دار الجليل للنشر، عمان.
- 7- زكريا، ف. (1999): من الثروة إلى القوة. ترجمة: رضا خليفة. الطبعة الأولى. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- 8- سالم، ص. (2000): سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط، الطبعة الأولى. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- 9- سليمان، ح. (2013): مصر: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة 2011. الطبعة الأولى. ناديا للطباعة والنشر، رام الله.
- 10- الأشقر، ر. (1979): المعاهدة المصرية- الإسرائيلية وأبعادها الاستراتيجية والعسكرية. الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- 11- شليم، آ. (2000): الحائط الحديدي. ترجمة ناصر عفيفي. مؤسسة روز اليوسف، القاهرة.
- 12- البدري، ح، المجدوب، ط، رهدي، ض. (1975): حرب رمضان الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة. الطبعة الرابعة. بدون ناشر. مصر.
- 13- الأشقر، ر. (1979): المعاهدة المصرية- الإسرائيلية وأبعادها الاستراتيجية والعسكرية. الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- 14- شوفاني، إ. (2009): الحروب العربية الإسرائيلية، الطبعة الأولى. دار الحصاد، دمشق.
- 15- عبد الرزاق، ح (2000): التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية. مجلة سطور. السلسلة 3. القاهرة.
- 16- عابدين، ص. (1997): حرب السلام. الطبعة الأولى. دار الحرية. القاهرة.
- 17- عبد السمیع، ع. (1998): أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية- الحرب. الطبعة الأولى. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.
- 18- عكرمة، ل. (2011): تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط. دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع. بصره.
- 19- عودة، ف. (2006): مقارنة النظم السياسية. الطبعة الأولى. مركز الدراسات الإقليمية. رام الله.
- 20- عودة. ج. (2005): النظام الدولي نظريات وإشكاليات. الطبعة الخامسة. دار الهدى للنشر والتوزيع. مصر.
- 21- عوض، م، وآخرون. (2007): مقاومة التطبيع ثلاثون عاماً من المواجهة. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- 22- غالي، ب. (1982): سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات. السياسة الدولية. ع69.
- 23- بيرتس، ش. (1994): الشرق الأوسط الجديد. ترجمة محمد حلمي. الأهلية للنشر والتوزيع. عمان.
- 24- غريفيش، م، تيري أ. (2002): المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث. دبي.
- 25- فرج، أ. (2007): نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية. السليمانية.
- 26- فهمي، ع. (2010): النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. الطبعة الأولى. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان.
- 27- الكيلاني، ه. (1996): التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي. الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي.

- 28- محمد عبد العظيم، ز. (1997): السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة 1981-1991. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- 29- محمد فرج، أ. (2007): النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية. السليمانية.
- 30- المصري، م وعوض، أ. (2015): تغير المخاطر والتهديدات في حروب إسرائيل المستقبلية. جامعة القدس المفتوحة. رام الله.
- 31- مورجنتاؤ، ه. (ب.ت). السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام. ترجمة: خيرى حماد. دم.
- 32- مقلد، إ. (1982): العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات. الطبعة الأولى. كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. الكويت.
- 33- منصور، ج، نحاس، ف. (2009): المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ واقع استراتيجيات وتحولات). الطبعة الأولى. مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
- 34- بيلي، س. (1992): الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام. ترجمة إلياس فرحات. الطبعة الأولى. دار الحرف العربي، بيروت.
- 35- منصور، ك. (1996): الولايات المتحدة وإسرائيل، العروة الوثق. الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.
- 36- نحاس، ف. (2012): تقرير مدار الاستراتيجي 2012. المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية- مدار. رام الله.
- 37- نحاس، ف. (2014): تقرير مدار الاستراتيجي 2014. المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية- مدار. رام الله.
- 38- نحاس، ف. (2015): تقرير مدار الاستراتيجي 2015. المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية- مدار. رام الله.
- 39- النعيمي، أ. (2008): السياسة الخارجية. الطبعة الأولى. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان.
- 40- هيكل، م. (1993): أكتوبر 1973، السلاح والسياسة. الطبعة الأولى. مؤسسة الأهرام. القاهرة.

- 41- يقين، س.(2003): التطبيع بين المفهوم والممارسة -دراسة حالة- التطبيع العربي الإسرائيلي. الطبعة الأولى. المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي. رام الله.
- 42- يوسف، أ، مصطفى، م.(2009): تقرير مدار الاستراتيجي 2009. المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية - مدار. رام الله.
- 43- يوسف، أ، مصطفى، م.(2010): تقرير مدار الاستراتيجي 2010. المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية- مدار. رام الله.
- 44- نحاس، ف.(2016): تقرير مدار الاستراتيجي 2016. المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية- مدار. رام الله.
- 45- أبو غزالة، ح.(ب.ت): كامب ديفيد تسوية أم تصفية؟. جمعية عمال المصانع التعاونية، نابلس.
- 46- بيلي، س.(1992): الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام. ترجمة إلياس فرحات. الطبعة الأولى. دار الحرف العربي، بيروت.
- 47- الجمسي، م.(1998): مذكرات الجمسي - حرب أكتوبر 1973، الطبعة الثانية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- 48- حداد، ر.(2000): العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظلّ العولمة؟. الطبعة الأولى. دار الحقيقة للنشر والتوزيع، بيروت.

الدوريات، المجلات والجرائد

- 1- الإسكندراني، إ. (2014): الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات؟ استراتيجية في التعاون والعداء. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر.
- 2- حرب، أ. (1990): الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية-الإسرائيلية. مجلة الدراسات الفلسطينية. ع1. ص 1- 22.
- 3- سلطان، د. (2009): تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، النموذج المصري. ترجمة عمرو زكريا. دار ابن لقمان. القاهرة.
- 4- محارب، م. (2014): إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي. في التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربية (ص 499- 58). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت.
- 5- النعيمي، أ. (د.ت). البنيوية العصرية في العلاقات الدولية. مجلة العلوم السياسية، ع46.

محاضرات

- 1- عودة، ف. محاضرة أقيمت في مساق أساليب البحث العلمي. جامعة القدس. بتاريخ 14-03-2014م.

مواقع إلكترونية

- 1- الجزيرة نت (2013): الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي. قطر
(<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events> 25.09.2016).
- 2- الاسكندراني، إ. (2103): اختراقات أمنية إسرائيلية متكررة في سيناء وسؤال السيادة والكفاءة.
(<https://ilovesinai.wordpress.com> 26.09.2016).
- 3- الشروق. (2013): وحدة إسرائيلية خاصة لمكافحة الإرهاب في سيناء. (26.09.2016)
(<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate>).

4- فتحي، م. (2014): حقيقة التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل كما رصدته الصحف ومراكز الأبحاث العالمية. (<http://www.sasapost.com/egypt-israeli-co-ordination>) . (29.09.2016) .

5- فتحي، م. (2014): حقيقة التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل كما رصدته الصحف والمجلات. سياسة.

(<http://www.sasapost.com/egypt-israeli-co-ordination>) استرجعت بتاريخ 2016/07/31.

6- فرانس 24. (2016): إسرائيل تعلن عن تعاونها "غير المسبوق" مع الاستخبارات المصرية والأردنية. (<http://www.france24.com/ar/20160420> 29.09.2016) .

7- فرانسيس 24 (2014): لجنة الانتخابات تعلن فوز السيسي. فرنسا (25.09.2016) <http://www.france24.com/ar/20140603>
(<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/israeli-egyptian-peace-forty-years-after-the-1973-war-and-holding>) استرجع بتاريخ 2016/5/19.

8- عرب نيهيتر. (2013): إسرائيل قصفت قادة للجهاديين وقتلت (5) منهم. (26.09.2016) (<http://arabnyheter.info/ar/archives>).

9- موسى، ح (2016): "بنيان السياسة العامة لجمهورية السودان". (استرجعت بتاريخ 2016\04\13 من عنوان <http://democraticac.de/?p=814>).

10- هارتس. (2014): التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل تعزز بقوة. (29.09.2016) (<http://arabnyheter.info/ar/archives/54270>).

11- الوهاب، س. (11، 11 نوفمبر): ديون مصر كيف وصلنا إلى التريلون؟ المصري اليوم. نسخة إلكترونية 2016-08-29 <http://www.almasryalyoum.com/news/details/124995>

- 12- يدعوت أحرنوت .(2015): إسرائيل تآذن لطائرات عسكرية مصرية مقاتلة باختراق أجوائها لقصف "داعش" .(http://arabnyheter.info/ar/archives/76106 29.09.2016).
- 13- يعاري، إ. (2013): السلام بين مصر وإسرائيل أربعين عاماً "عقب حرب أكتوبر 1973" ولا يزال السلام قائماً. معهد واشنطن.
- 14- إذاعة الجيش الإسرائيلي.(2014): تعاون أمني بين السيسي وإسرائيل، "إسرائيل" تسمح لمصر بإدخال كتيبيتي مشاة وطائرات لسيناء (05.11.2016).
- 15- مدوّنة ســـــــيّد أـــــــمين .(2014). نســـــــخة إـــــــلكترونيـــــــة
http://albaaselaraby.blogspot.com/2014_06_14_archive.html

اللقاءات والاتصالات الشخصية

- 1- فؤاد اللحام (أكتوبر 2016): تعريف التنسيق الأمني. اتصال شخصي.
- 2- سعيد يقين (أكتوبر 2016): التطبيع. مقابلة شخصية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

نص وثيقتي كامب ديفيد

الوثيقة الأولى

"إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط جرت الموافقة عليه في كامب ديفيد".

اجتمع محمد أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل، بجيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في كامب ديفيد، من الخامس من سبتمبر (أيلول) حتى السابع عشر من سبتمبر (أيلول) عام 1978، واتفقا على إطار العمل التالي، للسلام في الشرق الأوسط، وهما يدعوان الأطراف الأخرى في النزاع العربي الإسرائيلي للتقيد به.

مقدمة

إنّ السعي نحو السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بما يلي:

إن الأساس المنطق عليه لتسوية سلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها، هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (242) بجميع أجزائه.

بعد أربعة حروب وقعت خلال ثلاثين سنة، وبالرغم من الجهود البشرية المكثفة، فإن الشرق الأوسط، مهد الحضارة، ومكان ولادة ثلاث ديانات عظيمة، لم يستمتع حتى الآن ببركات السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتوق إلى السلام، حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الهائلة إلى نشدان السلام، ومن أجل أن تتمكن هذه المنطقة من أن تصبح نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

إن مبادرة الرئيس السادات التاريخية، المتمثلة بزيارته للقدس، والاستقبال الذي قابله به برلمان وحكومة وشعب إسرائيل، والزيارة المقابلة التي قام بها رئيس الوزراء بيغن إلى الإسماعيلية، وعروض السلام التي قدمها الزعيمان، بالإضافة إلى الترحيب الحارّ الذي قابل به شعبا الدولتين، هاتين المهمتين، قد أوجدت فرصة للسلام لا سابق لها، يجب ألا تضيع، إذا كان لهذا الجيل والأجيال المقبلة أن يتجنّب مآسي الحرب.

إن نصوص ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأخرى المقبولة في القانون الدولي والشرعية الدولية، توفر الآن مقاييس مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.

من أجل تحقيق إقامة علاقة سلام بموجب روح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، فإن إجراء مفاوضات مقبلة بين إسرائيل وأي جار لها على استعداد للتفاوض معها بشأن السلام والأمن، هو أمر ضروري لهدف تنفيذ جميع نصوص ومبادئ القرارين 242 و 338.

إن السلام يتطلب احتراماً للسيادة، وسلامة إقليمية واستقلالاً سياسياً لكل دولة في المنطقة، وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، خالية من التهديدات أو أعمال العنف، وأن التقدم نحو ذلك لهدف يمكنه أن يسرع التحرك نحو عهد جديد من المصالحة في لشرق الأوسط يتسم بالتعاون في تعزيز النمو الاقتصادي وفي المحافظة على الاستقرار وفي ضمان الأمن.

إن الأمن يتعزز بعلاقات سلمية، ويتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب شروط معاهدات السلام، تستطيع الأطراف على أساس التبادل، أن تتفق على ترتيبات أمنية خاصة، مثل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة التسليح، ومحطات إنذار مبكر، وتواجد قوات دولية، وإقامة اتصال متبادل وتدابير مراقبة متفق عليها، وترتيبات أخرى يوافقون على أنها مفيدة.

إطار العمل

مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، فإن الطرفين مصممان على التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط، من خلال عقد معاهدات سلام، تستند إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و 338، بجميع أجزائهما، إن هدف الطرفين هو تحقيق سلام وعلاقات جوار حسنة وهما يعترفان بأنه إذا كان للسلام أن يدوم، فإنه يجب أن يتناول جميع الذين تأثروا بصورة عميقة بالنزاع. ولهذا فإنهما يتفقان على أن إطار العمل هذا باعتباره ملائماً، قد قصدا به أن يشكل أساساً للسلام، ليس فقط بين مصر وإسرائيل، بل أيضاً بين إسرائيل وكل من جيرانها، ليس هم على استعداد للتفاوض بشأن السلام مع إسرائيل على هذا الأساس، ومع وجود هذا الهدف ماثلاً في الذهن، فقد اتفقا على المتابعة كما يلي:

أ- الضفة الغربية وغزة

1- على مصر وإسرائيل والأردن، وممثلي الشعب الفلسطيني، أن يشتركوا في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع وجوهها، ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن تتم المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل:

أ- أن مصر وإسرائيل تتفقان على أنه من أجل ضمان انتقال سلمي ومنظم للسلطة، ومع الأخذ بالحسبان الاهتمامات الأمنية لجميع الأطراف، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة، لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات، ومن أجل توفير حكم ذاتي تام للسكان، فإن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية، سوف تتسحب حالما يجري انتخاب سلطة حكم ذاتي انتخاباً حراً، من قبل سكان هذه المناطق، لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة، ومن أجل التفاوض حول تفاصيل الترتيبات الانتقالية، ستدعى حكومة الأردن إلى الاشتراك في المفاوضات على أساس إطار العمل هذا، ويجب أن تولي هذه الترتيبات الجديدة اعتباراً مناسباً لمبدأ الحكم الذاتي من قبل سكان هاتين المنطقتين وللاهتمامات الأمنية الشرعية للأطراف المعنية في آن معاً.

ب- ستفق مصر وإسرائيل والأردن على كيفية إنشاء سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة، وقد يتضمن وفداً من مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، أو فلسطينيين آخرين. كما يتفق على هذا الأمر بصورة متبادلة.

ستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة، وسيجري سحب القوات الإسرائيلية المسلحة، وستتم إعادة تمركز القوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية معينة.

وستتضمن الاتفاقية أيضاً ترتيبات لضمان الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام، وسيتم إنشاء قوة بوليس محلية قوية، قد تشمل على مواطنين أردنيين إضافة إلى ذلك ستشارك القوات الإسرائيلية والقوات الأردنية في دوريات مشتركة، وفي تزويد مراكز المراقبة بالرجال من أجل ضمان أمن الحدود.

ث- وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (وهي المجلس الإداري) في الضفة الغربية وغزة، وتباشر هذه السلطة أعمالها، ستبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية، وفي أسرع وقت ممكن، ولكن في

وقت لا يتجاوز السنة الثالثة من بداية الفترة الانتقالية، ستجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها بجيرانها، ولعقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن في نهاية الفترة الانتقالية.

وستجري هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين، وسيُعقد اجتماع للجنيتين مستقلتين ولكن مرتبطتين، إحداهما تتألف من ممثلين للأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتتفق بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها، وتتألف اللجنة الثانية من ممثلين عن إسرائيل وممثلين عن الأردن يشترك معهم ممثلون منتخبون من قبل سكان الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن آخذين في الاعتبار الاتفاقية التي يتم التوصل إليها بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة.

إن المفاوضات ستركز على جميع نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم 242، وستسوى المفاوضات بين أمور أخرى: موقع الحدود، وطبيعة ترتيبات الأمن ويجب أيضا أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة، وبهذه الطريقة سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم عن طريق:

1- المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة وغير ذلك من القضايا المعلقة، في موعد أقصاه نهاية الفترة الانتقالية.

2- عرض اتفاقهم للتصويت من قبل الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

3- تمكين الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة من أن يقرروا كيف سيحكمون أنفسهم في صورة تتماشى مع بنود اتفاقهم.

4- المشاركة حسبما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تجري المفاوضات حول معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

ج- جميع الإجراءات اللازمة ستتخذ وجميع النصوص ستوضع لضمان أمن إسرائيل وجيرانها أثناء الفترة الانتقالية وما وراءها.

وللمساعدة في توفير مثل هذا الأمن، سيجري تشكيل قوة بوليس محلية قوية من قبل سلطة الحكم الذاتي، وستتألف هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة، وسيبقى البوليس على اتصال متواصل حول شؤون الأمن الداخلي مع الضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعتمدين.

ح- أثناء الفترة الانتقالية، سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي، لجنة مستمرة لتتبع بالاتفاق في كيفية معالجة إدخال أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام 1967، مع الإجراءات اللازمة لمنع الفوضى والاضطراب، كذلك يمكن لهذه اللجنة معالجة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

خ- ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما، ومع الأطراف الأخرى المعنية، على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ فوري وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين.

ب- مصر وإسرائيل

- 1- تتعهد مصر وإسرائيل بالألا تلجأ إلى التهديد بالقوة أو استعمالها لتسوية النزاعات، وأن أية نزاعات ستسوى بوسائل سلمية وفق نصوص المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة.
- 2- لكي يتم تحقيق السلام بينهما، يوافق الفريقان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا، بينما تدعى أطراف النزاع الأخرى للمضي في نفس الوقت في التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل في المنطقة، وسيحكم إطار العمل لعقد سلام بين مصر وإسرائيل مفاوضات السلام بينهما، وسيوافق الفريقان على كيفية المعالجة وجدول زمني لتنفيذ تعهدهما بموجب المعاهدة.

مبادئ مرافقة

- 1- تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المشروحة أدناه يجب أن تنطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها مصر والأردن وسوريا ولبنان.
- 2- إن الموقعين أدناه سينشئان فيما بينهما علاقات طبيعية كذلك القائمة بين دول في سلام مع بعضها، ومن أجل الغاية يجب أن يتعهدا بالالتزام بجميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة وتشمل الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد:

أ- الاعتراف الكامل.

ب- إزالة المقاطعة الاقتصادية.

ت- الضمان بأن مواطني الأطراف الأخرى الذين تحت سلطتهما القضائية سيتمتعون بحماية عملية القانون المناسبة.

3- يجب أن يتقصى الموقعان الإمكانات من أجل تطور اقتصادي في إطار معاهدات سلام نهائية بهدف المساهمة في جو السلام والتعاون والصدقة الذي هو هدفهما المشترك.

4- يمكن إنشاء لجان مطالبة من أجل التسوية المتبادلة لجميع المطالب المالية.

5- ستدعى الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات حول مسائل تتصل بكيفية معالجة تنفيذ الاتفاقات ووضع جدول زمني لتطبيق تعهدات الطرفين.

6- سيطلب من مجلس الأمن الدولي بأن يصادق على معاهدات السلام ويضمن ألا تخرق نصوصها، وسيطلب من أعضاء مجلس الأمن الدائمين بأن يكفلوا معاهدات السلام ويضمنوا الاحترام لنصوصها وسيطلب منهم أيضا بأن يجعلوا سياساتهم وتصرفاتهم متمشية مع التعهدات الواردة في إطار العمل هذا.

عن حكومة إسرائيل

عن حكومة جمهورية مصر العربية

مناحيم بيغن

محمد أنور السادات

شاهد التوقيع

جيمي كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

الوثيقة الثانية

لكي يتحقق سلام بين مصر وإسرائيل، توافق الدولتان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا.

لقد اتفق على:

أن مكان المفاوضات سيكون تحت علم هيئة الأمم المتحدة في موقع أو مواقع يتفق عليها في صورة متبادلة.

جميع مبادئ قرار الأمم المتحدة 242 ستطبق في هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل.

ما لم يتفق على غير ذلك في صورة متبادلة، ستنفذ شروط معاهدة السلام خلال مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بعد التوقيع على معاهدة السلام.

لقد اتفق على الأمور التالية بين الطرفين:

أ- الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين في عهد الانتداب.

ب- انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من سيناء.

ت- استعمال المطارات التي يتركها الإسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض السلمية فقط، بما ذلك الاستعمال التجاري الممكن من قبل جميع الدول.

ث- حق المرور الحر لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وقناة السويس على أساس انطباق ميثاق القسطنطينية لعام 1888، على جميع الدول، وأن مضيق تيران وخليج العقبة هما ممران مائتان دوليان يجب أن يكونا مفتوحين لجميع الدول من أجل حرية ملاحية غير معرّقة وغير متوقفة وتحليق جوي.

ج- بناء طريق بري عريض بين سيناء والأردن قرب إيلات مع مرور حر وسلمي مضمون لمصر والأردن.

ح- مرابطة قوات عسكرية كما هو مبين أدناه.

مرابطة القوات

- أ- لا يسمح بمرابطة أكثر من فرقة واحدة "مدرعة أو مشاة" من القوات المصرية المسلحة داخل منطقة تقع على مسافة 50 كيلومتراً تقريباً إلى الشرق من خليج السويس وقناة السويس.
- ب- إن قوات الأمم المتحدة وقوات البوليس المدني المزودة بأسلحة خفيفة لإنجاز المهام البوليسية العادية، هي فقط ستترابط ضمن منطقة تقع غربي الحدود الدولية وخليج العقبة، ويتراوح عرضها بين 20 كيلومتراً و40 كيلومتراً.
- ت- داخل المنطقة الواقعة على مسافة 3 كيلومترات إلى الشرق من الحدود الدولية، ستكون هناك قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتجاوز أربع كتائب مشاة ومراقبون دوليون.
- ث- ستكمل وحدات من دوريات الحدود لا تتجاوز الثلاث كتائب، البوليس المدني، في المحافظة على النظام في المنطقة غير المشمولة أعلاه.

سيقرر التخطيط الدقيق للمناطق أعلاه خلال مفاوضات السلام.

يمكن إقامة محطات للإنذار المبكر لضمان الامتثال لنصوص الاتفاقية.

ستترابط قوات الأمم المتحدة:

- أ- في جزء من منطقة سيناء الواقعة ضمن حوالي 20 كيلومتراً من البحر الأبيض المتوسط ومتاخمة للحدود الدولية
- ب- في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران. وهذه القوات لن تنسحب مالم يوافق على هذا الانسحاب مجلس الأمن الدولي بتصويت إجماعي للأعضاء الدائمين الخمسة.

بعدما توقع معاهدة السلام، وبعدما يكتمل الانسحاب المرحلي، ستقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، بما في ذلك الاعتراف الكامل، ويشمل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، والعوائق التي تعترض التنقل الحر للسلع والأشخاص، والحماية المتبادلة للمواطنين بعملية القانون المناسبة.

الانسحاب المرحلي

خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر بعد توقيع معاهدة السلام، ستسحب جميع القوات الإسرائيلية إلى الشرق من خط يمتد من نقطة تقع شرقي العريش إلى رأس محمد وسيحدد الموقع الدقيق لهذا الخط باتفاق متبادل.

عن حكومة إسرائيل

مناحيم بيغن

عن حكومة جمهورية مصر العربية

محمد أنور السادات

شاهد التوقيع

جيمي كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

ملحق رقم (2)

نصوص قراريّ مجلس الأمن رقم 242 و 338

نص قرار مجلس الأمن 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967.

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز حياة الأرض بطرق الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تحيا في أمن، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق:

1- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يقتضي إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ينبغي أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات الإسرائيلية من أرض احتلت في الصراع [النزاع] الأخير.

ب- إنهاء كل دعاوي أو حالات الحرب، والاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة.

2- يؤكد أيضا، ضرورة:

أ- ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ت- ضمان حصانة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح.

3- مطالبة السكرتير العام بتعيين مبعوث خاص يتجه إلى الشرق الأوسط لإقامة وإجراء اتصالات مع الدول المعنية، من أجل تنشيط الاتفاق، ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لمبادئ وأحكام هذا القرار.

4- مطالبة السكرتير العام بإبلاغ مجلس الأمن، في أسرع وقت ممكن، بالتقدم في الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص.

نص قرار مجلس الأمن 338 الصادر في 21-22 تشرين الأول/أكتوبر 1973.

إن مجلس الأمن:

- 1- يدعو جميع أطراف القتال الحالي بوقف كل إطلاق النيران، وإنهاء كل شاط عسكري فوراً - في مدى 12 ساعة على الأكثر من اتخاذ هذا القرار - في المواقع التي تحتله الآن.
- 2- يدعو جميع الأطراف المعنية بالببدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، في تطبيق قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967 بكامله [في جميع جوانبه].
- 3- يقرر المجلس أن تبدأ فوراً، وفي نفس الوقت مع وقف إطلاق النار، المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب، تهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ملحق رقم (3)

معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل مع ملحقاتها ومرفقاتها

إن حكومة جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل...

الديباجة

اقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و 338.

إذ تؤكدان من جديد التزامهما "بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد" المؤرخ في 17 سبتمبر 1978.

وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً للسلام، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضاً بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس.

ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن.

واقترعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه.

وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها.

وإذ ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم.

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

المادة الأولى

1- تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

2- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

3- عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة 3).

المادة الثانية

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر، بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة

1- يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:

أ- يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

ب- يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

ت- يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

2- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من

أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان، كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

3- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها- إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة

- 1- بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين، وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان.
- 2- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- 3- تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.
- 4- يتم بناءً على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين 1، 2 من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة

- 1- تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور في قناة السويس ومدخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية

1888، المنطبقة على جميع الدول، كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها، وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

2- يعتبر الطرفان أن مضير تيران وخليج العقبة من لممرات المائبة الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي، كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة السادسة

- 1- لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
- 2- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.
- 3- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.
- 4- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.
- 5- مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافاذة.

المادة السابعة

- 1- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات.
- 2- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

المادة التاسعة

- 1- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.
- 2- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر 1975.
- 3- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.
- 4- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت في واشنطن د.س. في 26 مارس سنة 1979م، 27 ربيع الثاني سنة 1399هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الإنجليزي هو الذي يعتد به.

عن حكومة دولة إسرائيل

عن حكومة جمهورية مصر

مناحيم بيغن

محمد أنور السادات

شاهد التوقيع

جيمي كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

ملحق رقم (1)

البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن

المادة الأولى

أسس الانسحاب

- 1- تقوم إسرائيل بإتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

2- لتوفير الأمن لكلا الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل، الإجراءات العسكرية وإنشاء المناطق الموضحة في هذه الملحق وفي الخريطة رقم (1) والمشار إليها فيما بعد بكلمة "المناطق".

3- يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين:

أ- الانسحاب المرحلي حتى شرق خط العريش/ رأس محمد كما هو مبين على الخريطة رقم (2) وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة. ب- الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

4- تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة من أجل الإشراف على تنسيق التحركات والتوقيات أثناء الانسحاب، وأحكام الخطط والجداول الزمنية وفقا للضرورة في حدود القواعد المقررة في الفقرة (3) أعلاه، والتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة الموضحة في المادة (4) من المرفق لهذا الملحق.

وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء.

المادة الثانية

تحديد الخطوط النهائية والمناطق

سيرافق الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ترتيبات أمنية تتضمن إجراءات عسكرية سيتم من خلالها إقامة مناطق وخطوط نهائية وتحديد للصلاحيات في كل منطقة، ولضمان الحد الأعلى من الأمن للطرفين سيجري تحديد الخطوط والمناطق كما في الخارطة رقم (1) وستكون كالتالي:

أ- المنطقة أ:

1- تكون المنطقة أ محدودة من الشرق بالخط أ وهو خط أحمر ومن الغرب بقناة السويس والشاطئ الغربي لخليج السويس كما هو مبين على الخارطة رقم (1).

2- سيكون هناك فرقة مشاة آلية وتجهيزاتها العسكرية وتحصينات ميدانية في هذه المنطقة.

3- إن العناصر الرئيسية لهذه الفرقة تتألف من:

أ- ثلاثة ألوية مشاة آلية.

ب-لواء مدرع واحد.

ت-سبع كتائب مدفعية ميدان.

ث-سبعة ألوية من المدفعية المضادة للطائرات بما فيها صواريخ أرض- جو محمولة

من قبل الأفراد، وعدد من المدافع المضادة للطائرات لا يتجاوز 126 من قياس

37 مم.

ج- عدد لا يزيد عن 130 دبابة و 480 مركبة مدرعة.

ح- عدد لا يزيد عن 21 ألف من الأفراد.

ب-المنطقة ب:

1- تكون المنطقة ب محدودة بالخط ب (الخط الأخضر) من الشرق وبالخط (أ) الخط

الأحمر من الغرب، كما هو مبين بالخارطة رقم (1).

2- سوف تتمركز فيها أربع كتائب من حرس الحدود المصريين مزودة بأسلحة خفيفة

وعربات وهي ستضمن الأمن وتعزيز البوليس المدني في حفظ النظام في المنطقة ب

وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الأربع من إجمالي حتى 4000 فرد.

3- ستقام قاعدة برية ساحلية لنقاط الإنذار القريبة المدى والمنخفضة الطاقة، وتحتوي على

وحدات من بوليس الحدود.

4- سيكون في المنطقة ب حقل واحد للتحصينات والتجهيزات العسكرية لكتائب حرس

الحدود الأربعة.

ت-المنطقة ج :

1- تكون المنطقة ج محدودة بالخط ب (الخط الأخضر) في الغرب والحدود الدولية في

الشرق بما فيها جزر سنافير وتيران كما هو مبين في الخارطة (1).

- 2- ستتمركز هنا قوات الأمم المتحدة والبوليس المصري المدني في المنطقة ج.
- 3- سيقوم البوليس المدني المصري بواجبات وظيفة البوليس وستكون مجهزة بأسلحة خفيفة.
- 4- ستكون قوات الأمم المتحدة متمركزة في المنطقة ج ويقومون بواجباتهم المحددة في المادة السادسة من هذا الملحق.
- 5- سيكون تواجد الأمم المتحدة في معسكرات محددة ضمن المحطات المبينة في الخارطة رقم (1) وسوف يحدد مراكز دقيقة بعد التشاور مع المصريين في:-
- أ- في جزء من سيناء يقع حوالي 30 كم، من البحر الأبيض المتوسط وبالقرب من الحدود الدولية.
- ب- في منطقة شرم الشيخ.
- ث- المنطقة د :
- 1- تكون المنطقة د محدودة بالخط د (الخط الأزرق) في الشرق والحدود الدولية في الغرب، كما هو مبين في الخارطة (1) (هذه المنطقة سوف تمتد على طول الحدود الدولية وحتى البحر الأبيض المتوسط).
- 2- سيكون في هذه المنطقة قوات إسرائيلية محدودة مؤلفة من أربع كتائب مشاة وتجهيزاتهم العسكرية وتحصينات ميدانية، ومراقبي الأمم المتحدة.
- 3- لن تشمل القوات الإسرائيلية في المنطقة (د) على دبابات أو مدفعية أو صاروخ مضاد للطائرات باستثناء صواريخ أرض جو محمولة من قبل الأفراد.
- 4- ستتألف العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الإسرائيلية الأربعة من قوة لا تزيد عن 200 مركبة مصفحة وأفرادها على ألا يزيد عدد الأفراد عن 4000 رجل.
- 5- يسمح باجتياز الحدود الدولية من خلال نقاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقا للقوانين والنظم المعمول بها في كل دولة.
- 6- تتواجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والأسلحة المسموح بها والمحددة في هذا الملحق.

المادة الثالثة

النظام العسكري الجوي

- 1- إن تحليق الطائرات المعترضة وطائرات الاستطلاع المصرية والإسرائيلية، سيكون فوق مناطق (أ) و (د) فقط.
- 2- تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير المقاتلة لمصر وإسرائيل في المنطقتين (أ) و (د) فقط كل في منطقتيه.
- 3- سيسمح لطائرات النقل المصرية بالإقلاع والهبوط في المنطقة (ب) على ألا يزيد عددها عن 13 ليسمح لها بالتمركز في منطقة ب، إن حرس الحدود المصريين يمكن أن يجهزوا بطائرات عمودية غير مسلحة ليقوموا بوظائفهم في المنطقة ب.
- 4- يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائف الشرطة العادية في المنطقة ج.
- 5- يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق.
- 6- دون المساس بأحكام هذه المعاهدة، يقتصر النشاط الجوي العسكري في المناطق المختلفة وفي المجال الجوي الواقع فوق مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق.

المادة الرابعة

النظام البحري العسكري

- 1- يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر وإسرائيل التمركز والعمل على سواحل المنطقتين (أ) و(د) كل في منطقتيه.
- 2- يمكن لزوارق حرس السواحل المصرية خفيفة التسليح أن تتمركز وتعمل في المياه الإقليمية لمنطقة ب لمعاونة وحدات الحدود في أداء وظائفها في هذه المنطقة.
- 3- تؤدي الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا وظائف الشرطة العادية داخل المياه الإقليمية للمنطقة ج.
- 4- ليس في هذا الملحق ما يعتبر انتقاصا من المرور البريء للقطع البحرية لكلا الطرفين.

- 5- يمكن أن تقام في المناطق المختلفة موانئ ومنشآت بحرية مدنية فقط.
- 6- دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحري العسكري في المناطق المختلفة وفي مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق.

المادة الخامسة

يمكن لكل من مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل نظم إنذار مبكر في المنطقتين (أ)، (د) فقط، كل في منطقتيه.

المادة السادسة

عمليات الأمم المتحدة

- 1- يطلب الطرفان من الأمم المتحدة أو توفر قوات ومراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل كل جهودها لمنع أي خرق لأحكامه.
- 2- يتفق الطرفان، كل فيما يخصه، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق بقوات ومراقبي الأمم المتحدة:
- أ- تشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط (ب) وداخل المنطقة (ج).
- ب- التحقق الدوري من تنفيذ أحكام هذا الملحق مرتين في الشهر على الأقل، مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- ت- إجراء تحقق إضافي خلال 48 ساعة بعد تلقي طلب بذلك من أي من الطرفين.
- ث- ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وفقاً للمادة الخامسة من معاهدة السلام.
- 3- تنفذ الترتيبات المقررة عالية لكل منطقة بواسطة الأمم المتحدة في المناطق (أ)، (ب)، (ج)، وبواسطة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة (د).
- 4- يرافق أطقم التحقق للأمم المتحدة ضباط اتصال من الطرف المختص.
- 5- تخطر قوات الأمم المتحدة ومراقبوها كلا الطرفين بالنتائج التي يتوصلون إليها.
- 6- تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون في مختلف المناطق بحرية الحركة والتسهيلات الأخرى الضرورية لأداء واجباتهم.

- 7- لا تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها بأية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود الدولية.
- 8- يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- 9- يتفق الطرفان على أن تقوم الأمم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التي تتضمن أفضل تنفيذ فعال لمسؤولياتها.

المادة السابعة

نظام الارتباط "الاتصال"

- 1- عقب حل اللجنة المشتركة يتم إنشاء نظام اتصال بين الطرفين، ويهدف هذا النظام إلى توفير وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم في تنفيذ الالتزامات وفقا لهذا الملحق وحل أية مشكلة قد تطرأ أثناء التنفيذ، كما تقوم بإحالة المسائل التي لم يبت فيها إلى السلطات العسكرية الأعلى للبلدين كل فيما يخصه للنظر فيها.
- كما يهدف أيضا إلى منع أية مواقف قد تنشأ نتيجة أخطاء أو سوء فهم من قبل أي من الطرفين.
- 2- يقام مكتب اتصال مصري في مدينة العريش ومكتب اتصال إسرائيلي في مدينة بئر السبع ويرأس كل مكتب ضابط من البلد المعني يعاونه عدد من الضباط.
- 3- يقام اتصال تليفوني مباشر بين المكاتب وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الأمم المتحدة وكلا المكاتبين.

المادة الثامنة

احترام النصب التذكارية للحرب

يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب المقامة في ذكرى جنود الطرف الآخر بحالة جيدة، وهي النصب المقامة بواسطة إسرائيل في سيناء والنصب التي ستقام بواسطة مصر في إسرائيل، كما سيسمح كل طرف الوصول إلى هذه النصب.

المادة التاسعة

الترتيبات المؤقتة

ينظم المرفق لهذا الملحق والخريطتان رقم (2) (3) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي، وكذا حركة قوات الطرفين والأمم المتحدة حتى الانسحاب الأمم المتحدة.

مرفق الملحق رقم (1)

تنظيم الانسحاب من سيناء

المادة الأولى

مبادئ الانسحاب

1- يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين من سيناء على مرحلتين كما هو مبين في المادة الأولى في الملحق (1)، ويتضمن هذا المرفق تخطيط وتوقيت الانسحاب، وتقوم

اللجنة المشتركة بإعداد التفاصيل الخاصة بهذه المراحل وتقدمها إلى كبير منسقي قوات الأمم المتحدة بالشرق الأوسط قبل شهر من ابتداء أي مرحلة من مراحل الانسحاب.

2- اتفق الطرفان على المبادئ التالية بشأن ترتيب التحركات العسكرية:

أ- على الرغم مما تقضي به أحكام المادة التاسعة الفقرة الثانية من هذه المعاهدة، وحتى يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية (E و M) الحاليين اللذين أنشئاً بناء على الاتفاقية المصرية- الإسرائيلية الموقعة في سبتمبر 1975 والمشار إليها فيها بعد باتفاقية عام 1975، إلى خط الانسحاب المرحلي، فإن جميع الترتيبات العسكرية القائمة طبقاً لتلك الاتفاقية تبقى سارية المفعول فيما عدا الترتيبات العسكرية المنصوص عليها خلاف ذلك في هذا المرفق.

ب- مع انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية تدخل قوات الأمم المتحدة فوراً للمناطق المخلاة لإقامة مناطق عازلة مؤقتة كما هو موضح على الخريطين (2)، (3) على التوالي بغرض الإبقاء على الفصل بين القوات، ويكون دخول قوات الأمم المتحدة سابقاً لتحرك أي أفراد آخرين إلى داخل هذه المناطق.

ت- خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة في المنطقة (أ) تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق.

ث- خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة في المنطقتين (أ) و (ب) تنتشر وحدات الحدود المصرية وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق، وتؤدي وظائفها وفقاً لأحكام المادة الثانية من الملحق (1).

ج- تدخل الشرطة المدنية المصرية إلى المساحات المخلاة عقب دخول الأمم المتحدة مباشرة لأداء الوظائف العادية للشرطة.

ح- تنتشر وحدات القوات البحرية المصرية في خليج السويس وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق.

خ- وباستثناء تلك التحركات المشار إليها أعلاه، فإن أعمال الانتشار للقوات المسلحة المصرية والأنشطة الموضحة في الملحق (1) تكون سارية المفعول في المناطق المخلاة بعد أن تتم القوات المسلحة الإسرائيلية انسحابها إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي.

المادة الثانية

المراحل الفرعية للانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلي

1- أن يتم الانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلي على مراحل فرعية كما هو منصوص عليه في هذه المادة وكما هو موضح على الخريطة (3) وتتم كل مرحلة فرعية خلال العدد المقرر من الأشهر التي يبدأ احتسابها اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة:

أ- المرحلة الفرعية الأولى:

خلال شهرين تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة العريش بما في ذلك مدينة العريش ومطارها والمشار إليها بالمنطقة (1) في الخريطة (3).

ب- المرحلة الفرعية الثانية:

خلال ثلاثة شهور، تنسحب القوات الإسرائيلية من المنطقة الواقعة بين الخط (M) المقرر بمقتضى اتفاقية عام 1975، والخط (A) والمشار إليها بالمنطقة (2) على الخريطة رقم (3).

ت- المرحلة الفرعية الثالثة:

خلال خمسة شهور، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المنطقة الواقعة شرق وجنوب المنطقة (2) والمشار إليها بالمنطقة (3) على الخريطة رقم (3).

ث- المرحلة الفرعية الرابعة:

خلال سبعة شهور، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة الطور - راس الكنيسة والمشار إليها بالمنطقة (4) على الخارطة رقم (3).

ج- المرحلة الفرعية الخامسة:

خلال تسعة أشهر، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المناطق المتبقية غرب خط الانسحاب المرحلي، بما في ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممري الجدي

ومتلا والمشار إليها بالمنطقة (5) على الخريطة رقم (3) ويكتمل بذلك الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي.

2- تنتشر القوات المصرية في المناطق المخلاة من القوات المسلحة الإسرائيلية وفقاً لما يلي:

أ- ينتشر حتى ثلث القوات المسلحة المصرية الموجودة في سيناء وفقاً لاتفاقية عام 1975، في الأجزاء من المنطقة (أ) التي تقع داخل المنطقة (1) وذلك حتى إتمام الانسحاب المرحلي، وبعد ذلك تنتشر القوات المسلحة المصرية كما هو موضح في المادة الثانية من الملحق (1) في المنطقة (أ) حتى حد المنطقة العازلة المؤقتة.

ب- يبدأ نشاط القوات البحرية المصرية وفقاً للمادة الرابعة من الملحق (1) على امتداد سواحل المناطق (2) و(3) و(4) عقب إتمام المراحل الفرعية الثانية والثالثة والرابعة على التوالي.

ت- تنتشر كتيبة واحدة من وحدات الحدود المصرية كما هو موضح في المادة الثانية من الملحق (1) في المنطقة (1) عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى. كما تنتشر كتيبة ثانية في المنطقة (2) عقب إتمام المرحلة الثانية، وتنتشر كتيبة ثالثة في المنطقة (3) عقب إتمام المرحلة الفرعية الثالثة، والكتيبان الثانية والثالثة المذكورتان عالية يمكن أن تنتشر في أي من المناطق المخلاة بعد ذلك بجنوب سيناء.

3- يعاد توزيع قوات الأمم المتحدة في المنطقة العازلة (1) المقررة بمقتضى اتفاقية عام 1975 لتمكين انتشار القوات المصرية الموضح في السابق وذلك عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى، وفيما عدا ذلك تستمر في أداء مهامها وفقاً لأحكام الاتفاقية المشار إليها في الأجزاء المتبقية من المنطقة المذكورة حتى إتمام الانسحاب المرحلي، وفقاً لما هو موضح في المادة الأولى من هذا المرفق.

4- يمكن للقوافل الإسرائيلية استخدام الطرق جنوب وشرق التقاطع الرئيسي للطرق الواقع شرق العريش لإخلاء القوات الإسرائيلية ومعداتنا حتى إتمام الانسحاب المرحلي، وتتحرك القوافل في ضوء النهار بعد تقديم إخطار بذلك بأربع ساعات إلى مجموعة الاتصال المصرية وقوات الأمم المتحدة، وتصاحبها قوات الأمم المتحدة، وسيتم ذلك وفقاً للتوقيتات المنظمة من قبل اللجنة المشتركة، ويصاحب القوافل ضابط اتصال مصري لتأمين التحركات دون عائق، ويمكن للجنة المشتركة أن توافق على ترتيبات أخرى بالنسبة للقوافل.

المادة الثالثة

قوات الأمم المتحدة

- 1- يطلب الطرفان توزيع قوات الأمم المتحدة وفقاً للضرورة لأداء الوظائف الواردة في هذا المرفق حتى موعد إتمام الانسحاب النهائي، ولهذا الغرض يوافق الطرفان على إعادة توزيع قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة.
- 2- تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ هذا المرفق وتبذل ما في وسعها لمنع أية مخالفة لأحكامه.
- 3- عندما توزع قوات الأمم المتحدة تبعاً لأحكام المادتين الأولى والثانية من هذا المرفق، تباشر مهمة التحقق في المناطق محدودة القوات وفقاً للمادة السادسة من الملحق (1)، وتقيم نقاط مراجعة، ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة في المناطق العازلة المؤقتة الموضحة بالمادة الثانية أعلاه، والوظائف الأخرى لقوات الأمم المتحدة والمتعلقة بالمنطقة العازلة للخط المرحلي موضحة في المادة الخامسة من هذا المرفق.

المادة الرابعة

اللجنة المشتركة والارتباط

- 1- تعمل اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وحتى تاريخ إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء.
- 2- تتكون اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية وتدعو اللجنة المشتركة ممثلين للأمم المتحدة أو إذا طلب أي من الطرفين وجود الأمم المتحدة ويتم التوصل إلى قرارات اللجنة المشتركة باتفاق كل من مصر وإسرائيل.
- 3- تشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الترتيبات الموضحة في الملحق (1) وفي هذا المرفق ولهذا الغرض وبالاتفاق بين الطرفين وتقوم بما يلي:

- أ- تنسيق التحركات العسكرية الموضحة في هذا المرفق وتشرف على تنفيذها.
- ب- تتناول بالبحث وتسعى إلى حل أيّة مشكلة تنشأ عن تنفيذ الملحق (1) وهذا المرفق وتناقش أيه مخالفات تبلغ إليها بواسطة قوات الأمم المتحدة ومراقبيها، وتحيل إلى حكومتي مصر وإسرائيل أية مشاكل لم يتم حلها.
- ت- تساعد قوات الأمم المتحدة ومراقبيها في تنفيذ مهامهم، وتبحث الجداول الزمنية الخاصة بالتدقيقات الدورية عندما يطلب منها الطرفان ذلك، كما هو وارد في الملحق رقم (1) وفي هذا المرفق.
- ث- تنظم وضع العلامات على الحدود الدولية وجميع الخطوط والمناطق المشار إليها في هذا الملحق (1) وهذا المرفق.
- ج- تشرف على تسليم المنشآت الرئيسة في سيناء من إسرائيل إلى مصر.
- ح- توافق على الترتيبات اللازمة للعثور على الجثث المفقودة لجنود مصر وإسرائيل وإعادتها.
- خ- تنظم إقامة وتشغيل نقاط المراجعة للمداخل على امتداد خط العريش رأس محمد، وفقا لأحكام المادة الرابعة من الملحق (3).
- د- توالي أعمالها عن طريق استخدام أطقم اتصال مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر وإسرائيل من مجموعة اتصال دائمة وسوف تمارس أنشطتها وفقا لتوجيه اللجنة المشتركة.
- ذ- توفر الاتصال والتنسيق مع قيادة الأمم المتحدة التي تنفذ أحكام المعاهدة وعن طريق أطقم الاتصال المشتركة تحافظ على التنسيق والتعاون المحلي مع قوات الأمم المتحدة المتمركزة في مناطق معينة أو مراقبي الأمم المتحدة الذين يرصدون مناطق معينة لتوفير أي مساعدات مطلوبة.
- ر- تناقش أي مسائل أخرى قد يتفق الطرفان على طرحها على اللجنة.
- 4- تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة مرة واحدة كل شهر على الأقل وفي حالة طلب أحد الطرفين أو قيادة قوات الأمم المتحدة عقد اجتماع خاص، فيتم عقد هذا الاجتماع خلال 24 ساعة.

5- تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة في المنطقة العازلة حتى إتمام الانسحاب المرحلي، ثم تجتمع في مدينتي العريش وبئر السبع بعد ذلك بالتبادل، على أن يعقد أول اجتماع لها ليس متأخراً عن أسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة.

المادة الخامسة

تعريف المنطقة العازلة المؤقتة وأنشطتها

1- تنشأ منطقة عازلة مؤقتة بغرض قيام قوات الأمم المتحدة بالفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، وذلك غرب خط الانسحاب المرحلي ومتاخمة له كما هو مبين في الخريطة رقم (2)، وذلك بعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي وتوزيع القوات خلف خط الانسحاب المرحلي. وتتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بأسلحة خفيفة القيام بمهام الشرطة العادية في هذه المنطقة.

2- تقوم قوة الأمم المتحدة بتشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع، ونقاط مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة بغية التأكد من الالتزام بأحكام هذه المادة.

3- وطبقاً للترتيبات التي اتفق عليها الطرفان والتي سيتم تنسيقها في اللجنة المشتركة، يتولى أفراد إسرائيليون إدارة منشآت حربية فنية في أربعة مواقع محددة وموضحة على:

الخريطة رقم (2) ومشار إليها ب(ف1) (إحداثي).

المركز على الخريطة 57163940 و(ف2) (إحداثي).

المركز على الخريطة 59351541 و(ف3) (إحداثي).

المركز على الخريطة 59331527 و(ف4) (إحداثي).

المركز على الخريطة 61130979 وذلك طبقاً للمبادئ التالية:

أ- يتولى العمل بالمنشآت الفنية أفراد فنيون وإداريون مسلحون بالأسلحة الصغيرة اللازمة لحمايتهم (مسدسات، بنادق، مدافع رشاشة خفيفة ومتوسطة، قنابل يدوية وذخيرة) كالاتي:

ف1/ ما لا يزيد عن 150 فرداً.

ف3،2/ ما لا يزيد عن 350 فرداً.

ف4/ ما لا يزيد على 200 فرد.

ب- لا يحمل الأفراد الإسرائيليون أسلحة خارج المواقع، باستثناء الضباط الذين يجوز لهم حمل الأسلحة الشخصية.

ت- سيدخل طرف ثالث يتفق عليه بين مصر وإسرائيل لإجراء تفتيشات داخل محيط المنشآت الفنية في المنطقة العازلة، ويقوم الطرف الثالث بالتفتيش مرة كل شهر على الأقل وبطريقة فجائية ويتحقق المفتشون من طبيعة عمل وتشغيل المنشآت ومن الأسلحة والأفراد داخلها، ويقوم الطرف الثالث بإبلاغ الطرفين فوراً عن أي تحول لأي منشأة عن دورها في أعمال المسح البصري والإلكتروني والمواصلات.

ث- يجوز القيام بإمداد المنشآت وزيارتها لأغراض فنية وإدارية واستبدال الأفراد والأجهزة المقامة في المواقع دون تعطيل وذلك من خلال نقاط مراجعة الأمم المتحدة حتى مداخل المنشآت الفنية بعد المراجعة والمرافقة بواسطة قوة الأمم المتحدة فحسب.

ج- يسمح لإسرائيل أن تدخل في منشآتها الفنية المواد اللازمة للأداء الصحيح للمنشآت والأفراد.

ح- يسمح لإسرائيل بما يلي وطبقاً لما تحدده اللجنة المشتركة:

1- الإبقاء داخل منشآتها على معدات مكافحة الحريق والصيانة العامة وكذلك العربات الإدارية ذات العجل والمعدات الهندسية المتحركة اللازمة لصيانة المواقع وجميع العربات تكون غير مسلحة.

2- صيانة الطرق وخطوط المياه وكابلات المواصلات التي تخدم هذه المواقع سواء بداخلها أو بداخل المنطقة العازلة وفي كل من مواقع المنشآت الثلاثة (ف1، ف2، ف2، ف4) ويجوز أن تتم هذه الصيانة بما لا يتجاوز عربتين ذات العجل وغير مسلحتين، وبما لا يتجاوز اثني عشر فرداً غير مسلحين ومعهم المعدات الضرورية فقط بما في ذلك المعدات الهندسية الثقيلة إذا ما دعت الحاجة لها، ويجوز إتمام عمليات الصيانة هذه ثلاث مرات أسبوعياً باستثناء المشاكل الخاصة وبعد إعطاء الأمم المتحدة إخطاراً مسبقاً بأربع ساعات ويرافق الطاقم قوات الأمم المتحدة.

خ- يتم التنقل من المنشآت الفنية وإليها خلال ساعات النهار فقط ويكون الدخول إليها والخروج منها على الوجه التالي:

1- ف1/ عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق الموصل بين أبو عجيلة ومفترق طريقي أبو عجيلة وجبل لبنى (كيلومتر 161) كما هو موضح على الخريطة رقم (2).

2- ف2، ف3/ عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق المنشأ عبر المنطقة العازلة إلى جبل كاترين (الخريطة 2).

3- ف2، ف3، ف4/ من خلال طائرات الهليكوبتر على أن تستخدم ممرًا جويًا وفي الأوقات وطبقاً لنظام طلعات توافق عليها اللجنة المشتركة.

وتقوم قوة الأمم المتحدة بتفتيش طائرات الهليكوبتر في مواقع الهبوط خارج المنشآت. د- تخطر إسرائيل قوة الأمم المتحدة قبل ساعة على الأقل من قيامها بأي تحرك تعترم القيام به من المنشآت وإليها.

ذ- يحق لإسرائيل إخلاء المرضى والجرحى واستدعاء الخبراء الطبيين والأطعم الطبية في أي وقت بعد إعطاء بلاغ فوري إلى قوة الأمم المتحدة.

4- تتناول اللجنة المشتركة بحث تفاصيل المبادئ المشار إليها أعلاه وكل الأمور الأخرى الواردة في هذه المادة التي تتطلب التنسيق بين الطرفين.

5- يتم سحب هذه المنشآت الفنية عند انسحاب القوات الإسرائيلية من خط الانسحاب المرهلي أو في وقت يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

المادة السادسة

أسلوب التصرف في المنشآت والموانع العسكرية

يحدد الطرفان أسلوب التصرف في المنشآت والموانع العسكرية طبقاً للأسس الآتية:

1- تقوم اللجنة المشتركة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع قبل انسحاب إسرائيل من أية منطقة بالإعداد لقيام أطقم الاتصال والأطعم الفنية المصرية والإسرائيلية بعمل تفتيش مشترك على

جميع المنشآت المناسبة للاتفاق على حالة المنشآت والمواد التي ستسلم إلى الجانب المصري ولترتيب عملية التسليم، وستعلن إسرائيل في ذلك الوقت عن خططها فيما يتعلق بكيفية التصرف في المنشآت والمواد التي بداخلها.

2- تتعهد إسرائيل أن تتقل لمصر كل ما يتفق عليه من المرافق الأساسية والمنافع العامة والمنشآت بحالة سليمة بما في ذلك المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانئ، وتقدم إسرائيل لمصر المعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل هذه المنشآت وتسمح للأطعم الفنية المصرية بمراقبة تشغيل هذه المنشآت والتعرف على طريقة عملها لمدة تصل إلى أسبوعين قبل التسليم.

3- عندما تخلي إسرائيل نقاط المياه العسكرية بالقرب من العريش والطور تباشر الأطعم الفنية المصرية إدارة هذه المنشآت والمعدات المعاونة لها طبقاً لعملية استلام منظمة وسابقة الأعداد بواسطة اللجنة المشتركة، وتتعهد مصر بأن تستمر في توفير الكميات العادية من المياه المتوفرة حالياً عند مختلف نقاط المياه لحين انسحاب إسرائيلي إلى ما وراء الحدود الدولية، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك في اللجنة المشتركة.

4- تتعهد إسرائيل بإزالة أو تدمير جميع العوائق العسكرية بما في ذلك الموانع وحقول الألغام في المناطق التي تجلو عنها ومن المياه المجاورة لها تبعاً للأسلوب التالي:

أ- تزال أولاً الموانع العسكرية من المناطق القريبة من السكان والطرق والمنشآت الرئيسية والمنافع العامة.

ب- بالنسبة للموانع وحقول الألغام التي لا يمكن إزالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الإسرائيلي، تقوم إسرائيل بتقديم خرائط مفصلة إلى مصر والأمم المتحدة عن طريق اللجنة المشتركة وفي موعد لا يتجاوز 15 يوماً قبل دخول قوات الأمم المتحدة إلى هذه المناطق.

ت- يقوم المهندسون العسكريون المصريون بالدخول إلى هذه المناطق بعد دخول قوات الأمم المتحدة لإجراء عمليات إزالة هذه الموانع طبقاً لخطة تقوم مصر بتقديمها قبل التنفيذ.

المادة السابعة

النشاط الاستطلاعي

- 1- يتم النشاط الجوي الاستطلاعي خلال الانسحاب على الوجه التالي:
- أ- يطلب كلا الطرفين من الولايات المتحدة الاستمرار في طلعات الاستطلاع الجوي وفقاً للاتفاقيات السابقة حتى إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي.
- ب- تغطي الطلعات الجوية المناطق المحدودة القوات للتأكد من حجم القوات والتسليح، وللتأكد من أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من المناطق الميمنة في المادة 2 من الملحق (1)، والمادة الثانية من هذا الملحق والخريطتين (2) ورقم (3)، ومن بقاء القوات خلف خطوطها بعد بناء ذلك، ويمكن القيام بطلعات تفتيش خاصة بناء على طلب أي من الطرفين أو بناء على طلب من الأمم المتحدة.
- ت- تقتصر التبليغات على العناصر العسكرية الرئيسية لتنظيم كل طرف كما هي موضحة في الملحق رقم (1) وفي هذا المرفق.
- 2- يطلب الطرفان من بعثة سيناء الميدانية التابعة للأمم المتحدة أن تستمر في عملياتها طبقاً للاتفاقيات السابقة وحتى إتمام انسحاب إسرائيل من المنطقة الواقعة شرق ممرات الجدي ومثلا، وبعد ذلك تنتهي مهمة البعثة.

المادة الثامنة

ممارسة السيادة المصرية

تستأنف مصر ممارستها لسيادتها الكاملة على الأجزاء التي يتم إخلاؤها في سيناء بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه الأجزاء، كما هو منصوص عليه في المادة (1) من هذه المعاهدة.

ملحق (3)

بروتوكول بشأن علاقات الطرفين

المادة الأولى

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلي.

المادة الثانية

العلاقات الاقتصادية والتجارية

1- يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات

الاقتصادية العادية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأي منهما عقب إتمام الانسحاب

المرحلي.

2- يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد

إتمام الانسحاب المرحلي، وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات

الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما.

المادة الثالثة

العلاقات الثقافية

1- يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المرحلي.

2- يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخل

في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب

المرحلي بغية عقد اتفاق ثقافي.

المادة الرابعة

حرية التنقل

- 1- عقب إتمام الانسحاب المرحلي، يسمح كل طرف لمواطني وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه والتنقل داخله، وذلك طبقاً للقواعد العامة التي تطبق على مواطني وسيارات الدول الأخرى، ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزي على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلى إقليم الطرف الآخر.
- 2- كما يسمح بالدخول دون إعاقه إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية، وذلك على أساس تبادلي وغير ذي طابع تمييزي.

المادة الخامسة

التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

- 1- يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر في سبيل تنمية تلك العلاقات.
- 2- يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض.
- 3- يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.

المادة السادسة

النقل والمواصلات

- 1- يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران المدني لعام 1944، (اتفاقية شيكاغو) والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوي لعام 1944.

- 2- عقب إتمام الانسحاب المرحلي لا ينطبق أي إعلان لحالة الطوارئ الوطنية الذي يعلنه أحد الطرفين وفقاً للمادة 89 من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزي.
- 3- توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك إمكان استخدامها تجارياً بواسطة كافة الدول.
- 4- يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلي، وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدني.
- 5- يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها، كما ينظران في إقامة طرق وسكك حديدية إضافية، كما يتفق الطرفان أيضاً على إقامة وصيانة طريق بري بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن، وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل إقليم كل منهما.
- 6- عقب إتمام الانسحاب المرحلي تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وصور بالراديو ومواصلات سلكية ولا سلكية وخدمات نقل الإرسال التلفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية، وذلك وفقاً للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة.
- 7- عقب إتمام الانسحاب المرحلي، يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى موانئه لسفن وبضائع الطرف الآخر، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى، وسوف ينفذ حكم المادة 5 من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة السابعة

التمتع بحقوق الإنسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

المادة الثامنة

المياه الإقليمية

مع مراعاة أحكام المادة 5 من معاهدة السلام، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البريء في مياهه الإقليمية طبقاً لقواعد القانون الدولي.

محضر متفق عليه

للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة

وللملحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام

المادة الأولى

إن استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى تتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة.

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم إعادة النظر المنصوص عليها في المادة 4 فقرة (4) عندما يطلب ذلك أحد الأطراف، وعلى أن تبدأ في خلال ثلاثة أشهر من طلبها، ولكن لا يجري أي تعديل إلا باتفاق كلا الطرفين.

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تنتقص مما جاء بالجملة الأولى من تلك الفقرة، ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي تقضي بما يلي:

"يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيهِ عبر مضيق تيران وخليج العقبة".

المادة السادسة (فقرة 2)

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد، ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة (فقرة 2) من المعاهدة التي تقضي بما يلي:

"يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة".

المادة السادسة (فقرة 5)

من المتفق عليه بين الأطراف أن لا يوجد أي دعاوٍ بأن لهذه المعاهدة أولوية على المعاهدات والاتفاقيات الأخرى، أو للمعاهدات والاتفاقيات الأخرى أولوية على هذه ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لأحكام المادة السادسة (الفقرة 5) من هذه المعاهدة التي تنص على ما يلي:

"مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافاذة".

الملحق الأول

تقضي المادة السادسة (فقرة 8) من الملحق الأول:

"يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة، ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

وقد اتفق الطرفان على ما يلي:

"في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول، فإنهما يتعهدان بقول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين".

الملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف ووفقاً لهذا فقد اتفق على أن هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل - وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بطلبات لشراء البترول المصري الأصل الذي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلي - وأن تنظر مصر والشركات التي لها حق استثمار بترولها في العطاءات المقدمة من إسرائيل على نفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمي العطاءات الآخرين لهذا البترول.

عن حكومة دولة إسرائيل

عن حكومة جمهورية مصر

مناحيم بيغن

محمد أنور السادات

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

شاهد التوقيع/جمي كارتر

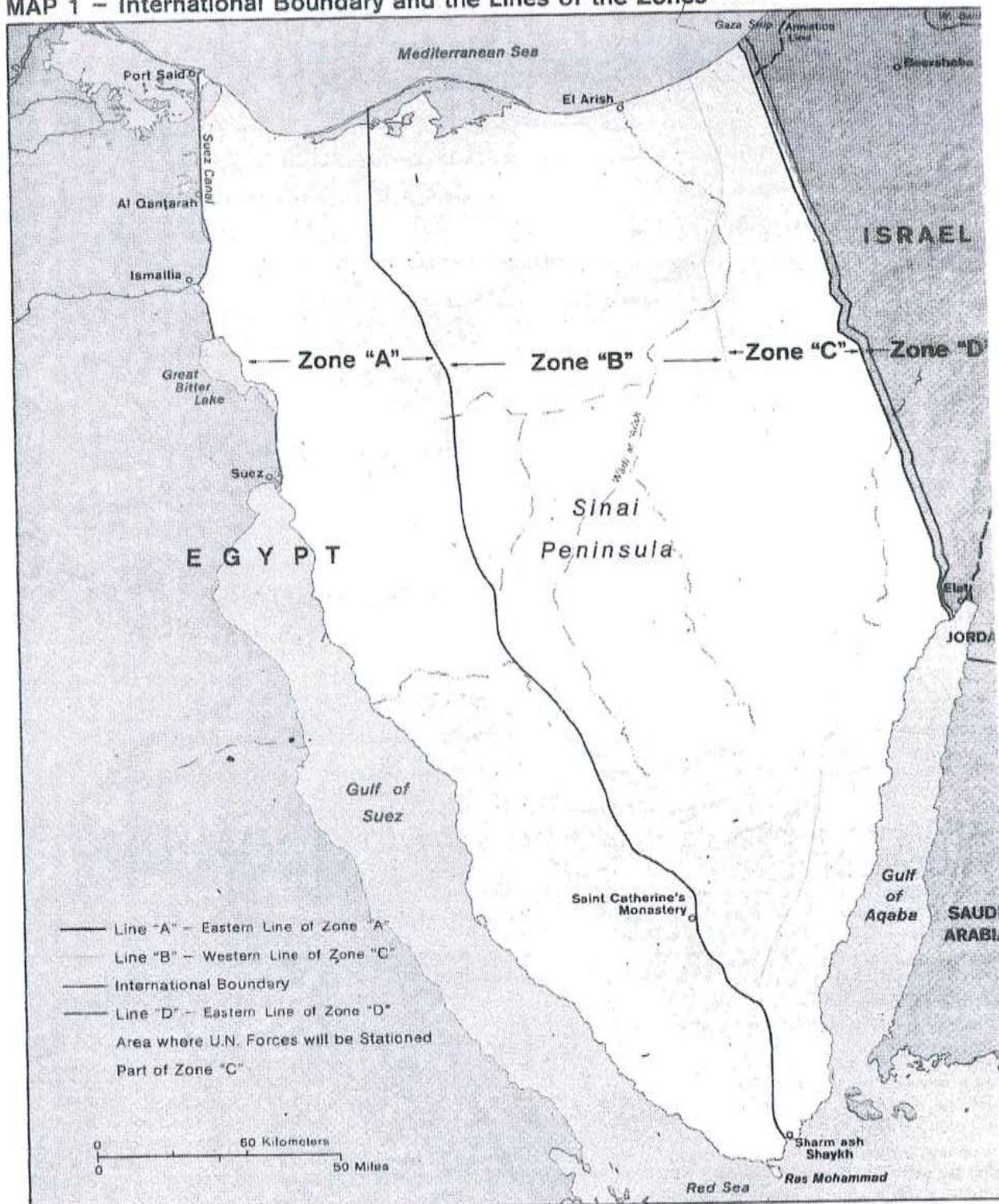
الخرائط

خارطة رقم (1)

* مصدر هذه الخريطة وما بعدها من خرائط :

U.S. Dept. Of State Bull. Vol. 79, No. 2026 at 6,8,10 and 12 (May 1979, USG Print. Office).

MAP 1 – International Boundary and the Lines of the Zones

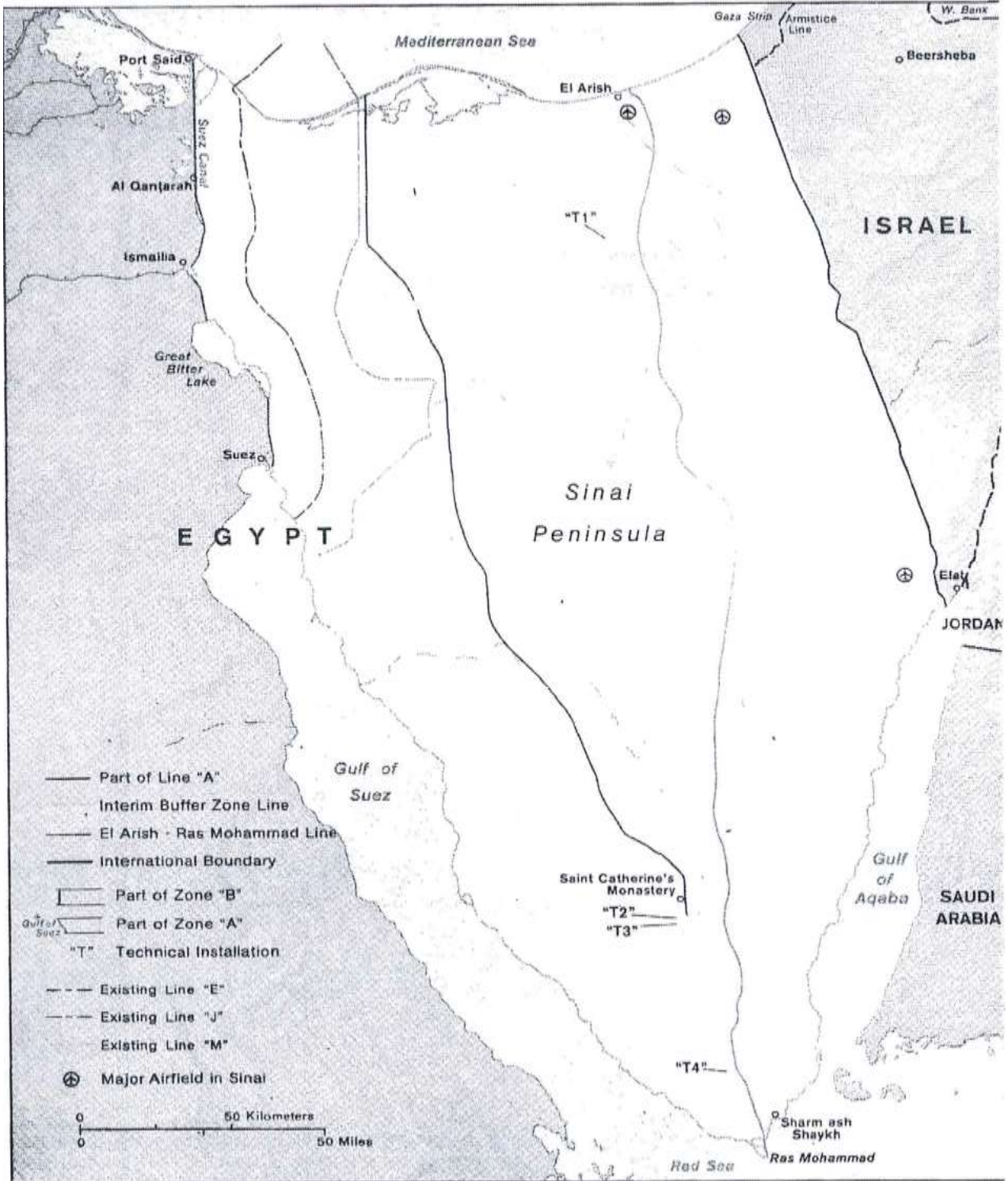


504093 3-79 (544089)

This is a representation of the original map included in the treaty.

خارطة رقم (2)

MAP 2 – Lines and Zones Effective when Israeli Forces are on the El Arish - Ras Mohammad Line

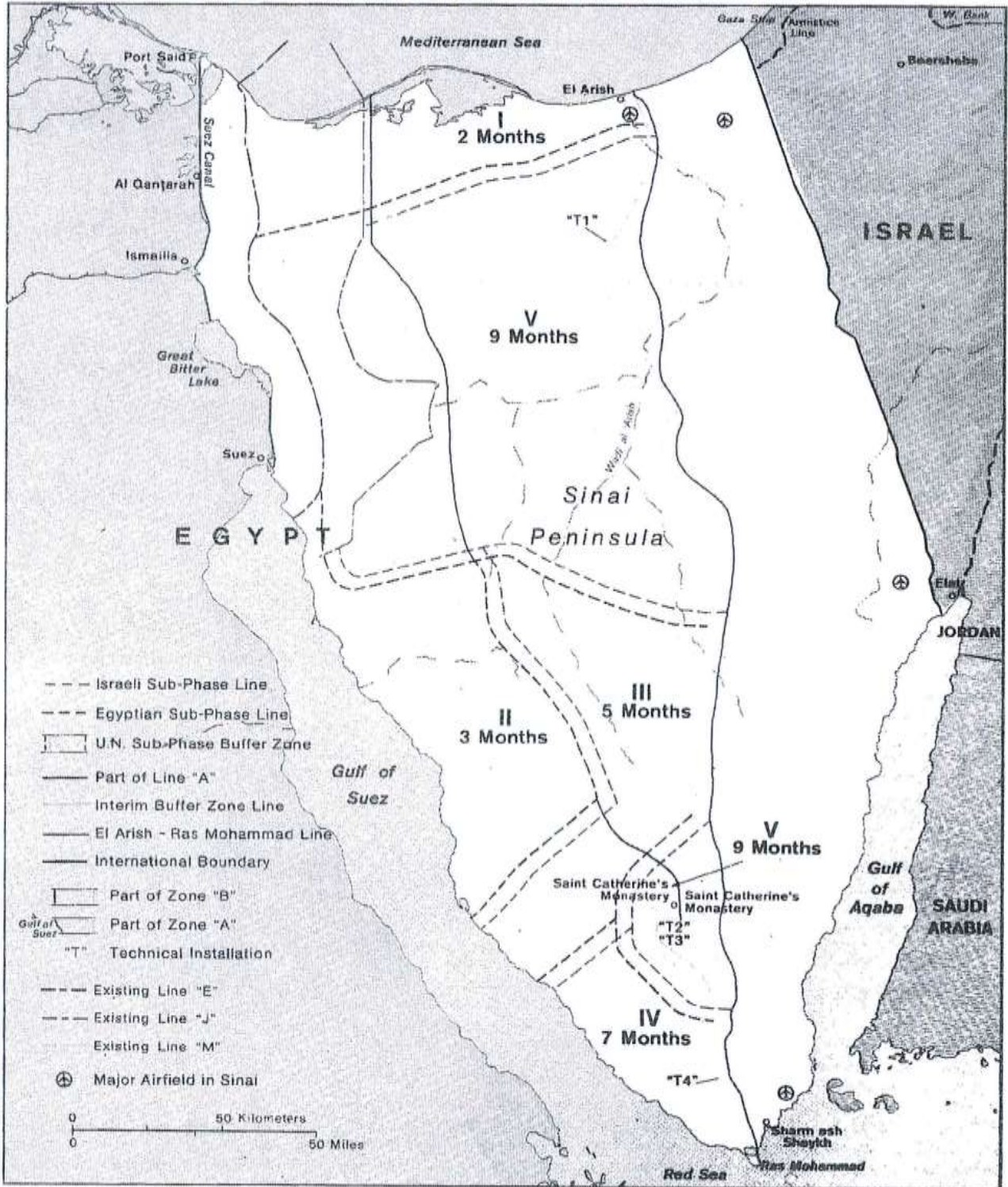


504094 3-79 (544089)

This is a representation of the original map included in the treaty.

خارطة رقم (3)

MAP 3 – Sub-Phases of Withdrawal to the El Arish-Ras Mohammad Line



504095 3-79 (544089)

This is a representation of the original map included in the treaty.